

## الأزمة الجزائرية

### متابعة لتطور مواقف الأطراف المختلفة في حلقة العنف المفرغة

أحد طلائع الشأن الجزائري ، فليس ثمة اتفاق حول التكوين الرسمي له ، وجذور ذلك ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب وإنما ترجع إلى تاريخ مجلس الأوفياء ذاته ، أو مجلس قيادة الثورة الجزائري ، والذي لم يكن معروفاً لأحد على وجه اليقين ممن يتكون بالضبط<sup>4</sup> ، حتى أصبح " العمل من وراء الستار " هو أحد المفاهيم الشائعة في وصف النظام السياسي الجزائري ، بما يعنى أنه لا يقتصر في تشكيله على أعضائه الرسميين ، وإنما يمتد ويتقاطع ويتداخل مع دوائر أخرى للسلطة " الفعلية " غير الرسمية . هذه التوليفة المعقدة من دوائر السلطة تضيف قدراً من الغموض على مفهوم النظام الجزائري ، وتفرض علينا أن نتجنب التسطيح قدر الإمكان ونحن نتعامل مع المخرجات الرسمية لهذا النظام أو العمليات التأسيسية التي يتمخض عنها ، فتعاقب الرؤساء المنتخبين أو المعيّنين أو إكمال البنيان المؤسسي النيابي أو تعديل الدستور الجزائري ... كل هذه العمليات ينبغي أن تعالج دائماً في إطار من خصوصية الهرم السياسي في الجزائر<sup>5</sup> . والذي يعيننا في هذا التقرير هو الوقوف على طبيعة الدور الذي أسهم به هذا النظام ؛ أي كان تركيبه أو حدوده ؛ في الأزمة التي تعصف بالجزائر منذ سبع سنوات ، فالمشاهد أن التحولات المتتالية التي شهدتها هرم السلطة منذ تفجر الأوضاع بعد إلغاء انتخابات 1992 - فضلاً عن تلك التي من المتوقع له أن يشهدها في أبريل من عام 1999 عقب الانتخابات الرئاسية المبكرة التي ستجرى في هذا التاريخ - هذه التحولات لم تسفر ؛ و نرى أنها لن تسفر ؛ في أي من مراحلها عن إنهاء مسلسل العنف ، رغم كل الوعود التي يقدمها النظام في هذا الصدد ، والتي تتعهد بإيقاف العنف والقضاء على الإرهاب أو فلوله على حد تعبير المسؤولين الجزائريين ! .

تمهيد :  
توشك الأزمة الجزائرية على دخول عامها الثامن ، وهي لا تزال محتقظة بنفس السمات التي بدأت بها وأبرزها تعدد أطرافها وتداخل أبعادها وتعقد تفاصيلها وقبل ذلك وبعده اقترانها بوحدة من أسوأ موجات العنف في التاريخ الإنساني بكل ما يصاحب ذلك من قسوة ودموية ووحشية .

والأزمة الجزائرية تشكل نوعاً فريداً من الأزمات فهي على حد وصف أحد الباحثين<sup>1</sup> لا تندرج تحت أي تصنيف نمطي ، فالجزائر ليست في وضع ثوري ، وهي ليست أيضاً في وضع تمرد على الحكومة ، كما أننا لا يمكن أن نعتبر ما تمر به الجزائر نموذجاً لحرب أهلية ، وعليه فإن كل المفاتيح التي يستخدمها الباحثون في التحليل السياسي لا تنطبق على الوضع الجزائري . وربما لهذا السبب تعددت الأوصاف التي يتم من خلالها رصد الحالة الجزائرية ، فهي لدى البعض حرب لتقسيم مواقع النفوذ بشكل قسري<sup>2</sup> ، ولدى آخرين نموذج لحالة الدولة الرخوة ؛ التي لا تضطلع بمهام الحكم وعلى رأسها مهمة الأمن ؛ حيث لجأت الحكومة الجزائرية منذ فترة ليست بالقصيرة إلى تسليح المواطنين ليتولوا بأنفسهم مهمة الدفاع عن ذويهم وأنفسهم<sup>3</sup> ؛ كما أننا يمكن أن نتعامل مع الحالة الجزائرية على أنها إحدى صور الصراع القبلي ؛ بعد أن تحولت القوى السياسية - بما فيها مؤسسة الحكم ذاتها - إلى ما يشبه القبائل المتناحرة ؛ التي تتصارع من أجل الاستئثار بالغنيمة السياسية بأكملها ! .

ويشترك في صياغة تفاصيل الملف الجزائري عدد من الأطراف المتباينة يأتي على رأسها أيضاً كان الاختلاف حول ذلك ؛ النظام الجزائري نفسه ، أو بالأحرى الأنظمة التي تعاقبت على عمر الأزمة الجزائرية منذ بدايتها ، وتعريف حدود النظام الحاكم في الجزائر يعد

وفضلاً عن الأطراف الرسمية المتورطة فيها فإن الأزمة الجزائرية تشتمل على العديد من الأطراف غير الرسمية التي لا يقل دورها وتأثيرها على مجريات الأحداث عن دور وتقل الأطراف الرسمية ، وهذه الأطراف ؛ بحكم عدم رسميتها ؛ يصعب تقصي دورها بدقة ، كما يصعب التأكد من مصداقية البيانات التي تصاغ حولها أو تتوافر بخصوصها ، وهذا هو الحال ؛ على سبيل المثال ؛ مع " الجماعة المسلحة " ، والتي تكاد الأخبار التي تصاغ حولها أن تقارب درجة الأساطير ، نظراً لما يشوبها من لامعقولية في بعض الأحيان ، ومن بشاعة لا توصف في معظم الأحيان ، وهو ما دفع البعض إلى حد القيام بإجراء مقارنة بينها وبين طائفة " الحشاشين " الشهيرة التي ظهرت في فترة الحملات الصليبية على المشرق الإسلامي وعرف عنها استباحتها لكل مقدس أو مصون<sup>6</sup> .

ومما يزيد من الصعوبات المتعلقة بتقصي دور الجماعة أنه لا يوجد كيان محدد يمكن أن نتعامل معه على أنه يمثلها ، فهذه الجماعة تنقسم بدورها إلى العديد من الأجنحة والجماعات التي يصعب حصرها أو دراستها عن بُعد . أما عن أمراء هذه الجماعات فقد أوردت إحدى الدراسات ؛ على سبيل التهكم ؛ ما يفيد أن الصحف الجزائرية قد نشرت خبر مقتل أحدهم حوالي " عشر مرات " على يد السلطات الجزائرية ، الأمر الذي يوحى بأن عنصراً من اللائقين قد بات يغلف معظم ما تتناقله وكالات الأنباء بخصوص هذه الجماعة - أو الجماعات - وأمرائها . وليست الجماعة هي آخر أطراف الأزمة فهناك جيش الإنقاذ الجناح المسلح للجبهة والذي انثبq على مسرح الأحداث بعد إلغاء الانتخابات التشريعية التي كانت الجبهة على وشك الفوز بها وما تلى ذلك من اعتقالات لأنصار الجبهة الذين تظاهروا احتجاجاً على هذا التصرف ، حيث أعلن جيش الإنقاذ " الجهاد " ضد النظام الحاكم منذ ذلك التاريخ وحتى قيام أميره ، مدني مزراق ، بالإعلان عن قرار الهدنة الشهير ، ثم هناك جبهة الإنقاذ نفسها والتي توزعت قياداتها على قارات ثلاث ؛ ما بين قيادة برلمانية في الولايات المتحدة

وقيادة تنفيذية في أوروبا ثم قيادة داخلية في الجزائر العاصمة ، وقد أسهم تعارض مواقف هذه القيادات مما جرى في الجزائر في صعوبة الحديث عن موقف موحد للجبهة من أعمال العنف الدائرة في البلاد . أما الأحزاب القبائلية أو ورثة التركة الفرنسية في الجزائر بعد الاستقلال فهم يمثلون نخبة مسيطرة في العديد من القطاعات وعلى رأسها الإدارة والإعلام ، ويمارسون من خلال هذه المواقع نفوذاً هاماً مستغلين في ذلك ما يربطهم بجنرالات الجيش من علاقات اقتصادية وثيقة ، وتعتبر هذه الأحزاب لسان حال الأقلية البربرية التي نزعت مؤخراً إلى الإذلاء بدلوها في دوامة العنف المتقد في البلاد من خلال تكوين ما أسمته بالحركة البربرية المسلحة . ولا يمكن أن تعالج الأزمة الجزائرية بمعزل عن " الصامت الكبير " أو الجيش الجزائري ، والذي يشكل في حد ذاته مؤسسة متماسكة تمتلك وضعاً خاصاً في الحالة الجزائرية نظراً لحجم انخراطها في عملية صنع القرار الرسمي إلى جانب ما تحوزه تحت يديها من موارد ومقدرات ضخمة تصل في بعض الأحيان إلى حد احتكار قطاعات اقتصادية بعينها ، وما تملكه من علاقات حساسة مع النخبة القبائلية فضلاً عما يتواجد بين أعضائها أنفسهم من توازنات حساسة ومعقدة يتوقف عليها في كثير من الأحيان مستقبل الاستقرار السياسي في البلاد برمتها .

وإلى جانب الأطراف الداخلية سألقة الذكر ، سوف نسعى في هذا التقرير أيضاً إلى استجلاء مواقف الأطراف الدولية المعنية بالأزمة الجزائرية ، وفي مقدمتها فرنسا ، وهي الدولة التي استعمرت الجزائر لمدة تربو على المائة والعشرين عاماً والتي ما زالت تربطها بها علاقات "مصيرية" على حد وصف الساسة الفرنسيين أنفسهم ، ثم الاتحاد الأوربي الذي يدفعه إلى الاهتمام بالشأن الجزائري عدد من الاعتبارات على رأسها قضية المهاجرين غير الشرعيين من الشمال الأفريقي عموماً ومن الجزائر خصوصاً والذين من المتوقع أن تزداد أعدادهم بنسب أكبر إذا ما استمرت الأزمة الداخلية في الجزائر على نفس منوالها ، أما

الولايات المتحدة الأمريكية فإن وضعها العالمي الجديد وموقفها الحساس من التيار الأصولي والأنظمة الإسلامية يدفعها إلى بذل اهتمام ما بالوضع الجزائري ، خاصة إذا ما نظر إليه من زاوية أنه ربما يسفر عن قيام أصولية جديدة في منطقة الشرق الأوسط تضاف إلى رصيد الحكومات التي لا تعمل وفق الهوى الأمريكي في المنطقة مثل السودان وإيران ! ، وأخيراً وليس آخراً فقد كان للأمم المتحدة في ظل أمانتها العامة الجديدة نوع من الإسهام في ملف الأزمة الجزائرية، وهو على الرغم من محدوديته فإنه يسجل للمنظمة الدولية اهتمامها بإثبات حضورها العالمي ولو على المستوى الاعتباري .

وتبدو قيمة الدور الذي قامت به المؤسسة الدولية إذا ما قورن بالموقف الحيادي للمنظمة العربية الموازية ؛ والتي لم يزد حجم مشاركتها أو مشاركة أعضائها في الوضع الجزائري عن التأكيد ؛ في نوع من المجاملة المستغربة على أن الأزمة الجزائرية هي شأن داخلي لا يحق للأطراف الخارجية التدخل فيه بأي شكل ، وذلك في ترديد تقليدي لتصريحات النظام الجزائري الذي ارتضى من الأشقاء العرب التحلى بالصمت وهاجم أكثر من مرة الأطراف التي تطوعت ولو على المستوى القولي المجرد بإدانة ما تشهده الجزائر من أعمال عنف .

وسوف نسعى في هذا التقرير إلى محاولة فك خيوط الأزمة الجزائرية وذلك بالوقوف على مواقف الأطراف المختلفة مما يدور داخل الجزائر عبر تتبع الأدوار التي لعبها كل طرف منذ اشتعال فتيل العنف في الجزائر ، مع الاعتراف مقدماً بقصور الدراسة عن بُعد ، وما قد تنضوي عليه من ثغرات ، خاصة وأن الأزمة الجزائرية هي أعقد من أن يفك طلسمها في وريقات محدودة ؛ وهي الأزمة التي يعجز الجزائريون أنفسهم ممن يعيشون بداخل الجزائر بل وممن ينجون من أعمال القتل والمذابح عن تفسيرها وإجلاء ضبابها ؛ ولذا فإنه لا يمكن التعهد أن يحمل هذا التقرير كشفاً كاملاً عن حقيقة ما يجري في الجزائر أو عن الطرف الأكثر تورطاً فيما تشهده البلاد . ولعل الأهمية

الحقيقية للقيام بهذه المتابعة لا تكمن في التوصل إلى القائمين بأعمال العنف أو في إدانة طرف بعينه وتبرئة ساحة الآخرين ؛ وإنما تكمن في لفت الأنظار إلى حقيقة بسيطة مفادها أنه إذا كانت الجزائر لا تشكل حالة متفردة من حيث ظروفها الاجتماعية والسياسية والثقافية وإنما هي أحد الأنماط التقليدية لدولة ما بعد الاستعمار ، فإن الذي تشهده الجزائر لا يمكن استبعاد تكراره في بقية الأنماط التي ما زالت تصر على أن ما تشهده الجزائر يعد شأنًا داخلياً ، وتتسى أو تتناسى أن الشؤون الداخلية في معظم الدول التي اشتركت في الخبرة الاستعمارية تكاد أن تكون نسخاً متكررة لها نفس القابليات وتحمل نفس التناقضات وتعترتها نفس نقاط الضعف .

كما أن دراسة الأزمة الجزائرية يمكن اعتبارها دراسة لأحد النماذج المحتملة للتفجر المتسارع الذي لا يمكن ضبطه أو التخفيف من غليانه من دون خسارة المجتمع ككل ، خاصة وأن الخبرة العربية الإسلامية " المعاصره " تعرف نموذجاً مماثلاً لهذه العملية الانهيارية للمجتمع ، تزامن مع بداية الأزمة الجزائرية واكتمل في مرحلة مبكرة من عمرها ألا وهو النموذج الصومالي ، الذي تشابه سيناريو الأحداث فيه مع سيناريو الأحداث في الجزائر وانتهى بخسارة جميع الأطراف التي انخرطت في الصراع منذ بدايته ، بل وبما هو أكثر من ذلك ، باختفاء الدولة الصومالية بأكملها . وإذا كان فرقاء الأمم في الصومال يحاولون اليوم تدارك ما فات، فإن الأجدر بالدول التي هي على وشك الانزلاق إلى نفس هذه النهاية أن تجنب نفسها الوصول إليها منذ البداية . وتأتى الجزائر على رأس هذه الدول ، ذلك أن الصراع الذي تشهده من غير المحتمل أن يسفر عن فوز طرف بعينه على بقية الأطراف ، وإنما عن خسارة الجميع ، بما يعنيه ذلك من إمكانية التردى إلى نفس النتيجة التي انتهت إليها التجربة الصومالية من قبل ، ونعنى بها تحلل للمجتمع وانهايار للدولة . خاصة وأن الدولة في الجزائر قد تنازلت عن دورها كضابط للإيقاع السياسي ، وتحولت إلى مجرد خصم في منازلة سياسية غير محددة الغايات ، فقطاعات كثيرة في الحكم في الجزائر ما زالت

تؤمن بشدة أن علاج ما تمر به البلاد يتلخص في القضاء الكامل على الخصوم ، حتى لو اتضح أن هؤلاء الخصوم يضمون في ثناياهم قطاعات كاملة من الشعب الجزائري . حرب المواقع التي تشهدها الجزائر تعد بهذا المعنى بديلاً لحرب القبائل التي شهدتها الصومال من قبل ، كما تعتبر نموذجاً لحرب المذاهب أو الأيدولوجيات التي من الممكن أن تشهدها دول أخرى في المستقبل المنظور .

النظام الجزائري : بين صناعة الأزمة ومحاولة حلها

أياً كان المدى الذي تتعدد فيه الأطراف التي تتورط بشكل أو بآخر في دوامة العنف في الجزائر ؛ فمما لا شك فيه أن النظام الجزائري يمثل نقطة ارتكاز أساسية في العديد من تفاصيل الأزمة المشتعلة في البلاد منذ ما يقارب السنوات السبع ، وتتفق معظم التحليلات المختصة على العودة بتاريخ الأزمة الجزائرية إلى يوم 26 ديسمبر 1991 وهو ما يوافق تاريخ إجراء الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية العامة و التي تمكنت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الفوز بـ 188 مقعداً من مقاعد المجلس النيابي البالغ عددها 460 مقعداً أي ما نسبته 47.5 % من إجمالي الأصوات الانتخابية المشاركة ، فيما لم يفز حزب جبهة التحرير ؛ وهو الحزب الحاكم وقتذاك ؛ بأكثر من 15 مقعداً<sup>7</sup>.

وقد تمثل رد فعل النظام في مواجهة هذه النتائج ؛ وكما هو معروف ؛ في القيام بخدعة دستورية الغرض منها الحيلولة دون استئثار الإنقاذيين بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي ، وكان كيش الفداء الذي قدم لإنجاح هذا الخطة هو الرئيس الشاذلي بن جديد نفسه ، بعد أن قام بأداء الدور الذي خصص له والذي تمثل في قيامه بحل مجلس الشعب في 4 يناير 1992 ثم ثنى على ذلك بتقديمه استقالته من منصبه في اليوم التالي مباشرة لتصبح البلاد في حالة من الفراغ الدستوري الذي يتعذر معه اتمام الجولة الثانية من الانتخابات والتي كان قد تحدد لها يوم 16 يناير 1992 . وبالفعل تدخل مجلس الأمن الأعلى - المؤلف من رئيس الوزراء وثلاثة من

الجنرالات واثنين من الوزراء - ليعلن عن إلغاء الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية ، و تولى إدارة البلاد " مجلس أعلى للدولة " تم تشكيله لهذا الغرض و تألف من خمسة أعضاء تمثلت مهمتهم في إدارة مهام الحكم لحين انتهاء مدة الرئيس " المستقبل " .

ترأس المجلس الخماسي أحد زعماء حرب التحرير وهو محمد بوضياف الملقب بـ " قديس الثورة الجزائرية " و الذي قضى في المغرب 30 عاماً منفياً في مدينة القنيطرة و لم يمكث في السلطة في وطنه الجزائر لأكثر من 166 يوماً بعد أن فشل في مجاراة لعبة التوازنات المعقدة التي تسيطر على الحكم الجزائري<sup>8</sup> والتي يتمثل أحد أبرز معالمها في النقل الواضح لمؤسسة الجيش وتدخلها في كل صغيرة وكبيرة في البلاد ، إذ لم يكن خافياً على أحد أن استقالة الشاذلي بن جديد نفسه قد جاءت كاستجابة مباشرة للطلب الذي وجهه إليه العسكر في هذا الخصوص ، بعد أن تسبب أو كاد أن يتسبب في انفلات السلطة من أيدي الجيش بإفراح المجال أمام الجبهة للوصول إلى الحكم ، ولذا فإن البعض يقارن بين بن جديد وبوضياف بقولهم إن بن جديد سقط لأنه خرج على دوائر السلطة الفعلية في الجزائر في حين سقط بوضياف لأنه لم يدخل فيها أبداً<sup>9</sup> ، فعلى الرغم من قبوله العمل وما يتفق ومنطق الجيش من حيث الاستمرار على منهج المواجهة والتحدى بدلاً من الحوار والتعايش إلا إن بوضياف قد وسع من دائرة التحدى هذه لتشمل عدداً من عناصر الجيش نفسه وذلك بعد أن فتح ملفات الفساد على مصراعيها وبدأ في محاسبة المقصرين وهو الأمر الذي لم يرق كثيراً لجنرالات الجيش الذين استقدموه من منفاه كوجه مقبول لدى الشعب بتاريخه النضالي ولم يستقدموه لكي يقوم بدور القاضي عليهم . وعلى أية حال فقد جاء اغتيال بوضياف ليكون بمثابة تعبير عن رغبة أطراف النزاع في تصفية حساباتهم بالأسلوب الدموي ونبد العمل السياسي الهادئ<sup>10</sup> .

توازنات السلطة والعلاقات الحساسة بين أطراف اللعبة السياسية والدور الحيوي للعسكر

الجهة على إيجاد برامج عملية لمواجهة المعضلة الاقتصادية<sup>(11)</sup>. وفى هذه الأونة تخلى خالد نزار عن حقيبه الوزارية لمصلحة الجنرال زروال ، الذى تعددت الروايات بشأن صعوده السريع فى وقت لم يكن فيه نجمه لامعاً ، حيث اختاره المجلس الخماسى رئيساً للبلاد بتوصية مباشرة من المجلس الأعلى للأمن وذلك فى 30 يناير 1994 . وكان زروال قد شغل حتى عام 1989 منصب قائد القوات البرية ونائب لقائد الأركان وذلك قبل أن ينشأ خلاف بينه وبين الرئيس بن جديد حول إعادة تنظيم الجيش قدم زروال على أثره استقالته حيث عين سفيراً لبلاده فى رومانيا ثم لم يلبث أن قدم استقالته مرة أخرى وعاد إلى مسقط رأسه فى الجزائر حيث اعتزل الحياة السياسية إلى أن دعى لتولى وزارة الدفاع خلفاً للجنرال خالد نزار ثم عين رئيساً للدولة لفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات<sup>12</sup> . غير أن أهم ما لفت الانتباه إلى هذا الوافد الجديد هو تأكده على عدم كفاية الحل الأمنى لإخراج البلاد من أزمتها ودعوته لمواكبة الحل الأمنى بمخرج سياسى ، وعليه حاول زروال أن يعمل منذ البداية بشكل مزدوج على محوري " الحوار - بناء المؤسسات " ، إلا انه لم يرغب أو بالأحرى لم يستطع - إذا أخذنا وجود المؤسسة العسكرية فى الحسبان - أن يكامل ما بين هذين المحورين ، ففى الوقت الذى كان يسعى فيه إلى فتح قنوات اتصال سرية مع قادة الجهة فى المعتقلات والسجون الجزائرية للتفاوض بشأن إيجاد مخرج للأزمة التى تعترض البلاد ؛ فإنه لم يسمح باشتراك ممثلى الجهة فى أى من الجولات الانتخابية المتعاقبة التى شهدتها الجزائر طوال فترة حكمه ، وهو ما جعل من فكرة بناء مؤسسات الدولة الجزائرية التى طالما ألح عليها زروال منطوية على خلل أساسى صاحبها فى جميع مراحلها ألا وهو غياب أحد أهم أطراف الأزمة عن ساحة العمل الشرعى ممثلاً فى الجهة الإسلامية للإنقاذ ، وترتب على ذلك أن تفاقمت أعمال العنف الدموى بشكل كبير خاصة بعد أن أدى استبعاد الجهة إلى خلخلتها داخلياً وتسرب العديد من الانشقاقات

كل هذه الأبعاد تعد مسئولة عن قدر كبير من الغموض الذى مازال يلف الأزمة الجزائرية حتى يومنا هذا ، ذلك أنه على الرغم من تأكيد المراقبين من الدور الهام الذى تمثله هذه الأبعاد مجتمعة إلا أن الطبيعة الفعلية لهذا الدور لا تزال غير معلنة ، الأمر الذى يجعل معظم تحليلات الأزمة الجزائرية تقوم على قدر كبير من الظن الذى لا يرضى عنه الجزائريون أنفسهم ، وعليه فإنه لا يمكن أن نلقى بتبعه العنف الذى يخرط البلاد طيلة هذه السنوات على حادث إلغاء الانتخابات فحسب ، فهذا الحادث على الرغم مما ينطوى عليه من دلالات خطيرة إلا أنه لا يكفى بمفرده لكى يقف مبرراً أو مفسراً لطاحونة العنف الأسود التى تلتهم الأبرياء بلا هوادة ، ثمة أبعاد أخرى تعد هى المسئول الحقيقى عما يجرى فى الجزائر والمسئول الأسمى عن حادث إلغاء الانتخابات التشريعية فى أواخر عام 1991 ، أحد أبرز هذه الأبعاد يتمثل فى الدور الذى يلعبه الجيش فى تشكيل السياسة وإدارة السلطة - وإن بشكل غير مباشر - بما يضمن له جنى ثمار السلطة الفعلية من دون التحمل بأعبائها .

وعقب اغتيال بوضياف اختير على كافي لرئاسة المجلس الأعلى للدولة ، وانضم رضا مالك إلى المجلس كعضو خامس ، وأعضاء المجلس الخماسى كانوا فى تلك الفترة هم خالد نزار ؛ وزير الدفاع ، على هارون ، الشيخ تيجانى هدام ، فضلاً عن رضا مالك . وقد لجأ على كافي إلى أسلوب التهذئة عبر مسكنات ولم يتخذ أى خطوات فعلية فى سبيل إيجاد متنفس سياسى شرعى للأزمة الجزائرية ، خاصة بعد إعلانه رفض الحوار مع جبهة الإنقاذ التى اعتبرها منتهية ، وهكذا انضم على كافي بدوره إلى معسكر أنصار الحل الأمنى متعظاً بتجربة سلفه المغدور . وركز كافي على الأزمة الاقتصادية التى تمر بها البلاد نائياً بنفسه عن ألام القضايا السياسية وشدد على ضرورة الاهتمام بالوضع الاقتصادى حيث كان من المعروف أن ورقة المجلس الأعلى الراححة فى محاصرة الإنقاذ إنما تتمثل فى التشكيك فى قدرة

عن محيط سيطرتها و أبرزها الجماعة المسلحة التي أصبحت تعمل باستقلالية تامة وبشكل يصعب السيطرة عليه من قبل النظام بل ومن قبل جبهة الإنقاذ نفسها . وقد وصل حد التعارض بين الجبهة الأم وما انفصل عنها من جماعات إلى حد نشوب اشتباكات مسلحة بين الطرفين أخذت فيها الجبهة في العديد من الأحيان جانب الجيش الذي تولى مهمة تصفية هذه الجماعات منذ بداية ظهورها .

وعقب توليه السلطة شرع زروال في تشكيل فريق عمله والذي كان أحد أبرز أطرافه الجنرال محمد بتشين ، الرئيس السابق للمخابرات العسكرية الجزائرية والذي يوصف بأنه مهندس مشروع زروال الإصلاحى ، حيث تولى ؛ نيابة عن زروال ؛ ملف المفاوضات مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وقام بوصفه مستشار الرئيس للشئون الأمنية والسياسية باقتراح العديد من الإصلاحات التي تبناها زروال بحماس وعلى رأسها المشروع المؤسسى الذى سار بالتوازي مع عدد من الجولات الحوارية مع الجبهة ، والجنرال بتشين أحد العسكريين القلائل الذين حافظوا على وجودهم فى الدائرة الأولى للسلطة بعد انييار حكم "جبهة التحرير الوطنى" التي احتضنته فى لجننتها المركزية منذ عام 1979 ، ثم قادته صراعات القوى إلى روما حيث عمل ملحقاً عسكرياً فى سفارة بلاده منذ عام 1981 ليعود منها قائداً لمناطق عسكرية مختلفة فى الجزائر قبل أن يتولى منصب رئيس المخابرات العسكرية<sup>13</sup> . وقد راهن بتشين على سيناريو الحوار واعتبر أنه لا خروج للدولة مما تعانیه من عنف أسود إلا من خلال مد جسور للحوار مع الإسلاميين الذين ينبذون العنف ، وقد لقى هذا النهج ترحيباً - على الأقل علنياً من الأمريكيين والفرنسيين - فى مرحلة ما ، وهو السبب الذى وقف وراء دعم الدولتين لنظام الرئيس زروال إعلامياً<sup>(14)</sup> على اعتبار أن هذا يعد أنسب الحلول لمواجهة خطر الجماعات المسلحة من وجهة نظرهم .

وعلى الرغم من كافة التطورات السلبية التي اعترضت مشروع زروال المؤسسى وأبرزها استمرار أعمال العنف بلا توقف ، فإن زروال

وفريقه الاستشارى قد أصرا على مواصلة الحل السياسى - مع عدم إيقاف الحل الأمنى الذى كان له بدوره أنصاره الأقوياء داخل دائرة السلطة الفعلية - وقد تمثل جوهر هذا الحل السياسى وفقاً لزروال فى ضرورة تخطى شرعية انتخابات 1991 الملغاة وذلك عبر بناء شرعية مضادة بما يؤدى - وفقاً له - إلى إنهاء مسلسل العنف الذى تشهده البلاد . وكانت أولى خطوات الحل السياسى تتمثل فى تعديل موعد إجراء الانتخابات الرئاسية التى حدد لها يوم 16 نوفمبر 1995<sup>(15)</sup> وتقدم لخوضها 40 مرشحاً لم ينجح سوى أربعة منهم فى استيفاء الشروط اللازمة لخوضها<sup>16</sup> . وكان هؤلاء المرشحون هم : رئيس البلاد فى المرحلة الانتقالية الأمين زروال ، سعيد سعدى الأمين العام لحزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية وممثل البربر فى هذه الانتخابات ، محفوط نحاح ممثل التيار الإسلامى وزعيم حركة حماس ، وأخيراً نور الدين بوكروح مرشح حزب التجديد الجزائرى والذي يعتبره المراقبون ممثلاً لتيار إسلامى شديد الاعتدال يقف على تضاد مع كافة التيارات الموجودة على الساحة الجزائرية بما فيها التيار الإسلامى التقليدى والتيار العلمانى بطبيعة الحال ، أما رضا مالك ؛ رئيس الوزراء الأسبق وأحد أنصار نظرية الحل الأمنى والذي أسس حزباً مضاداً للإسلاميين ( حزب التجمع من أجل الجمهورية ) فقد فشل فى الحصول على التوقيعات اللازمة لترشيح نفسه .

ووفقاً للبعض لم يكن المقصود من وراء إجراء هذه الانتخابات اختبار ما إذا كان الرئيس زروال سيفوز بها أم لا بقدر ما كان المقصود تحصيل أكبر قدر من المشاركة الشعبية يؤسس عليه زروال شرعية حكمه للبلاد فى مواجهة العوامل المتعددة التى كانت تنال من هذه الشرعية وعلى رأسها المجازر المستمرة بدون توقف ، فضلاً عن الاتهامات التى كانت تلاحقه سواء من قوى المعارضة أو من المنظمات المعنية بحقوق الإنسان<sup>17</sup> ، بل إن البعض يذهب إلى أن التوقيت الذى اختاره النظام كان مستهدفاً فى حد ذاته ؛ حيث قدر النظام الجزائرى أن الأوضاع الأمنية المتردية سوف

المؤسسى حاول النظام الجزائري امتصاص السخط الجماهيري من خلال سلسلة من التصريحات التي حاول من خلالها التقليل من أهمية ما جرى في البلاد من عنف ، كما عمد إلى اتهام الصحافة بالمبالغة فيما تنشره من أرقام الضحايا ؛ ولذا فقد أصبح للحكومة الجزائرية أرقامها التي تقل كثيراً عن الأرقام التي تنشرها الصحف حول المغدورين في المذابح المتكررة . وكثيرة هي التصريحات التي صدرت على ألسنة المسؤولين يعدون فيها بالقضاء على فلول الإرهاب " الذي يلفظ أنفاسه الأخيرة " . وإلى جانب اتهام الصحف بالمبالغة دأب المسؤولون الجزائريون وعلى رأسهم الرئيس زروال نفسه على اتهام دول خارجية متعددة ؛ وعلى رأسها إيران<sup>21</sup>؛ برعاية الإرهاب وتغذيته بالمال والسلاح وامتدت الاتهامات في مرحلة لاحقة لتطول عددا من الدول الأوروبية التي وصفت بأنها تمارس لعبة النفاق مع الإرهاب في الجزائر<sup>22</sup>.

ولكن لم تجد كثيراً هذه الاتهامات كما لم تنجح في تحويل اهتمام المواطنين تجاه أطراف خارجية ، فقد ظلت شكوك معظم الجزائريين تحوم حول القوى المتصارعة داخل الجزائر نفسها ، ولذا فقد انتقل زروال إلى الخطوة الثانية في " برنامج التأسيسي " حيث أعلن في مؤتمر صحفى أن حكومته قد اعترفت عقد مؤتمر وطني للتحضير لإجراء استفتاء عام حول تعديل الدستور الجزائري قبيل نهاية عام 1996 وتنظيم انتخابات عامة في النصف الأول من عام 1997 . وقد تضمنت التعديلات الدستورية التي طرحت للاستفتاء : حظر قيام الأحزاب على أسس دينية أو لغوية أو جهوية ، الاعتراف بالإسلام واللغة العربية والثقافة البربرية كمقومات ثلاثة للشخصية الجزائرية ، قصر مدة تولى الرئاسة إلى فترتين تمتد كل منهما لخمس أعوام ، وإنشاء مجلس ثنائي الغرفة، والعمل وفقاً لنظام التمثيل النسبي<sup>23</sup>.

وقد اعتبر البعض أن الإضافة الخاصة بإنشاء غرفة ثانية للبرلمان الجزائري كانت المقصود الأساسي من وراء تعديل الدستور ، نظراً لما أفرزته من زيادة في قوة موقف النظام

تساعده على تحقيق الإجماع الوطني حول شخصية وحيدة تقدمها السلطة<sup>18</sup> . وقد تحقق لزروال ما أراد ، حيث أعلن أن نسبة المشاركين قد بلغت أكثر من 75 % من إجمالي المسجلين في القوائم الانتخابية ، ولذا فقد أصبح سائداً أن يستخدم زروال نتائج هذه الانتخابات في خطبه الإعلامية مذكراً بأنه فيما لم يشارك في انتخابات 1991 سوى ما نسبته أقل من نصف الشعب الجزائري فإن 12 مليوناً من إجمالي 16 مليون جزائري مسجلين في قوائم الانتخابات قد اشتركوا في انتخابات 1995 ، وأن نصيبه من أصواتهم بلغ 61 % وهو ما يثبت - وفقاً له - أن الشعب الجزائري قد اختار فتح صفحة جديدة في مسيرته الديموقراطية .

وعقب تنصيبه رئيساً منتخباً للبلاد في 27 نوفمبر 1995 استهل زروال فترته الأولى بالإعلان عن إغلاق معسكر الاعتقال الأخير من معسكرات الاعتقال السبعة التي فتحت أبوابها بعد إلغاء انتخابات 1991 لاستقبال المعتقلين من أنصار الجبهة بالأساس ، ومن ثم الإفراج عن 650 سجيناً كما اختار زروال أحمد أو يحيى لرئاسة الحكومة بدلاً من مقداد سيفي<sup>19</sup> ، حيث شكل أو يحيى وزارة جديدة ضمت اثنين من حركة حماس ، وكان زروال كان يسعى بذلك إلى ترجمة تصريحاته التي أدلى بها في خطابه الرئاسي عندما أعلن أنه رئيس لكل الجزائريين وأن يده ممدودة للجميع بدون إقصاء<sup>20</sup>.

ولكن لم تكد مرحلة الانتخابات الرئاسية أن تنتهي إلا وعادت البلاد إلى أسوأ مما كانت عليه من قبل حيث تفاقمت المذابح وأعمال العنف بشكل مروع وانتشرت سلسلة التفجيرات والقتل العشوائي بطول البلاد وعرضها وبدت الجزائر كما لو كانت بصدد حرب أهلية غير محددة الأطراف أو الأهداف ، ورغم ذلك فقد ظل الرئيس زروال متمسكاً بفكرة الحل المؤسسى ، حيث لم تحفز تلك الأحداث على النزول إلى أرض الواقع ومحاولة معالجة الأزمة من جذورها، وإنما ظل يعمل وفق نمط الفكر المؤسسى مع اللجوء الحذر لما أطلق عليه الحوار الوطني المحكوم ، وبالتالي مع الحل

الجزائري ، فقد نص هذا التعديل على أن يتشكل هذه المجلس من خلال قيام الرئيس بتعيين ثلث أعضائه ، فيما يتم اختيار الثلثين المتبقين عبر المجالس المحلية ومجالس الولايات . وقد أعطى المجلس الجديد صلاحية على قدر كبير من الأهمية تتمثل في ضرورة تصديقه على أي قانون يمرره المجلس الوطني ؛ الغرفة الأولى للبرلمان ؛ وذلك بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات لكي يصبح هذا القانون نافذاً . ومن الطبيعي أن هذا التعديل قد مثل ورقة احتجاج رئاسية في وجه أي تشريع قد يتعارض مع أغراض النظام ويفلت رغم ذلك من بين أيدي مجموعته البرلمانية . أما بقية التعديلات فقد كانت مقررته بشكل أو بآخر منذ دستور 1989 بما فيها ذلك التعديل الخاص بحظر إنشاء تجمعات سياسية على أسس دينية<sup>24</sup> .

وكانت أحزاب المعارضة قد سبق واعترضت على أجندة الرئيس للإصلاح المؤسسي ، حيث ارتأت هذه الأحزاب أن الانتخابات التشريعية ينبغي أن يكون لها السبق على تعديل الدستور ، وذلك لكي تتاح الفرصة أمام البرلمان الجزائري المنتخب لكي يدلي بدلوه في الإضافات المقترحة للدستور الجزائري ، غير أن الرئيس زروال أعلن أن أغلب القيادات التي استشارها قد رجحت هذا الترتيب وذلك في جولة الحوار الوطني التي دعا إليها النظام في شهر إبريل من عام 1996 .

وعلى الرغم من نجاح النظام في إقرار هذه التعديلات الدستورية إلا أن المراقبين لم يروا أي تحسن في موقف زروال ، واعتبر البعض أن تعديل الدستور - وعلى العكس من الانتخابات الرئاسية - لم يسهم في دعم شرعية الرئيس زروال في مواجهة بقية أطراف اللعبة السياسية ، وإنما زاد من التوترات الكائنة بينهما<sup>25</sup> . والغريب في هذا السياق أن جبهة الإنقاذ المحظورة لم يكن لها رد فعل مباشر بشأن نجاح الحكومة في إقرار التعديلات الجديدة وذلك على خلاف موقفها الداعم لنتائج الانتخابات الرئاسية ، أما بقية الأحزاب المعارضة فإن الهوة بينها وبين النظام قد اتسعت خاصة أنه قد أصبح

لزاماً عليها أن تعيد تأسيس نفسها لكي تتماشى مع المشروعية الدستورية ، فضلاً عن أنها تحملت بالتزامات متعددة اعتبر أن الغرض منها هو تحجيم قوتها في مواجهة النظام الجزائري . اختزال قوى المعارضة

خطوة التعديل الدستوري نُظر إليها على أنها خطوة أساسية من أجل تعضيد موقف النظام في بقية مراحل المسيرة الديمقراطية التي وعد زروال بخوضها ، والتي تتضمن إجراء انتخابات تشريعية ومحلية ، ثم إجراء انتخابات مجلس الأمة الذي أفرزته هذه التعديلات نفسها ، فهذه التعديلات فضلاً عن كونها قد دعمت من موقف الرئيس من خلال إعطائه سلطة الحكم بمراسيم خلال فترات توقف البرلمان وفترات العمل بقانون الطوارئ ، فإنها قد ضمنت أيضاً عدم تكرار ما حدث في انتخابات 1991 عندما استأثر حزب واحد (الإنقاذ) بأغلبية المقاعد ، وذلك باستبدال النظام الانتخابي القديم بنظام الانتخاب بالقائمة النسبية ، كما أن هذه التعديلات قد نجحت في اختزال وإضعاف قوى المعارضة الشرعية التي تعرض كثير منها للإحراج بعد أن طلب منه تغيير اسمه ، مثل حزبي النهضة وحماس الذين طلب منهما إلغاء وصف الإسلامي من اسميهما ، الأمر الذي أخل بدرجة كبيرة من مصداقية الحزبين أمام المواطن الجزائري . وقد بدا هذا بوضوح من خلال التراجع الملحوظ الذي شهدته أحزاب التيار الإسلامي في المناسبات الانتخابية المتعاقبة ، ففي الانتخابات التشريعية التي أجريت في 5 يونيو 1997 احتل حزب حماس ( وهو الاختصار الجديد لحماس بعد أن تغير اسمه إلى حركة مجتمع السلم ) المركز الثاني ، واحتل حزب النهضة المرتبة الرابعة<sup>26</sup> ، ثم تراجع ترتيب حزب حماس في الانتخابات المحلية إلى المركز الثالث ، واكتفى حزب النهضة بالمركز الخامس<sup>27</sup> بعد أن تخطاه حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية<sup>28</sup> ، أما في انتخابات مجلس الأمة فقد تراجع ترتيب "حماس" إلى المركز الرابع<sup>29</sup> وهو الأخير في هذه الحالة إذ لم يحرز سوى مقعدين بعد أن تخطاه هو الآخر الحزب القبائلي البربري ؛



جبهة القوى الاشتراكية ؛ الذى استهدفه بدوره التعديل الدستورى فى أحد بنوده وذلك حينما نص على ضرورة تواجد قادة الأحزاب بشكل منتظم داخل الجزائر العاصمة ، حيث اعتبر أن المقصود تحديداً من هذا النص هو حسين آيت أحمد ؛ زعيم جبهة القوى الإشتراكية ؛ والذى عرف عنه التواجد خارج الجزائر لفترات طويلة لاعتبارات أمنية بالأساس.

وقد حصل هذا الضمور فى قوة أحزاب وقوى المعارضة وعلى رأسها التيار الإسلامى ؛ برموزه التى سمح بها النظام كبديل شرعى للإنقاذ المحظورة ؛ فى الوقت الذى تنامت فيه قوة حزب الرئاسة الجديد الذى أنشأه زروال ليخوض به الجولات الانتخابية المتعاقبة ، وهو حزب التجمع الوطنى الديموقراطى ، وكان زروال قد نجح فى إيجاد جناح مؤيد له داخل حزب جبهة التحرير ، وذلك بعد أن تولى بوعلام بن حمودة منصب الأمين العام للحزب فى يناير 1996 ، ورغم ذلك فإن زروال لم يقتنع بأداء الحزب أثناء عملية الاستفتاء على تعديل الدستور مما دفعه إلى إنشاء حزب جديد موالٍ لمؤسسة الرئاسة ، وعليه قام بتكليف عبد الحق بن حمودة ؛ رئيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالقيام بهذه المهمة ، و عقب اغتيال الأخير ، فى إطار سلسلة التوازنات المعقدة فى الجزائر ، اختار زروال عبد القادر بن صلاح لقيادة حزبه الجديد ، والذى تمكن من خلاله بالفوز بأغلبية أصوات الناخبين فى كافة الجولات الانتخابية التى خاضها ، وأولها الانتخابات التشريعية ؛ التى فاز بها التجمع الوطنى ولم تتعد مدته على الساحة الحزبية الجزائرية أكثر من ثلاثة أشهر .

وقد اختلفت التحليلات التى قدمت لتفسير الولادة القوية لهذا الحزب ، حيث ذهب فريق<sup>30</sup> إلى أن حزب التجمع قد فرض نفسه بقوة بفعل تنظيمه الجيد ودعايته الانتخابية الهادئة التى اتسمت بالواقعية وعدم تقديم وعود وردية ، وبفعل ما يمتلكه من كوادر وقيادات سياسية متمرسة ... أما الفريق الثانى<sup>31</sup> فقد رأى أن ذلك الحضور القوي لهذا الحزب قد تم بشكل مفتعل ، ذلك أنه قد خاض الانتخابات وهو لا يزال فى

طور البحث عن أيولوجيا وخطاب سياسى متماسك ، فضلاً عن أن هذا الحزب قد حقق هذا الفوز الكبير فى حين لم يكد الناخبون يحفظون اسمه ... كل ما هو معروف عنه أنه حزب الرئيس زروال، ولذلك أثار منظمو العملية الانتخابية إعطاء الحزب الرمز (ز) وهو الحرف الأول من اسم الرئيس ، الأمر الذى أعطى انطباعاً بأن التصويت لذلك الحزب هو تصويت على شخص الرئيس زروال نفسه .

وقد أعطى فوز التجمع الوطنى الديموقراطى بالأغلبية فى كل الدورات الانتخابية التى خاضها انطباعاً للمراقبين بأن الجزائر على وشك الدخول ؛ أو إعادة الدخول ؛ فى مرحلة جديدة من سيطرة الحزب الواحد على كافة مقاليد الحكم فى البلاد<sup>32</sup> ، وهو الانطباع الذى حاول النظام الجزائرى التغلب عليه من خلال إتاحتها الفرصة أمام قوى المعارضة لتقديم ما فى جعبتها من بدائل لحل الأزمة التى تتهم النظام الجزائرى بالإخفاق فى التصدى لها والتعامل معها . وفى هذا السياق قبلت حكومة أو يحيى الطلب الذى توجهت به المعارضة لمناقشة الوضع الأمنى فى البلاد<sup>33</sup> وتم عقد جلسة برلمانية لهذا الغرض استمرت لمدة ست ساعات ، أوضح خلالها أويحيى أن حصيلة العنف فى البلاد لا تتجاوز 26 ألف قتيل ( وهو رقم يقل كثيراً عن التقديرات التى تقدمها وكالات الأنباء العالمية والتى تتراوح بين 75 ألف و120 ألف قتيل ) كما حمل أويحيى على دول أوربية وعربية اتهمها بدعم الإرهاب فى الجزائر عبر سماحها لجماعات إرهابية بالعمل على أراضيها ، واعتبر أن إيران تآتى على رأس من يدعمون الإرهاب فى دولته ، وأوضح أن أحد أهداف الإرهاب هو إيقاف العملية الديموقراطية التى تشهدها الجزائر ، حيث رصد بدء تنفيذ المجازر الجماعية فى شهر أغسطس 1996 وهو الموعد الذى عقدت فيه الندوة الوطنية الثانية التى تكفلت بإتمام المؤسسات التشريعية فى الجزائر .

غير أن إجابات أو يحيى لم تقنع الكثير من النواب الذين أصروا على عقد جولة ثانية بشأن نفس الموضوع ، وقد دامت الجولة الجديدة سبع

الأقرب للفوز في انتخابات 1992 الملغاة ، هذا الإقصاء تسبب في إثارة أكثر من علامة استفهام بعضها يتعلق بمدى مصداقية التجربة الديمقراطية في الجزائر من جهة وبعضها الآخر يتعلق بطبيعة الدور والضغط التي يمارسها العسكر على سير العملية الديمقراطية ، ومدى اتساق هذه الضغوط مع الرغبات غير المعلنة للأطراف الدولية والإقليمية التي ظهرت بمظهر من يقبل بانتهاك الديمقراطية للحيلولة دون حدوث تطورات غير مأمونة العواقب ، وأبرزها احتمال وصول الإسلاميين للسلطة ، أياً كانت الخسائر التي يمكن أن تصاحب هذا الانتهاك والتي لا يتحملها أحد سوى الشعب الجزائري نفسه .

وعلى أية حال فقد انتهت المرحلة الانتقالية والبلاد في وضع لم يختلف كثيراً عنه قبل بدايتها وبحيث بدا واضحاً أن توقعات الرئاسة لم تكن في محلها ، وبخاصة تلك التي ربطت بين إجراء الانتخابات وخروج البلاد من دوامة العنف والفوضى إلى حالة السلم والاستقرار وبناء الديمقراطية فعلى الرغم من تحقق بعض المكاسب السياسية الهامة للنظام الجزائري وعلى رأسها توفير الشرعية للسلطات التي ظلت تفتقر إليها منذ انقلاب 1992 وإلغاء المسلسل الانتخابي الأول الذي شهدته الجزائر على أساس التعددية وحياد الإدارة بعد الاستقلال ، فإنه - أي النظام الجزائري - لم ينجح في توظيف الإيجابية الملحوظة التي تعامل الشعب الجزائري من خلالها مع دعاوى الحكومة بالمشاركة والتصويت في المناسبات الانتخابية المتتالية ، كما أنه لم ينجح في توظيف الشرعية الجديدة التي تحصل عليها في بناء جسور للحوار الجاد والعلني مع كافة الأطراف المعنية بالأزمة الجزائرية<sup>36</sup> ، وإنما ظلت التوازنات المعقدة بين أطراف المركب " الإداري - العسكري " حاكمة لما جرى في الكواليس ، ومعركة لأي احتمالات للطلول الجذرية للأزمة . خاصة وأن التيار المتشدد كان ينظر إلى نتائج هذه المرحلة الانتقالية بعين القلق على اعتبار أنها قد أدت ؛ ضمن ما أدت إليه ؛ إلى إيجاد برلمان ثلثه من

ساعات ، وناقش فيها النواب الأبعاد المختلفة للأزمة الجزائرية وعلامات الاستفهام المختلفة المحيطة بها ، وعلى رأسها تلك المرتبطة بكيفية تسريب الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية ، وأسباب وجود قوات الأمن بالقرب من أماكن وقوع المجازر<sup>34</sup> ، إلى غير ذلك من التساؤلات التي يطرحها تقريباً كافة المتتبعين للشأن الجزائري ، الأمر الذي أظهر طبيعة الغموض الذي مازال يلف أبعاد الأزمة الجزائرية بالنسبة لأولئك المعاشين لها من داخل الجزائر وبشكل قد يفوق ما يستشعره المتتبعون لها من خارج الجزائر ، وذلك على الرغم مما أعلنه نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ؛ الطاهر بن يعيش ؛ من أن " الكل يعرف من هم القتلة في الجزائر " <sup>35</sup> ، الأمر الذي يجعل الحل من وجهة نظرة لا يكمن في الحوار ؛ وإنما في إنهاء القتل والعنف ، أي في مواصلة الحل الأمنى ، وهو المنطق الذي لم يزد الأوضاع إلا سوءاً منذ بداية الأزمة .

#### حصار المرحلة الانتقالية :

وهكذا قفل عام 1997 على ما احتواه من مجازر مروعة و أعمال عنف طاحنة والجزائر مستكملة لأبنيتها الدستورية ومؤسساتها التمثيلية ، وذلك بعد رحلة شاقة راهن عليها الرئيس زروال واعتبرها كفيلة بوأد الإرهاب والقضاء على فلوله ، وأصر على استكمالها حتى نهايتها على الرغم مما صاحبها واقترن بها من عنف طاحن وقتل أهوج ، الأمر الذي عكس مفارقة مزدوجة لدى متتبع الشأن الجزائري ، جانبها الأول يتمثل في إصرار النظام الجزائري على بناء الشرعية للوقوف بها في وجه أطراف لا تعنيها مسألة الشرعية في شيء ، سواء أكانت هذه الأطراف عبارة عن جماعات متشددة مسلحة أو تيارات استنصالية داخل صفوف الجيش ، أو حتى مجرد جماعات موتورة انجرفت إلى دوامة العنف لاعتبارات الثأر والانتقام الجماعي ، سواء أكان انتقاماً ظنياً أو مؤكداً . أما الجانب الثاني لهذه المفارقة فيتمثل في إقصاء النظام ، وهو بصدد تشييده لمؤسساته التمثيلية ، للطرف الأهم في الأزمة الجزائرية ممثلاً في الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، والتي كانت

الإسلاميين ، فضلاً عن أنها قد سمحت للأخيرين بالتواجد في الحكومة الائتلافية ؛ وإن على رأس وزارات هامشية ؛ لأول مرة .  
معسكر الصقور : العمل من وراء الستار

يضم معسكر الصقور في عضويته كافة أنصار الحل الأمني الراضين للحوار ، على اختلاف مواقعهم من هرم السلطة ؛ سواء تلك الرسمية أو غير الرسمية ؛ ويأتى في مقدمتهم كل من خالد نزار وزير الدفاع السابق وأحد أعضاء المجلس الأعلى للدولة ، والذي كان الممسك الفعلي بالسلطة بعد استقالة الرئيس بن جديد في يناير 1992 إلا أنه كان حريصاً على إبعاد الجيش عن واجهة السلطة مبقياً على التقليد المعروف بالحكم من وراء الستار ، ولذا قبل النزول عن السلطة لمصلحة الأمين زروال الذي مثل أفضل البدائل في حينه<sup>37</sup>، ورضا مالك ؛ رئيس الوزراء السابق وزعيم حزب التجمع من أجل الجمهورية ، أحد أبرز أنصار الحل الأمني، و الذي ينتقد الائتلاف الحاكم بوصفه يشتمل على أطراف إسلامية ، توظف الدين في السياسة وترفع شعارات دينية أيولوجية ، و محمد العماري ؛ رئيس الأركان والموصوف بالرجل القوي في مؤسسة العسكر، وذلك على الرغم من تكتمه الشديد وقلة تصريحاته المعلنة، وهو يقود منذ سنوات حملة استئصال ضد الجماعات المسلحة، وتشرف قواته على ميليشيات الدفاع الوطني ؛ التي سلحها الجيش لتتولى مهمة " الدفاع " في المناطق البعيدة عن تكتاته .

ويعد الدور الذي يلعبه الجيش في تشكيل السياسة وإدارة السلطة في الجزائر دوراً أساسياً ؛ كما يمكن أن نتعامل معه كمتغير مستقل في مختلف مراحل تطور الأزمة الجزائرية ، حتى وإن توارى الحديث عنه إعلامياً أو طغت عليه الممارسات التأسيسية التي راهن عليها نظام زروال طوال فترة حكمه للجزائر ، فقد كان الجيش يقيم هذه الممارسات إما سلباً أو إيجاباً ويحتفظ بحقه في التدخل في الوقت المناسب و بطرق شتى ، وهو الأمر الذي بدا بوضوح في القرار الأخير الذي اتخذته زروال بخصوص عزمه التخلي عن السلطة قبل موعد انتهاء

ولايته ، حيث تناثرت الأقاويل التي تؤكد على أن زروال لم يقدم على فعل ذلك باختياره، وإنما تحت ضغط من معسكر الصقور الذي يعمل من وراء الستار .

وقد أحيط نشاط معسكر الصقور بغموض كبير دفع البعض إلى التخمين بتورطه فيما تشهده البلاد من مذابح ، وهو الاتهام الذي دعمه التصريح الذي أدلى به الجنرال بتشين - في إطار الحرب الكلامية التي نشبت عقب قرار الرئيس زروال التنحي عن الحكم - والذي أكد فيه على أن السلطة قد شككت في بداية التسعينات ما سماه بـ "كتائب الموت " وذلك في اتهام صريح لمؤسسة الأركان ورئيسها الجنرال العماري<sup>38</sup> .

وقد تعددت التحليلات التي انطلقت من فرضية تورط جناح المتشددين فيما شهدته ؛ وتشهده ؛ البلاد من مذابح . ثمة اتجاه يذهب إلى أن تورط متشدد النظام في هذه المذابح يهدف إلى تشكيل رأى عام ضد الإسلاميين بما يساهم في إقصائهم عن المشاركة أو على الأقل تحجيم أي نجاح يمكن أن يحصلوا عليه في أي مناسبة انتخابية لاحقة تشهدها البلاد<sup>39</sup> . فريق آخر ذهب إلى أن الجهاز المتشدد داخل السلطة يقوم بتنفيذ عمليات القتل الجماعية في القرى التي أيدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في انتخابات 1991 أو جناحها المسلح بعد إلغاء هذه الانتخابات<sup>40</sup>، فضلاً عن القرى التي ينخرط شبابها في صفوف الجماعة الإسلامية المسلحة ، ولعل ما يؤيد التفسير السابق أن كثيراً من المناطق التي ترتكب فيها هذه المذابح هي بالفعل محسوبة على الإسلاميين ، كذلك فإن مما يثير التساؤلات هو حقيقة وقوع العديد من المجازر في المناطق والولايات المحيطة بالعاصمة مثل المدية والبليدة وعين الدفلى ، علماً بأن هذه المناطق تشكل قواعد أساسية للجيش الجزائري الذي يتخذ منها خط الدفاع الأول عن العاصمة . والتساؤل الذي يطرحه معظم المهتمين بالشأن الجزائري يدور حول السهولة التي تستطيع بها الجماعات المسلحة تنفيذ مجازرها والفرار قبل وصول قوات الأمن ولماذا تصل هذه القوات ؛ في معظم الأحيان ؛

عشرات المدنيين ، وكتبت الصحف أن الموقوفين قد مارسوا القرصنة في المنطقة تحت ذريعة التدخل ضد أشخاص يشتهب في انتمائهم إلى الجماعة الإسلامية المسلحة ، وأضافت بأنهم قاموا بمصادرة الأموال ومارسوا النهب وتدمير الممتلكات وخطف الأشخاص وإعدامهم عشوائياً ، وكان من ضمن الموقوفين رئيس بلدية غليزان نفسه فضلاً عن قائد قوات الدفاع الذاتي في منطقة غليزان ومنطقة جيديوة المجاورة ، وقد أحاطت بهما الشبهات بعد أن تم اكتشاف قبرين جماعيين في بئر وقبو يحتويان على التوالى على 17 و 62 جثة<sup>43</sup> .

ثم ذكرت صحيفة الوطن الجزائرية أن السلطات قد اعتقلت 120 من رجال الشرطة الذين اتهموا بانتهاك حقوق الإنسان ، وذكرت الصحيفة أن وزارة العدل قد رصدت عشر حالات إعدام من دون محاكمة من بينها إعدام سبعة أشخاص داخل مراكز الشرطة ، وتتوجت هذه الأبناء بقيام محكمة جنائيات ولاية تيزي أوزو الجزائرية بإصدار أحكام تتراوح بين الإعدام والسجن المؤبد والسجن لمدد تتراوح بين 10 و 20 عاماً ضد تسعة من عناصر الحرس البلدي لارتكابهم تجاوزات أمنية بما في ذلك القتل العمد لثلاثة مواطنين، والحريق لمنزل يسكنها مواطنون، ويأتى هذا الحكم فى إطار سلسلة من الأحكام أصدرتها المحاكم الجزائرية ضد عدد من أفراد الأمن، لما وصف بالتجاوزات التي ارتكبها هؤلاء<sup>44</sup> .

وهكذا تكشف التطورات التي تشهدها الجزائر عن حقيقة مفادها أن شبكة العنف هناك ليست أحادية الفاعل ، فالأمن والجماعات والميليشيات التي سلكها الجيش بنفسه تتقاسم المسؤولية ؛ وإن بنسب متفاوتة لا يمكن تحديدها بدقة ؛ عما تشهده البلاد من عنف . غير أن هذه الأطراف التقليدية قد انضمت إليها مؤخراً أطراف أخرى غير تقليدية لتدلى هي الأخرى بدلوها فى شبكة العلاقات الملتهبة بين القوى الأساسية على الساحة ، ونقصد بها الأقلية البربرية ؛ وممثلوها السياسيون أو حزب التجمع

بعد المجازر وليس قبلها . وقد ضاعف من هذه الشكوك التصريحات والبيانات المثيرة للغموض والتي تقوم السلطات الجزائرية بالإفصاح عنها بين الحين والآخر ، ففي يوليو 1997 أصدرت الحكومة بياناً يفيد انضمام أحد قادة الجماعة الإسلامية إلى صفوفها، معتبرة أن هذا الانضمام يشكل ضربة قوية لهذه الجماعات ، إلا إن هذا البيان قد عزز شكوكاً انتشرت بكثافة خلال السنوات الأخيرة مفادها أن الجماعة المسلحة تنظيم مخترق من الجهاز العسكى الجزائرى . وقد وصفت الدعاية التي يتم ترويجها عبر الصحف الخاصة والحكومية من يقومون بارتكاب هذه المذابح بأنهم طائفة متوحشة مخلوقة الشعر مطلوقة اللهى تعوى عند الهجوم كالذئاب ، بيد أن هذه الدعاية قد تركت أثراً عكسياً لدى شرائح واسعة من الرأى العام المحلى التي أصبحت تعتقد بأن مثل هؤلاء القتلة لا يمكن أن تكون لهم أية علاقة بالإسلام بأى شكل من الأشكال ، وأن هذه المذابح التي تستهدف مواطنين عزلاً من الصعب أن تنسب إلى الجماعات الإسلامية وحدها<sup>41</sup> .

غير أن الشائعات التي تحدثت عن تورط أنصار الحل الأمنى فى المجازر التي تشهدها الجزائر قد دخلت إلى حيز الوقائع بعد أن ظهرت القرائن الدامغة على اشتراك عناصر من قوات الأمن الجزائرية وعدد من رؤساء البلديات، ورجال المقاومة الشعبية فى المذابح التي تشهدها البلاد . وقد بدأ الأمر بظهور تقرير رسمى تناقلته الصحف الجزائرية جاء فيه أن هناك 128 حالة على الأقل انتهك فيها أفراد من قوات الأمن الحكومية حقوق الإنسان ؛ اشتملت على أعمال قتل واغتصاب وخطف ، ونقلت الصحف عن تقرير للمرصد القومى لحقوق الإنسان أن من بين 52 حالة وفاة مشتبه بها عام 1997 ؛ حدثت سبعة حالات داخل مراكز الشرطة<sup>42</sup> . ثم تحول الأمر من مجرد انتهاك لحقوق الإنسان إلى تورط فى جرائم متعمدة، حيث ذكرت مجموعة من الصحف الخاصة أن نحو اثنى عشر مسئولاً محلياً وعضواً فى مجموعات الدفاع الذاتى فى ولاية غليزان قد ألقى القبض عليهم للاشتباه فى أنهم قتلوا

من أجل الثقافة والديموقراطية وحزب جبهة القوى الاشتراكية ، فضلاً عن ممثليها المسلحين ونقصد تلك الحركة التي ظهرت عقب اغتيال المطرب القبائلي ؛ معطوب الوناس ؛ والتي أطلقت على نفسها اسم الحركة البربرية المسلحة . هذا ويفضل البعض الحديث عن الوجود البربري تحت مسمى حزب فرنسا أو طابور فرنسا الخامس في الجزائر!.

الفرانكفونيون : الطابور الخامس :

يُرجع البعض بداية الفرانكفونية في الجزائر إلى عام 1875 م ، حين بدأت فرنسا تأخذ أبناء الباشاوات والأغوات المرتبطين بها إلى ترابها وتدمجهم في مدارسها ، لتتشهم على قيمها ونمط المعيشة فيها ، وصاحب ذلك حملة واسعة من التنصير خاصة بين أطفال القبائل . وقد اتفق المؤرخون على أن الذين حملوا لواء الاندماج في الثقافة الفرنسية هم أولئك الفرانكفونيون لا غيرهم ، سواء من كان منهم ممثلاً للأهالي في الإدارة أو المتقنين أو السياسيين . والفرانكفونية في الجزائر ممثلة في تيار ثقافي اجتماعي ، اصطلح على وصفها بـ " حزب فرنسا " وتعنى حسب قاموس الشارح السياسي حزب الاستعمار جيشاً ولغة وثقافة وسياسة ، الذي يعادى حزب الجزائر شعباً ولغة وثقافة<sup>45</sup>.

ويعقد الفرانكفونيون أمالاً عريضة على مؤسسة الجيش وتحديداً على هيئة الأركان ، التي يرأسها الجنرال العماري ، حيث توجد بين الطرفين روابط وثيقة ومصالح متعددة ، أبرزها الرغبة المشتركة في عدم وصول الإسلاميين إلى مقاعد السلطة ، وتعطيل قانون التعريب الذي يصر جناح المحافظين على تفعيله ، وإعادة العلاقات مع فرنسا إلى سابق عهدها ، واعتماد سياسة ليبرالية واسعة غير حذرة<sup>46</sup> .

ويتنازع حزباً جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديموقراطية على تمثيل منطقة القبائل ( عقل الفرانكفونية ) سياسياً ، ويتزعم الجبهة الاشتراكية حسين آيت

أحمد ؛ الذي يعد واحداً من الثوار الجزائريين الأوائل إلى جانب الرئيس الراحل محمد بوضياف و أحمد بن بله ، وقد تولى رئاسة البرلمان الأول بعد الإستقلال . غير أنه لم يلبث أن التحق بالمعارضة وأسس جبهة القوى الاشتراكية عام 1963 ، مما أدى إلى سجنه وإصدار حكم بالإعدام ضده من حكومة رفيقه السابق أحمد بن بله ، ونجح آيت أحمد في الفرار من زنزانته عام 1965 م ووصل إلى سويسرا، وبعد إصلاحات 1989 وإقرار التعددية السياسية ، عاد إلى الجزائر وأطلق من جديد جبهة القوى الاشتراكية ، ومع تفاقم العنف ، عاد إلى المنفى بعد أيام من اغتيال الرئيس بوضياف ، وكان من بين الموقعين على وثيقة العقد الوطني في روما . أما التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية فيتزعمه سعيد سعدي الذي بدأ نشاطه في إطار جبهة القوى الاشتراكية قبل أن ينشق عنها ليؤسس في فبراير 1989 م حزب التجمع الذي يمثل الخط الراديكالي في الدفاع عن القضية البربرية ، وقد اعتقل سعدي عام 1980 ثم أفرج عنه عام 1985 ، ويدين سعدي كل من النظام والإسلاميين ، ويطالب بأن تنهض الديموقراطية الجزائرية على إقصاء التيار الأصولي<sup>47</sup>.

وعلى الرغم من الدور الهام الذي مارسه التيار الفرانكفوني منذ بداية الأزمة الجزائرية إلا أنه قد استلقت إليه الانتباه مؤخراً بشكل أكثر كثافة، وبخاصة بعد أن اقترب موعد دخول قانون التعريب حيز التنفيذ . وكان هذا القانون قد أثار - وما زال يثير - صدامات عديدة ظاهرة وضمنية منذ اليوم الأول الذي اقترح فيه قبل عدة سنوات ، فعقب إقرار القانون في عام 1990 خرج نحو نصف مليون متظاهر معترضين عليه ومطالبين باعتماد الأمازيغية ( لغة البربر ) لغة رسمية للجزائر ، وكان الرئيس بوضياف ؛ إيثاراً منه للسلامة وتجنباً للدخول في مواجهة مع النخبة القبائلية التي تحتل أماكن حساسة في الإدارة ؛ كان قد اتخذ قراراً بتأجيل سريان قانون إلزامية العربية معتبراً أن " الظروف غير مناسبة " ، وعقب اغتيال الأخير يوم 29 يونيو 1992 ، اتخذ أعضاء المجلس

يفته كذلك أن يواصل انتقاد الأحزاب الديمقراطية بانقساماتها وحروبها التي تحول دون توحيد الجهود في مواجهة المتطرفين ، كما انتقد الناس قانون التعريب ؛ الذي اعتبره مخالفاً للدستور<sup>50</sup> ؛ وقد أثار اغتيال الناس عدداً من التساؤلات تتعلق بطبيعة الأطراف صاحبة المصلحة في " تهيج القبائل البربرية في هذا التوقيت بالذات ، فعلى الرغم من أن أصابع الاتهام قد توجهت ؛ كالمعتاد إلى الجماعات الإرهابية ؛ فإن البعض قد ألمح إلى أن اغتيال الناس ربما قصد من وراءه تحريك النعرات القبلية لدى القبائل البربرية، وتغذية مشاعر السخط الكامن لديها ضد كل ما هو عربي وما هو إسلامي لإحراج النظام الجزائري الذي أقدم على خطوة تفعيل قانون التعريب دونما استشارة لبقية أطراف لعبة التوازنات المعقدة ، خاصة وأن الشعارات التي رفعها المتظاهرون قد تجاوزت مجرد الاحتجاج على مقتل الناس إلى مهاجمة العروبة والإسلام ، كما حدث تعد بالضرب على عدد من العاملين العرب في منطقة القبائل مما أدى إلى وفاة عدد منهم . وعلى أية حال فقد أعلن أن بياناً تم توزيعه في لندن ، يحمل توقيع حسان خطاب ؛ أحد أبرز أمراء الجماعة الإسلامية المسلحة ؛ يعلن فيه عن مسؤوليته عن اغتيال المطرب الجزائري<sup>51</sup> ، وإن كانت البيانات من هذا النوع يمكن لأي طرف ترويجه عند اللزوم ! .

وأثناء اشتعال الأزمة البربرية ، ظهر إلى الوجود بيان غامض يعلن عن انبثاق الحركة البربرية المسلحة ، متهماً " بعض الخونة " باغتيال الناس ، ومتوعداً بالانتقام من كل من ساهم بطريق مباشر أو غير مباشر في اغتيال المطرب ، وكذلك بالانتقام من كل الذين سيطبقون قانون التعريب أو سيحملون الناس على الالتزام به<sup>52</sup> ، وقد أثار هذا البيان - على الرغم من الشكوك التي أحاطت بمصداقيته - مخاوف لدى مؤسسة الرئاسة ، الأمر الذي دفع الرئيس زروال إلى التأكيد على عزمه الضرب بيد من حديد على أي تمرد في منطقة القبائل<sup>53</sup> . ومنطقة القبائل هي إحدى أولى المناطق التي تولى الجيش بنفسه تسليحها لتكوين ما سمي

الاستشاري المعين ؛ الذي حل محل البرلمان المنتخب غداة انقلاب يناير 992 ؛ قراراً بإلغاء قانون تعميم استعمال اللغة العربية في الإدارات والمؤسسات<sup>48</sup> ، ولكن المجلس الوطني الانتقالي أعاد التصديق في عام 1996 على قانون 1990 وأكمه ، وحدد الخامس من يوليو 1998 م موعداً لسريان مفعوله .

ولم ينتظر القبائليون حتى يدخل القانون حيز التنفيذ الفعلي ، وإنما بدءوا مظاهراتهم قبل ذلك بفترة طويلة ، حيث امتدت أعمال الشغب في مدن الشرق الجزائري وعاث شباب القبائل فساداً وانتهاكاً لممتلكات الأفراد ومؤسسات الحكومة ، وبدأ ممثلوهم السياسيون في التنديد بالقانون معتبرينه وسيلة للقمع من جانب الحكومة وانتهاكاً لحقوق الإنسان<sup>49</sup> . ويذكر أن قانون التعريب ينص على تعريب الإدارة فوراً وتعريب التعليم الجامعي بحلول عام 2000 م ، ويفرض القانون غرامات على المخالفين لأحكامه والتي تتضمن أن تكون المعاملات والمراسلات في جميع الإدارات والمؤسسات والجمعيات والأحزاب باللغة العربية وأن تكون جميع التصريحات والندوات والبرامج التليفزيونية باللغة العربية وأن تعرب إذا كانت بلغة أجنبية

وقد تزامنت ثورة البربر ضد تفعيل قانون التعريب مع اغتيال المطرب القبائلي معطوب الناس الذي يعد أحد رموز الثقافة البربرية، والذي عرف بمواقفه المناوئة للسلطة والإسلاميين ، والذي كانت وسيلته في تعبئة أنصاره تتمثل في توزيع شرائط الكاسيت، وإقامة الحفلات الغنائية التي كانت أقرب للمظاهرات منها إلى الحفلات ، حيث كان يروج من خلالها لمواقفه التي كان البربر يتلقونها بحماس بالغ . ففي شريطه الجديد الذي كان سيصدر حسب رغبته في يوليو الماضي بعنوان " كتاب مفتوح إلى رئيس الحكومة والسادة نواب البرلمان " ، جدد الناس مواقفه تلك ، منتقداً السلطة وعجزها عن التطور وتجاوز الحسابات الضيقة والمؤامرات وصراع الأجهزة ، كما جدد في الآن نفسه مواقفه الجذرية في مقارعة الاتجاهات الأصولية ، ولم

التردى الاقتصادى والتوتر الاجتماعى<sup>54</sup>، هذا التوتر الذى بلغ أشده بعد مصرع الوناس فى ظل ظروف كانت مواتية لتفجر الأوضاع بشكل يصعب على الرئيس التحكم فيه ، فقد تعالت أصوات المتظاهرين فى أثناء تشييع الوناس تنهم السلطة باغتياله ، والسلطة فى نظر القبائليين ، الذين ينتمون فى معظمهم للتيار الفرنكوفونى ، قاصرة على الثنائى زروال - بتشين<sup>55</sup> .

وقد تزامن هذا التصعيد الفرنكوفونى مع حملة إعلامية فرنسية ومظاهرات عمت شوارع باريس تنادى بإلغاء التعريب وترفع شعارات معادية لانتماء الجزائر العربى الإسلامى<sup>56</sup> . كما تعاقبت التصريحات الرسمية الفرنسية ؛ على أعلى المستويات ؛ تنتقد بشدة اغتيال المطرب البربرى فيما حمل دلالة قوية على خصوصية منطقة القبائل لدى المستعمر القديم<sup>57</sup> ، ومما هو معروف أن الإدارة الفرنسية هى التى أوصلت النخبة الفرنكوفونية إلى ماهى عليه الآن من وضع مسيطر فى الإدارة والإعلام والاقتصاد وذلك قبل أن تحصل الجزائر على استقلالها ، وبعد الاستقلال استمرت العلاقات الوطيدة بين الطرفين بشكل مثل دوماً عنصر إقلاق للنخبة الوطنية الحاكمة ، ويبدو أن الضغوط التى مارسها الفرنكوفونية فى الجزائر قد آنت ثمارها أخيراً ممثلة فى قرار زروال الذى شعر أنه قد أصبح فى مواجهة مع أربعة ملايين بربرى يشكلون 20% من الشعب الجزائرى، ويتلقون دعماً من طرف خارجى قوى ( فرنسا ) ومن أطراف داخلية ( النخبة الفرنكوفونية وقيادات الجيش المتعاونة معها ) الأمر الذى دفعه إلى اتخاذ قراره النزول عن هرم السلطة بعد أن شعر أن التهديد قد بات قريباً جداً منه وأن الأمور قد تتطور إلى ما لا يحمد عقباه .

البعض الآخر ربط بين قرار زروال وبين الحملة الإعلامية الشرسة التى شننها صحف المعارضة على مستشاره للشئون السياسية ، الجنرال محمد بتشين ، وقد استهل هذه الحملة التشهيرية " نور الدين بوكروح " ، زعيم حزب التجديد الجزائرى ، الذى اتهم بتشين ؛ الرئيس السابق للمخابرات الجزائرية ؛ بأنه يقف على

فى حينه بفرق الدفاع الذاتى ، ولذا كان الإعلان عن قيام الحركة البربرية المسلحة شاهداً جديداً على فشل التخطيط الحكومى الذى تصور أن تسليح المواطنين كفيل بتحقيق الأمن ولم يتخيل ؛ أو ربما تخيل ولكنه تغاضى- أن ذلك قد يسهم فى تأجيج الصراع المشتعل أصلاً وذلك بإجراء المواطنين بممارسة العنف الذى يستحيل ضبطه، إذا ما تسبب فى إيجاد حلقة مفرغة من الانتقام والانتقام المضاد بين أبناء الشعب الجزائرى الواحد ، والذين يمتلكون على الرغم من ذلك مائة سبب وسبب للاختلاف وإن على ألقه الأسباب .

تنحى زروال : بين الإقالة والإستقالة

فى مساء الجمعة 11 سبتمبر خرج زروال على الشعب الجزائرى بخطاب تليفزيونى استغرق 45 دقيقة أعلن فيه عزمه الدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة قبل نهاية شهر فبراير من عام 1999 ( تم تأجيل هذا الموعد بعد ذلك إلى شهر إبريل من العام نفسه) كما أعلن عن عزمه عدم ترشيح نفسه فى هذه الانتخابات . وعلى الرغم من الدهشة التى صاحبت إعلان هذا القرار ، سواء على المستوى الداخلى أو المستوى الخارجى فإن العديد من التحليلات قد قدمت لمحاولة تفسيره ، وقد اتفقت معظم هذه التحليلات على أن ثمة ضغوط وتراكمات قد صببت فى اتجاه دفع زروال لاتخاذ هذا القرار وأنه لم ينبع من مجرد قناعة الرئيس الشخصية بأنه " قد حان الأوان لبدء مرحلة سياسية جديدة قائمة على مبدأ التداول على السلطة " ، كما أعلن زروال نفسه وهو بصدد تبريره لقراره المفاجئ . غير أن هذه التحليلات قد اختلفت حول طبيعة هذه الضغوط وأسباب تفجرها فى هذا التوقيت بالذات . ثمة اتجاه ذهب إلى أن زروال لم يستطع أن يجارى النخبة الفرنكوفونية التى تربصت به منذ وصوله للسلطة وبدء الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ . هذه النخبة ؛ وفقاً لهذا رأى ؛ تمكنت فى نهاية المطاف من إجبار زروال على التنحى بعد أن نصبت له كمائن يتعذر تخطيطها من دون التحمل بتكاليف باهظة ، وفى مقدمتها الجماعة الإسلامية المسلحة ، وأزمة الصحراء الغربية وكمين

والذى ضم كلا من الجنرال محمد العمارى ، رئيس الأركان ، والجنرال محمد مدين ، رئيس المخابرات العسكرية ، والجنرال خالد نزار ، وزير الدفاع السابق ، وأقرب مستشاريه ، محمد تواتى ، والجنرال اسماعيل العمارى ، مدير الأمن الداخلى للجيش وقائد فرق مكافحة الإرهاب ، والجنرال محمد بتشين ، المستشار السياسى للرئيس زروال وساعده الأيمن ، بالإضافة إلى الرئيس زروال نفسه . وقد أفادت بعض المصادر أن الاجتماع قد استغرق أربع ساعات وشهد تبادلًا للاتهامات بين العسكريين والجنرال بتشين ، حيث انتهى الأمر بقيام العسكر بدعوة الرئيس زروال إلى تقديم استقالته ثم تم التوصل إلى حل وسط يتمثل فى التعجيل بإجراء انتخابات مبكرة<sup>60</sup> . عناصر التشابه لا تقف عند حد المقارنة بين قرار زروال واستقالة بن جديد فحسب ولكنها تمتد لتصل إلى تجربة الرئيس المغدور محمد بوضياف نفسه ، وكان عناصر ملف الأزمة الجزائرية تمثل منظومة متكررة تعيد نفسها عبر الزمان والمكان والأشخاص ، فقد قارن البعض بين الظروف التى اتخذ فيها زروال قراره وبين الظروف التى أفضت إلى تصفية بوضياف ، فكلاهما عمد فى أخريات عهده بالسلطة إلى الخروج عن دوائر السلطة الفعلية ، سواء عبر فتح ملفات الفساد أو محاكمة المقصرين ، ويرى هؤلاء أن زروال قد تجاوز ما قام به بوضياف بمراحل وذلك عبر سماحه بمحاكمة عدد من مسؤولى البلديات والدفاع الشعبى بعد ثبوت تورطهم فى المذابح ، وتكمن خصوصية هذه المحاكمات فى أنها تناولت أطرافاً من المعروف عنها اتصالها بجهات ذات قوى ونفوذ فى جهاز الحكم ، عبر وسائط مالية وجهوية مختلفة ، فضلاً عن إقدامه على تفعيل قانون التعريب وهو الإجراء الذى فتح عليه أبواباً لا توصل من الاتهامات الأمر الذى جعل الأجواء معبأة ضده ، على الأقل من قبل قطاع يعتد به من ذوى النفوذ فى دوائر السلطة . مصادر أخرى أرجعت أسباب قيام الجيش بهذه الخطوة إلى ما جاء فى الأجزاء غير المعلنة من تقرير اللجنة الأومية التى زارت الجزائر فى أواخر عام 1998 ، حيث

رأس امبراطورية اقتصادية وأنه سيقود الجزائر نحو نظام يشبه نظام بوكاسا فى أفريقيا الوسطى سابقاً ، كما اتهمه بوضع جماعته ( جماعة قسنطينية ) فى الوزارات والولايات وفى المناصب الهامة فى الدولة . وتذهب هذه التحليلات إلى أن تصريحات بوكروخ ما هى إلا انعكاس لصراع محتدم بين مراكز القوى فى السلطة ، أعطى بعض أطرافه الضوء الأخضر لبوكروخ لى يستهل هذه الحملة غير المسبوقة فى التشهير بأحد أقطاب دائرة السلطة الفعلية فى البلاد والجنرال بتشين ؛ كما سبق القول ؛ هو عسكري ذو باع طويل من الخبرة ، كما إن له دراية بأساليب الحوار والمساومة السياسية ، ولذا فقد اعتمد عليه الرئيس زروال فى إدارة الحل السياسى الذى سار بالتوازي مع الحل الأمنى الذى أصر عليه معسكر الصقور . وهكذا اعتبر زروال أن الحملة الموجهة ضد بتشين إنما هى موجهة له شخصياً ، وقرر النزول عن السلطة بعد أن استشعر أن ذراعه الأيمن ومستشاره الأول قد أصبح مستهدفاً من قبل بقية أطراف السلطة الفعلية ، وهكذا فقد اعتبر هذا التحليل أن قرار زروال كان مجرد إظهار للصراع المستتر الذى كان يجرى بين جناحى النظام الجزائرى منذ مدة طويلة ، وأنه إذا كان ثمة أمر غريب فى ذلك القرار فإنه يتمثل فى قيام زروال بالإعلان عن نتيجة ذلك الصراع بنفسه وليس فى مضمون القرار ذاته

58

وقد أعاد قرار زروال إلى الأذهان ما جرى فى أخريات عهد الرئيس السابق الشاذلى بن جديد عندما اضطر فى حينها إلى تقديم استقالته مغلفاً ذلك بالقول بأنه قد أقدم على التضحية بالمنصب الرئاسى طواعية " خدمة للمصالح العليا للوطن الجزائرى " . وقد أجمع المراقبون حينئذ على أن بن جديد قد قدم استقالته تحت ضغط من المؤسسة العسكرية ، ويرى هؤلاء أن استقالة زروال تأتى فى إطار نفس الملابسات ، خاصة وأن إعلانه عن قراره قد جاء فى أعقاب اجتماع عاصف للقيادة العسكرية - تماماً مثلما حدث عند إقالة بن جديد<sup>59</sup> ، وإن كان من غير المعلوم بالضبط ما الذى تم أثناء هذا الاجتماع



للرئيس زروال وبين الموعد الذي ارتضاه لإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة لا يتعدى بضعة أشهر إلا ان المغزى السياسي للقرار في حد ذاته هو الذي ألقى بظلال كثيفة من الشك حول طبيعة التوازنات التي أفرزته وكذا حول طبيعة الضغوط التي تولد عنها ، فالرئيس زروال لم يكن بحاجة ؛ إذا ما كان يريد فعلاً أن يفسح المجال أمام الآخرين إعمالاً لمبدأ التداول على السلطة ، لم يكن بحاجة لأن يتعجل الشهور القليلة المتبقية من فترة ولايته ، معلناً عن عزمه التنحي بهذا الشكل الدرامي ، خاصة وأنه رجل المؤسسات ، والطول القانونية ، ثم إن التداول على السلطة يكتسب طابع التهرب من التحمل بأعباء السلطة إذا ما جاء بهذه الطريقة وفي إطار بيئة في مثل وضعية البيئة الجزائرية . تنحى زروال إذن هو نذير جديد من نذر استمرار المسلسل المأساوي الجزائري فضلاً عن كونه مؤشر واضحاً على مدى حدة المعارك التي تتم في أروقة الحكم الجزائري ، هذه المعارك التي يتسبب الغموض الذي يلفها ويلف الأطراف المشتركة فيها في استمرار معاناة الشعب الجزائري ، الذي يدفع من دماء أبنائه ثمناً لخلافات وصراعات ربما لا يدري عن غاياتها شيئاً .

جبهة الإنقاذ : الرهان على الحضور :

بدأت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في فرض حضورها على الساحة الجزائرية في أخريات عهد الرئيس السابق الشاذلي بن جديد ، حيث أدى الوضع الاقتصادي المتدهور وما صاحبه من سخط شعبي على أداء النظام الذي يحتكر السلطة منذ تاريخ الحصول على الاستقلال إلى إتاحة الفرصة أمام الجبهة لكي تشكل بديلاً مقنعاً للمواطن الجزائري ، سواء من الناحية الأيديولوجية ؛ بعد أن فرغت جعبة الوطنيين من الشعارات ونفذ مخزونهم من الرصيد التاريخي لحرب التحرير ، أو من الناحية التنظيمية حيث استغلت الجبهة شبكة ضخمة من المساجد التي تمتد بطول البلاد وعرضها في تعبئة الجزائريين لصالح مشروعهم الإنقاذي . وعليه كان من الطبيعي أن تشتعل المواجهات بين أنصار الجبهة وبين النظام في

يروج في بعض الأوساط السياسية أن التقرير الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة التي زارت الجزائر ، خاصة في جزئه الذي لم ينشر ، يحمل تلميحات واضحة إلى تورط جهات رسمية في أعمال العنف ضد المدنيين ، ويتضمن انتقاداً ضمنياً للمؤسسة العسكرية ، بينما يدعو إلى تقوية مؤسسة الرئاسة ، وعليه هب جانب العسكر بزعامة الجنرال محمد العماري بإبعاد زروال قبل أن يبعدهم ، وهو ما انتهى بالضغط عليه ليعلن التخلي عن الحكم<sup>61</sup> ، وعلى النقيض من تلك التحليلات التي انطلقت من افتراض وقوع زروال تحت ضغط من خصومه ذهبت مصادر أخرى إلى أن قادة الجيش قد بذلوا خلال اجتماع العاشر من سبتمبر جهوداً خارقة لإقناع الرئيس زروال بالتخلي عن فكرة الاستقالة ، لتفادي الوقوع في أزمة سياسية كبرى ، تعود بالبلاد إلى نقطة الصفر التي واجهتها بعد الإطاحة بالشاذلي بن جديد في عام 1992 ، وأنه تم التوصل بعد جهد إلى الحل الوسط المتمثل في إعلان زروال تنحية ولكن بعد تنظيم انتخابات رئاسية مبكرة<sup>62</sup> .

غير أن مما يدعم من التحليلات التي تؤكد وقوع زروال تحت ضغوط من مناوئيه دفعته في النهاية إلى أخذ قراره بالتنحي ، هو تلك الحملة التي روجتها " المصادر المطلعة " عن مرض زروال الذي ربما يمنعه من مواصلة عمله ، فقد مهد العسكر للقرار الذي أعلنه زروال من خلال الترويج لأخبار تفيد أن العملية الجراحية التي أجراها زروال في أحد مستشفيات جنيف في مارس 1998 لم تكن بالبساطة التي أعلن عنها . وكان قيادات الجيش كانت تعيد بتلك الحملة إلى أذهان الجزائريين ما جرى في أخريات عهد الرئيس السابق هواري بومدين الذي دخل في مرحلة طويلة من المرض مما أدى إلى وقوع البلاد في حالة من الفراغ السياسي التي أسفرت عن عدد من القرارات المتسرعة توجت باختيار الرئيس الشاذلي بن جديد لرئاسة البلاد وهو الرئيس الذي لا يحتفظ له معظم الجزائريين اليوم بذكرى طيبة<sup>63</sup> . وعلى الرغم من أن الفارق الزمني بين الموعد القانوني لانتهاء الفترة الرئاسية الطبيعية

مرحلة مبكرة من عمر الأزمة الجزائرية ؛ أي قبل حادثة إلغاء الانتخابات نفسها والتي جرت في عام 1992 ، كما حدث عام 1987 عندما لقي عدد من قادة الجبهة مصرعهم على أيدي قوات الأمن كما حكم على 200 آخرين بالسجن لمدة متفاوتة<sup>64</sup>.

وعلى الرغم من الإجراءات الإصلاحية التي لجأ إليها الرئيس بن جديد في أخريات عهده لامتناس موجة السخط الشعبي ، فقد تمكنت الجبهة من سحب البساط من حزب الرئاسة ؛ في تلك الفترة ؛ جبهة التحرير الوطني ، واستطاعت الفوز بـ 55 % من جملة أصوات الناخبين في الانتخابات المحلية التي أجريت في مطلع عام 1990 م ، فيما لم يتمكن حزب جبهة التحرير وقتها من الحصول على أكثر من 32 % من الأصوات<sup>65</sup>.

وعقب الإعلان عن موعد إجراء الانتخابات التشريعية التعددية الأولى في تاريخ الجزائر طالبت الجبهة بضرورة عقد الانتخابات الرئاسية متزامنة مع الانتخابات التشريعية أو عقبها بفترة وجيزة وهو ما رفضه النظام الجزائري . وعلى أثر تنامي خلافاتها مع النظام قامت الجبهة بدعوة أنصارها للقيام بإضراب عام ، كما انتظم مؤيدوها في مظاهرات ضخمة تطالب باستقالة الرئيس بن جديد وإجراء تعديلات في القوانين الانتخابية . وبعد أسبوع من الاضطرابات توصلت الجبهة إلى نوع من الاتفاق مع جبهة التحرير تم بموجبه إنهاء الإضراب المعلن من جانب الجبهة كما اتفق على إجراء الانتخابات التشريعية قبل استهلال عام 1992 م . غير أن هذا الاتفاق لم يحل دون نشوب مواجهات متكررة بين أنصار الجبهة وأفراد الأمن الجزائري طوال الفترة التي سبقت إجراء الانتخابات التشريعية ، وتمثلت ذروة هذه المواجهات في قيام وحدات من قوات الأمن باحتلال مقر الجبهة في يوليو 1991 واعتقال عباس مدني الرجل الأول في الجبهة ونائبه على بلحاج ؛ حيث اتهم الرجلان بالتآمر المسلح ضد الدولة الجزائرية<sup>66</sup>.

وبعد الإعلان عن نتائج الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية ، والتي كانت الجبهة على

وشك الفوز فيها بالأغلبية المطلقة ، اتهمت جبهة التحرير جبهة الإنقاذ ؛ في سابقة هي الأولى من نوعها يتهم فيها حزب الرئاسة حزباً معارضاً بممارسة التزوير الانتخابي ، حيث اتهم مسؤولو حزب جبهة التحرير قادة الإنقاذ بالإفادة من سيطرتهم على المحليات عبر ترتيب أوضاع معينة أعانتهم على الفوز في الانتخابات التشريعية . وقد تدخل الجيش ليضع حداً للمواجهات الجارية بين الجبهتين ، مستأثراً بالسلطة من دونهما عبر ما سمي بالمجلس الأعلى للدولة ؛ والذي ترأسه محمد بوضياف قبل اغتياله .

وقد قام أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ الفائزين في الدور الأول من الانتخابات التشريعية بتشكيل ما وصف بمجلس الظل ، وبقوا متمسكين بهذه النتيجة طوال سجالهم اللاحق مع النظام . وعقب إلغاء الانتخابات تفجرت أعمال الشغب وانتشرت الاضطرابات الجماهيرية ؛ وتدخلت قوات الأمن وقامت باقتحام مكاتب الجبهة ، وفرضت حالة الطوارئ ، وتم فتح مراكز الاعتقال في الصحراء الغربية ، وأعلنت الجبهة أن ما لا يقل عن 30000 من أعضائها قد تم اعتقالهم فيما لقي 150 آخرون منهم مصرعهم بعد أن تولى الجيش مقاليد الحكم ، وقد تضاعفت هذه الأرقام بطبيعة الحال بعد أن تقاضت الأزمة وتعددت أطرافها . وفي مارس 1992 تم حل جبهة الإنقاذ رسمياً ، وفي يونيو من نفس العام مثل زعيمها ؛ مدني وبلحاج ؛ أمام محكمة عسكرية في البليدة حيث حكم عليهما بالسجن لمدة 12 عاماً بتهمة التآمر ضد الدولة، وتفجرت المظاهرات الغاضبة في الجزائر العاصمة وسرعان ما انتشرت في بقية المدن<sup>67</sup>.

وباشتعال فتيل الأزمة في الجزائر أخذ سيناريو العنف المتبادل بين الجبهة وقوات الأمن الطابع الفردي في مراحلها الأولى، حيث كان عنف الجبهة موجهاً ضد المسؤولين في الحكومة الجزائرية وكان الأمن بدوره يرد من خلال الاعتقال العشوائي، ويقوم بتصفية حركيي الجبهة بشكل سرى ، وعقب تشكيل الجناح العسكري لجبهة الإنقاذ الذي استهدف رجال

للإنقاذ من شتى المناسبات الانتخابية التى شهدتها الجزائر وإفساح المجال أمام عناصر بديلة مثل حركة حماس وحركة النهضة وذلك مع علم النظام الكامل بعدم قدرتهما على شغل الفراغ الذى أحدثه غياب الجبهة الإسلامية للإنقاذ على اعتبار أنهما من الأحزاب الموصوفة بأنها على تفاهم مع الحكومة ، فضلاً عن أن الحركتين كانتا موجودتين على الساحة أيام جبهة الإنقاذ ولكنهما لم يستطيعا أن يبارياها فى نفوذها الجماهيرى .

وعليه كان اشتراك حماس والنهضة يتم بغرض إنقاذ سمعة التعددية والديموقراطية ولإعطاء الانتخابات الصبغة التنافسية اللازمة لإضفاء الشرعية وليس أكثر من ذلك . وقد اتضحت محدودية قدرات حماس والنهضة على مدار الانتخابات المتتالية ، من خلال النسب المترجعة التى كانا يحققانها ، وسواء كان التقلص فى حضور الحزبين قد تم بفعل النظام نفسه ؛ وهو ما اشتكى منه الحزبان أكثر من مرة ؛ أو بفعل حقيقة حجم الحزبين فى الشارع الجزائرى فإن النتيجة النهائية هى أن النظام الجزائرى قد نجح فى اختزال خصومه مرة عن طريق الإقصاء ومرة عن طريق التهميش بحيث استطاع ان يخرج من تجربة التعددية وهو سيد الموقف ، تماماً كما كان الحال قبل أن يشرع فى خوضها ! .

غير أن هذه النتيجة لا تتعارض مع حقيقة أن زروال قد مد قنوات اتصال مع عدد من قادة الجبهة فى مراحل مختلفة وأفرج عن عدد من أبرز رموزها فى مرحلة مبكرة من تولية الرئاسة ؛ إلا أنه كان يمارس ذلك بشكل لا يفضى إلى حل الأزمة ؛ إما لتأخره فى اتخاذ قراراته أو لمبالغته فى الحذر عند اتخاذها بفعل توازنات معينة داخل النظام ، وقد انعكست الطبيعة المعقدة لهذه التوازنات فى أكثر من موقف ، فعندما سمح زروال عقب تولية الرئاسة بفترة وجيزة بالإفراج عن على جدى وعبد القادر بوخمم ، ( وهما من قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ممن يأتون فى المرتبة التالية مباشرة لمرتبة القادة الأساسيين أمثال مدنى وبلحاج ) ، تسربت أخبار تفيد بحدوث انشقاقات

الأمن والمسؤولين الحكوميين بدأت الشبهات ؛ على الجانب الآخر ؛ تحوم حول تورط قوات الأمن فى مجازر استهدفت أقارب الشباب المنخرط فى صفوف جيش الإنقاذ . ولا يمكن بطبيعة الحال تحديد الطرف المسئول عن إشعال فتيل العنف الأهوج أو البادئ باستخدام أسلوب تصفية الخصوم ؛ إذ تدعى الجبهة أن النظام قد مارس ضد أعضائها شتى أنواع القمع والتعذيب فى معسكرات الصحراء ؛ الأمر الذى يعطيها الحق فى الثأر من رموزه ، فيما يدعى النظام أن قيادى الجبهة هم الذين توعدوا منذ البداية بأنه إذا أعيقت الجبهة عن تحقيق أهدافها فإن الدماء سوف تسيل أنهاراً . وتلت مرحلة تصفية الخصوم مرحلة جديدة بدأ فيها العنف يطول المثقفين والصحفيين ورجال الإعلام بعد أن تبنى هؤلاء مواقف معينة تجاه الأزمة ، وشرعوا فى إدانة أطراف معينة دون غيرها .

وكانت ورقة الجبهة الراحبة طوال تلك الفترة تتمثل فى التلويح بنتائج انتخابات 1992 الملغاة ، حيث كانت هذه الحادثة تمثل آداتهم فى دحض شرعية خصومهم ولذا فقد كانت جزءاً لا يتجزأ من أى مداخلة إعلامية فى أى محاوره أو ندوة يكون أحد أطرافها أحد أعضاء الجبهة ، فالاعتراف بنتائج الانتخابات ، بوصفها اختيار الشعب الحر وتعبيره عن ينوب عنه ، وتسليم السلطة إلى مستحقيها وانتهاء حكم الجيش أصبح يشكل المفردات الأساسية لخطاب الجبهة ، وبعد حل الجبهة أضيف إلى مطالب الجبهة ضرورة الاعتراف بها كطرف شرعى فى الحياة السياسية .

وكانت هذه المطالب تواجه بالرفض من قبل القيادات السياسية المختلفة التى تعاقبت على عمر الأزمة الجزائرية؛ ابتداءً من بوضياف ومروراً بعلى كافي وانتهاءً بزروال الذى استهدف منذ بداية حكمه بناء إطار جديد وبدل لشرعية انتخابات 1991 الملغاة ، وقد تمثل هذا البديل فى سلسلة المؤسسات التى نجح النظام فى تشييدها لإيجاد غطاء من الشرعية الدستورية ، وفى نفس الوقت عدم السماح للجبهة بمزاحمة السلطة فى أى من إجراءاتها التأسيسية ، وقد تم هذا بالأساس عبر إقصاء الجبهة الإسلامية

الإنقاذ يشجعون الإرهاب وقال إن السلطة استطاعت أن تحصل على رسالة بعث بها بلحاج إلى قائد الجماعة الإسلامية المسلحة يعترف فيها بأنه لو كان خارج السجن لكان جندياً في صفوفهم<sup>71</sup>.

وعندما استهل زروال برنامجه التأسيسي بالإعداد للانتخابات الرئاسية تساءل الكثيرون عن جدوى إجراء أى انتخابات إذا ما ظلت الجبهة مقصاة من ساحة العمل السياسى . إلا أنه قد بدا واضحاً من خلال استقراء مواقف الجبهة نفسها أنها لم تكن لتقبل بأن تعاود العمل السياسى ابتداءً من نقطة الصفر ، وهى التى كانت على وشك تشكيل الحكومة الجزائرية عام 1992 ، فضلاً عن أن اهتزاز صورتها ؛ بعد النشاط الدموى الذى سجلته الجماعة الإسلامية على حسابها ؛ قد جعلها تقييم رصيدها من المقاعد المحرزة فى عام 1991 تقيماً أعلى من أى وقت مضى ، خاصة وأنها ربما لا تستطيع أن تضيف إليها الكثير إذا ما هى عرضت نفسها على الشارع الجزائرى فى أى انتخابات جديدة .

وعند هذه المرحلة التى نجح فيها زروال فى بناء شرعية جديدة فيما تخلخت فيها شرعيتها بفعل الرصيد الدموى الذى سجل على حسابها ؛ شعرت قيادات الجبهة أن ثمة حاجة لأن تعلن بوضوح براءتها من أعمال العنف الأهوج الذى أصبح موجهاً ضد الكافة ومن الحرب التى تشنها الجماعة الإسلامية ضد الشعب الجزائرى بأكمله . وكانت أولى خطوات ذلك أن قبل ممثلوا الجبهة الاشتراك فى مؤتمر عقد فى مدينة روما الإيطالية فى نوفمبر 1994 ، ضم العديد من الأحزاب الجزائرية المعارضة ، حيث توصل المؤتمر إلى ما عرف باسم ميثاق روما فى يناير 1995 ، اعترضوا فيه على استخدام العنف للوصول إلى السلطة ودعوا النظام الجزائرى إلى إنهاء حالة الطوارئ وتيسير سبل التفاوض بين جميع أطراف الأزمة الجزائرية حول أنسب الحلول لما تمر به البلاد من عنف . وعلى الرغم من اعتراض الحكومة الجزائرية على ما جاء فى الميثاق فقد استمرت المفاوضات السرية بين النظام وقادة الجبهة حتى بعد أن تمت إعادة مدنى وبلحاج إلى

بين قيادات الجيش كنتيجة لما وصف بالاتصالات السرية بين قيادات جزائرية وبين شيوخ الجبهة فى السجن ، كما تقدم رضا مالك ؛ المعروف بعائنه للإسلاميين ورفضه لأى اتفاق معهم ؛ باستقالته من منصبه كرئيس للوزراء فى 11 أبريل 1994 احتجاجاً على هذا التقارب بين السلطة والجبهة<sup>68</sup> . وفى إطار هذه الشبكة المعقدة من صراع المواقع فى قمة هرم السلطة أجرى الرئيس زروال فى شهر مايو 1994 عدداً من التعديلات فى عدد من المناصب العليا فى الجيش الجزائرى ؛ حيث قام بإقصاء أحد أبرز أنصار معسكر الاستئصاليين فى الجيش وهو الجنرال عباس غزيل<sup>69</sup> ، الأمر الذى أدى إلى دعم التوتر بين معسكرى الرئاسة والجيش . وعلى الجانب الآخر ، أعلن فى أواخر شهر أغسطس 1994 أن كلاً من عباس مدنى وعلى بلحاج قد قاما بإرسال خطاب إلى الرئيس زروال يعرضان عليه فيه بدء هدنة بين النظام وبين الجناح المسلح للجبهة ( الجيش الإسلامى للإنقاذ ) فيما وصف بأنه استجابة منهم لمبادرات النظام ، وربما أيضاً سعياً من جانبهم إلى استغلال التوتر القائم بين أطرافه . وفى منتصف سبتمبر تم إطلاق سراح كل من مدنى وبلحاج ووضعاً تحت الإقامة الجبرية<sup>70</sup> ، لكى يشتعل الغضب بين أنصار معسكر الحل الأمنى الذين قابلوا هذا الإجراء باحتجاجات شديدة . حتى وصلت موجة الرفض إلى داخل الحكومة نفسها حيث قدمت إحدى الوزارات فى الحكومة الجزائرية استقالتها احتجاجاً .

هذه المقدمات التى أوحى بأن حواراً سرياً يدور بين الجبهة والنظام لم تسفر عن انتهاء الخصومة بين الطرفين ، كما لم تعكس حالة من الثقة المتبادلة فيما بينهما ، فقد دأب كلاهما على التذكير بمواقفه المرجعية بين الحين والآخر ، حيث أعلنت الجبهة عقب جولة الحوار الوطنى التى عقدت فى شهر أغسطس 1994 عن رفضها الاشتراك فى أى حوار ما لم يتم الإعلان عن عفو عام عن جميع عناصرها المعتقلين وإنهاء حالة الطوارئ فضلاً عن إعادة الاعتراف بها كطرف شرعى على الساحة السياسية . ومن جانبه أعلن زروال أن قادة

الأجواء الودية ، فقد استمرت عمليات العنف لتثبت أن ثمة فاعلين آخرين غير الجبهة يحاولون إثبات حضورهم على الساحة وكذا إثبات تنصلهم من هذا الوفاق النسبي الذي بدأ يلوح في الأفق بين الجبهة وبين فريق الرئيس زروال و تأكيد عزمهم على الاستمرار في إدارة الأزمة بالشكل الذي يروق لهم .

وعليه فقد اعتبر المراقبون أن استمرار الحوار بين الجبهة والنظام الجزائري قد ولد أثراً سيئاً عليهما معاً ، فكما تعالت الأصوات الراضية لمثل هذا الحوار في معسكر الرئيس زروال ؛ بشكل أدى إلى حدوث انقسام واضح في صفوف مؤسسات الحكم ، فقد اتسعت الشقة - على الجانب الآخر - بين الجبهة والجماعة المسلحة إلى حد قيام الأخيرة بإعلان الحرب على جبهة الإنقاذ بعد أن اتهمت بما للأمة النظام الجزائري والإذعان لبرنامج العلماني<sup>73</sup> ، وذلك على الرغم من أن الجناح العسكري للجبهة كان ملتزماً حتى تلك المرحلة بإعلان الجهاد ضد النظام الجزائري ، إلا أن ذلك لم يشفع للجبهة عند قادة الجماعة التي أصبحت منذ ذلك الحين تعمل في مواجهة كافة أطراف الأزمة الجزائرية بما في هؤلاء جبهة الإنقاذ نفسها .

استمرار الجبهة في التمسك بالعمل العسكري - حتى تلك المرحلة - كان يبرره سعي قادتها إلى محاولة امتلاك ورقة ضاغطة في وجه النظام الجزائري يمكن استخدامها في المفاوضات السرية التي كانت تجرى بين الطرفين ، ولكن لم ينته عام 1996 إلا وكانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد أيقنت عجزها عن مواجهة النظام الجزائري بالقوة المسلحة ، وأدركت أن الحرب الدموية التي تشهدها البلاد تلحق الأذى بالإسلاميين أكثر من النظام ، وأن استمرارها يضعفهم أكثر ، خاصة وأن هذه الحرب يشنها في معظم الأحيان جناح مستقل عنها تماماً وإن كانت ممارساته تحسب على الجبهة ، ولهذا شرع الإنقاذيون في إدانة المذابح اليومية التي ترتكب في أنحاء البلاد ، وهو ما أعطى الإيحاء بأنهم باتوا مستعدين للمساومة وبالتالي التحلي عن شروطهم القصوى السابقة . وبدأ التأكيد

السجن مرة ثانية في شهر يونيو ، ولم تسر الأمور على وتيرة واحدة فقد كانت العلاقة بين النظام والجبهة تتراوح في تلك الفترة اقترباً وابتعاداً حسب معطيات متباينة ، وعليه كانت المفاوضات بين الطرفين كثيراً ما تتوقف ثم تستأنف عن غير نتائج ملموسة على وتيرة العنف التي كانت مستمرة بثبات غريب ، ولغير غاية معلومة ، الأمر الذي كان يعنى ضمناً أن للحل السياسي معارضييه المستعدين لفعل أي شيء من أجل عرقلة الحوار القائم بين الحكومة والجبهة ، ويعنى أيضاً أن الجبهة لم تعد الممسك الوحيد بزمام المعارضة وإنما ثمة أطراف أخرى أعلى صوتاً وأعنف أثراً تنازعها حضورها وتأثيرها على الساحة الجزائرية .

وعقب الانتخابات الرئاسية عاود قادة الجبهة عرض رغبتهم في الحوار على النظام الجزائري ، غير أن ذلك لم يعكس موقفاً موحداً بين كافة ممثليها ، فقد كانت الجبهة في ذلك الحين منقسمة إلى : قادة مؤسسين وهما مدني وبلحاج بالأساس وكانوا في تلك الفترة في السجن الجزائري ، الجناح البرلماني للجبهة والموجود بالولايات المتحدة ويرأسه أنور هدام ، الهيئة التنفيذية للجبهة ويترأسها رابح كبير من أوربا ، وأخيراً المكتب المؤقت للجبهة داخل الجزائر نفسها ويرأسه ، المفرج عنهما ، على جدي وعبد القادر بوخمخم ، ( يذكر ان أحمد الزاوي ، وهو أحد القيادات المؤسسة للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، قد أعلن في يوم 10 / 7 / 1997 عن تأسيس " مجلس تنسيقي للإنقاذ " ، وحدد مهمته في السعي إلى عقد مؤتمر تلتقى فيه اطارات الجبهة الإسلامية للإنقاذ وفاعلياتها دون إقصاء ولا تهميش لرسم سياسة مستقبلية راشدة ، وتمثيل الجبهة الإسلامية في الخارج مع الحفاظ على خطها الأصيل لإيقاف التدهور الذي أصاب صديقيتها<sup>72</sup> ) وقد تبني رابح كبير فكرة مواصلة الحوار ورحب بنتائج الانتخابات أما أنور هدام فقد دعى إلى استمرار النضال وهاجم رابح كبير واتهمه بالخيانة . وقد عبر النظام الجزائري عن استعداده للمضي قدماً في عملية المصالحة ، واتخذ عدداً من الإجراءات للصفح عن بعض عناصر الجبهة . ورغم هذه

على أهمية الحوار لحل الأزمة يأخذ طابعاً أكثر كثافة<sup>74</sup>.

ويبدو أن النظام الجزائري قد تجاوب مع هذه النوايا بشكل عملي تمثل في إطلاق سراح الرجل الأول في الجبهة : الشيخ عباس مدني . وكانت الحكومة قد أطلقت قبله بإسبوعين سراح الشيخ عبد القادر حشاني الرجل الثالث في الإنقاذ بعد مدني وبلحاج ، والراجح أن الجبهة قد سهلت للنظام اتخاذ مثل هذه المبادرة ؛ ليس فقط عبر الإدانة المتكررة لأعمال العنف ولكن أيضاً عبر التخلص من ثنائية " الهيئة التنفيذية - الهيئة البرلمانية " للجبهة ، فأصبح كبير هو الناطق الأوحد باسم الإنقاذ ، واختفت تقريباً كل الأصوات المتشددة خاصة بعد سحب الغطاء الشرعي عن الإنقاذي أنور هدام الذي يعتبر قريباً من الجماعة المسلحة المتشددة ، خاصة وأنه قد سبق وأدلى بتصريحات اعتبر فيها الجماعة المسلحة " أكبر وأهم وأقوى تنظيم في الجزائر " ، كما تنسب إليه مبادرة دمج مسلحي الإنقاذ مع مسلحي الجماعة في إطار ما عرف بجماعة الجزائر ، وانتهى ذلك الاندماج في أواخر عام 1995 باغتيال انقائيين مندمجين من قبل رفاقهم في الجماعة ، كما تجدر الإشارة إلى أن إعادة تنظيم الهيئة التنفيذية في الخارج ونزع سلطة التصريح عن هدام كل ذلك قد ترافق مع تحرك القضاء الأمريكي الذي اكتشف في هذا التوقيت بالذات أن هدام مقيم في الولايات المتحدة بشكل غير شرعي فتم إيقافه ، " وتلى ذلك قيام إحدى محاكم الجزائر بإصدار حكم غيابي بإعدام 17 متشدداً هارباً منهم أنور هدام نفسه بتهمة التورط في اغتيال عبد الحق بن حمودة ؛ الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين ، وإذا ما أضيف إلى ذلك أن على بلحاج وهو من أكثر الإنقائيين راديكالية مازال في السجن ولم يطلق مع مدني ؛ خلصنا إلى نتيجة مفادها أن الجبهة قد أغلقت ملفها الراديكالي تماماً<sup>75</sup>.

وكانت تصريحات الرجل الأول في الجبهة ؛ عباس مدني ؛ قد أصبحت تعكس بوضوح التوجه الجديد للجبهة، حيث صرح مدني للصحفيين عقب الإفراج عنه بالقول " علينا أن

نفكر في المستقبل ولا نفكر في الماضي " وهي صيغة جديدة مخالفة لكل الصيغ التي كانت تؤمن بها وتعتمدها قيادات الإنقاذ في الداخل والخارج ، كما نقل رئيس الهيئة التنفيذية ؛ رابح كبير ؛ عنه تأكيد عقبة خروجه من السجن أن الأولوية لم تعد تتمثل في عودة الشرعية إلى الجبهة وإنما في وقف النزف ، فإذا أضفنا إلى ذلك قوله " إن الأزمة الجزائرية يتطلب حلها مشاركة كل الأطراف بلا استثناء وهي ليست بين طرفين فقط " ، فإن هذا يعنى تغييراً جذرياً في الخطاب ، فالإنقاذ من خلال زعيمها التاريخي لم تعد تؤمن بأنها القوة الوحيدة الفعالة في البلاد قياساً على مواقفها السابقة ، وكان آخر إعلان له في هذا الإطار رسالته المعلنة التي وجهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة يعلن فيها عن استعداده التعاون من أجل وقف العنف<sup>76</sup>.

وقد تمخضت كل هذه الإرهاصات عن قيام الجيش الإسلامي للإنقاذ في سبتمبر 1997 بالإعلان عن مبادرته الشهيرة لوقف إطلاق النار من جانب واحد وسريان هدنة غير مؤقتة من طرفه ، كما أدان البيان الذي أصدره الجناح المسلح للجبهة أعمال العنف والمجازر التي تشهدها البلاد . ودخلت هدنة الإنقاذ حيز التنفيذ في شهر أكتوبر من نفس العام ( 2 أكتوبر 1997 ) وقد توالى انضمام العديد من الجماعات المسلحة إليها ، وهو الأمر الذي ولد عدد من الصراعات الداخلية بين أمراء الجماعة الإسلامية ، حيث اعتبرت الجماعة الأم أن المنشقين عنها ؛ من المنضمين لهدنة الإنقاذ ؛ بمثابة خائنين يتعين جهادهم . والغريب في هذا السياق أن الحكومة الجزائرية قد نفت أكثر من مرة أن تكون السلطة الجزائرية ( الرئاسة - الحكومة ) قد تفاوضت أو أجرت اتصالات مع جيش الإنقاذ لإعلان هذه الهدنة ، وهو الأمر الذي أكده رابح كبير بقوله إن الاتصالات التي جرت قد تمت مع قيادات الجيش وليس مع الحكومة الجزائرية نفسها<sup>77</sup>.

مفارقة تحول الحوار مع الجبهة من الحكومة إلى الجيش أكدها السيد أحمد طالب الإبراهيمي ، وزير الخارجية الجزائري السابق ، في خطابه

أمام المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني عندما كشف أن ثمة قنوات اتصال قد فتحتها الحكومة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وأن الذين فتحوا هذه القنوات تراجعوا لاحقاً في ما ظهر على أنه مجرد تكتيك سياسي ، وقد مُنع الإبراهيمي من مواصلة إلقاء كلمته بعد تأكيده على ضرورة الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ . وفي تأكيد على تحول دفة الحوار مع الجبهة من الحكومة إلى الجيش ذكرت إحدى الصحف الجزائرية أن عدداً من عناصر الجيش الإسلامي للإنقاذ قد انضموا إلى قوات الجيش في مقاتلة قوات مناوئة من الجماعة الإسلامية المسلحة<sup>78</sup> .

وقد أثارت الهدنة التي أعلنها جيش الإنقاذ العديد من التحليلات المتضاربة ، ف فيما ذهب البعض إلى أن هذه الهدنة قد جاءت كمحصلة لجهود فريق زروال - يتشين ، وهو الفريق الموصوف بالاعتدال و المعروف عنه تشجيع الحوار مع الجبهة منذ بداية الأزمة ، فإن آخرين يرون أن قائد أركان الجيش ، الجنرال محمد العماري والمقربين منه ضمن تيار الاستئصاليين قد خطفوا المبادرة من فريق الرئاسة ، واستبقوا الجميع للحصول على الهدنة ، وذلك بهدف إجهاد أية محاولة من الرئيس وفريقه لإيجاد حل سياسي ونهائي مع القيادة السياسية لجبهة الإنقاذ ممثلة في الشيخ عباس مدني وبعض القادة الآخرين المفرج عنهم<sup>79</sup> ، ويذهب أنصار هذا التحليل إلى أن نجاح زروال في إرساء دعائم الحل السياسي قد دفع خصومه إلى ربط صلاتهم بالجنح العسكري للجبهة ، والمدعش أن الجيش الإسلامي للإنقاذ قد تجاوب مع مبادرة الجيش ظاناً أنه سيتمكن بذلك من تحصيل نتائج سياسية . غير أن اتجاهاً ثالثاً يذهب إلى أنه ليس ثمة خلاف بين مواقف طرفي الحكم الجزائري ( فريق زروال يتشين - فريق الصقور ) فيما يتعلق بالجبهة الإسلامية للإنقاذ ، فكلاهما يعمل على إنهاء ملف الجبهة ومسح تجربتها من الذاكرة السياسية الجزائرية ، ولكنهما يختلفان في طريقة الوصول إلى هذا الهدف ، ولذا فقد باشر الطرفان اتصالات بجبهة الإنقاذ ، كل منهما على حدة ، لكنها ظلت

اتصالات مقطوعة وسرية ، أراد منها الطرفان كسب الجبهة والإيحاء إليها بأن الطرف الآخر هو الذي يصر على محاربتهم واستئصالهم<sup>80</sup> . وكما أسفر بدء الحوار بين الجبهة والحكومة عن ظهور الخلافات المستترة بين الجبهة والجماعة المسلحة أدت المباحثات التي جرت بين جيش الإنقاذ والجيش الجزائري عن ظهور المزيد من الخلافات ، ولكن بين قادة الجبهة أنفسهم في هذه المرة ، خاصة وأن الاتفاق قد بدا كما لو كان قد تم بعيداً عن الرموز التاريخية للجبهة ممثلة في شيوخها التقليديين بداخل الجزائر ، فقد أعلن أحمد الزاوي ، رئيس المجلس التنسيقي للإنقاذ ، أن الهدنة التي أعلنها الجيش لن تساهم في حل الأزمة وانتقد الهيئة التنفيذية التي يرأسها رابح كبير ، واعتبر أن الهدنة التي توصلوا إليها لا تلزم قواعد الجبهة ، أما عبد الله أنس ، أحد قيادي الإنقاذ في الخارج فقد اعتبر أن الهدنة لم تحقق سلباً ولا أمناً ، وذهب قمر الدين خربان إلى أن الهدنة تمثل انقلاباً عسكرياً على القيادة السياسية للجبهة ممثلة في الشيخين علي مدني وعلي بلحاج<sup>81</sup> . ويمكن اعتبار أن نجاح العسكر في اقتناص هذه المبادرة من أيدي مؤسستي الرئاسة والحكومة ، قد مثل إنجازاً مهماً بحسب للجيش الجزائري وقادته ، غير أن تقييم هذا الإنجاز - كما ذهب إلى ذلك إحدى التحليلات<sup>82</sup> - يتفاوت حسب الإطارات الذي سيوضع فيه ، وحسب الطريقة التي سيوظف بها ، فقطاع كبير من قادة الجيش ينظر إلى هذه الهدنة على أنها ليست أكثر من استسلام تم بواسطة ذكاء القيادة العسكرية ، وقدرتها على المناورة ، وأنه لن يترتب عنها أي متغيرات سياسية ، خصوصاً بالنسبة للتعامل مع جبهة الإنقاذ . غير أن تقييم الهدنة بهذه الطريقة واعتبارها مجرد مناورة في إطار حرب المواقع والخطط في قمة الهرم السياسي في الجزائر يضيع على الجزائر وعلى الجزائريين فرصة الاستفادة من هذا التقارب كانتصار سياسي يمكن أن يؤدي إلى إيقاف دوامة العنف والعنف المضاد الذي تشهده البلاد منذ سنوات . ومن جانبها فقد حرصت الجبهة دائماً على التأكيد أن الهدنة التي أعلنتها لا تمثل

يونيو من نفس السنة وانتهت بإقالة الحكومة وإلقاء القبض على شيوخ الجبهة في 30 يونيو 1991 ، وبعد اندلاع أعمال العنف مطلع عام 1992 ، بعد إلغاء الانتخابات التشريعية التي كانت الجبهة على وشك الفوز بها ، شكل مخلوفى مجموعة مسلحة تحت اسم " حركة الدولة الإسلامية " ، وقد انضم مخلوفى إلى الجماعة المسلحة مع محمد السعيد وعبد الرزاق رجام ، زعيمى تيار الجزائر وذلك فى حركة الوحدة الشهيرة فى 13 مايو 1994 ، لكن مخلوفى عاد وابتعد عن الجماعة المسلحة بعد قتلها السعيد ورجام واتهم أجهزة الأمن باختراق الجماعة ، وبعد صدامات دامية مع الجماعة المسلحة انسحب مخلوفى برجاله إلى ولاية بشار قرب الحدود الجزائرية المغربية ، حيث مسقط رأسه ، وحيث لقي مصرعه بعد ذلك على يد إحدى المجموعات التابعة للجماعة المسلحة<sup>83</sup>.

والجماعة المسلحة ليست علماً على كيان بعينه وإنما هى تعبير عن كافة الجماعات التى تستخدم السلاح ضد السلطة والمدنيين ، وتعتبر أن القطيعة مع النظام الجزائرى قد وصلت إلى نقطة اللاعودة ، ولا تقبل ؛ من ثم ؛ أى تهادن أو حوار معه . ولا يمكن الادعاء بأن فى الإمكان صياغة أى تعميمات بشأن هذه الجماعات ، بما فى ذلك التعميم الذى قد يستثيره التعريف السابق ، فالجماعة الإسلامية متعددة الأمراء ، متعددة التصورات والأيدولوجيات ومتعددة الأساليب أيضاً ، وعليه يمكن أن نجد فى إطارها من يقبل بالحوار ، كما نجد من يرفضه ، ويمكن أن نجد من يستتبع دماء المواطنين الجزائريين عن غير جريرة ، كما نجد من يرفض ذلك ويعتبره نوعاً من الإجرام. والتفسير الرسمى الذى يقدمه النظام الجزائرى لنشوء الجماعة المسلحة يقوم على أن الجماعة قد اجتذبت إلى صفوفها السكان المتضررين اقتصادياً والمحبطين سياسياً ، وبخاصة من جراء سياسات مرحلة الثمانينات ، وأنها تفرض على العائلات التى لديها عدد كبير من الأبناء أن تساهم بآبن أو اثنين فى الجهاد ، كما أنهم يفرضون على الأهالى إتاوات مالية

استسلاماً وإنما محاولة لتفعيل وعودها السابقة بشأن إيقاف أنهار الدماء السائلة فى الجزائر وتفجير قنابل الحياة ، كما أنها محاولة لكشف النقاب عن الأطراف الحقيقية المتورطة فى قتل الأبرياء والمسئولة عن وصول البلاد إلى ما وصلت إليه من عنف أعمى . وإذا كانت الجبهة تراهن على استمرار حضورها فى الشوارع الجزائرى وقدرتها على إعادة الأمن الذى افقده الجزائريون ، فإن الهدنة يمكن أن تشكل خطوة هامة لإعادة الثقة فى الجبهة من جديد ، وعليه فإن الجيش ليس هو المستفيد الوحيد من النتائج المترتبة عنها . وبعيداً عن التوازنات السياسية التى صاحبت إطلاق هدنة الإنقاذ أو تلك التى تلتها فإن الحاصل على أرض الواقع أن الهدنة لم تؤد إلى وقف العنف بشكل كامل . ثمة أطراف أخرى استمرت فى النشاط الدموى المعتاد ، وقد توجهت أصابع الاتهام إلى الجماعة المسلحة بوصفها الطرف المتبقى من شبكة الاتفاقات التى ضمت معظم أطراف الأزمة عداها .

#### الجماعات المسلحة : لغة الدماء:

انبتقت الجماعة الإسلامية المسلحة على مسرح الأحداث بشكل يصعب رصد بدايته بشكل دقيق ، وإن كان البعض يؤرخ لذلك عند مرحلة التحول صوب تصفية المدنيين أو - وفقاً لأدبيات هذه الجماعة - جهاد المجتمع الكافر !. كانت الجماعة الإسلامية تعمل فى البداية تحت غطاء من شرعية جبهة الإنقاذ ، حتى شرعت الأخيرة فى الاستجابة لمبادرات النظام نحو إجراء حوار سرى بين قيادات الطرفين ، عند هذه المرحلة أثرت الجماعة المسلحة أن تعمل بشكل مستقل ، ووصل بها الأمر إلى حد تهديد الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالانتقام إذا ما هى قبلت الانضمام إلى جولات الحوار الوطنى التى نظمتها السلطة الجزائرية . وقد ارتبطت الحركة المسلحة فى مراحلها الأولى باسم السعيد مخلوفى ، الضابط السابق فى الجيش الجزائرى ، وهو صاحب كتاب " العصيان المدنى " الذى صدر عام 1991 ، والذى اعتبر فى حينه بمثابة دليل الحركة الاحتجاجية التى قامت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الفترة ما بين 25 مايو و 5



جماعته فقط أفراد النظام والجيش الجزائرى والمتعاونين معهما . وفى بيان له صدر يوم 13 / 3 / 98 أعلن فيه خطاب عن " براءة جماعته من الأعمال اللاشرعية واللامسئولة من كل قتل أو إيذاء مادى أو معنوى أصاب الأبرياء من أبناء هذه الأمة من دون بيعة"<sup>87</sup>، ورغم ذلك فإن جماعة خطاب لا تقبل بالهدنة التى أعلنها الجيش الإسلامى للإنقاذ ، حيث تعتبر أن قتالها للنظام الجزائرى ينهض على أساس أنه نظام مرتد " بدل الشرائع وحكم القوانين الوضعية على رقاب الأمة بالحديد والنار " ومن ثم لا تجوز مهادنته ، فضلاً عن أنها تعتبر هدنة الإنقاذ بمثابة استسلام وخذلان وخضوع للنظام الجزائرى لأنها هدنة معلنه من طرف واحد .

وقد أدى إعلان عدد من أجنحة الجماعة المسلحة قبول الهدنة التى أعلنها الجيش الإسلامى للإنقاذ إلى حدوث انقسامات دموية فى الجماعة ، حيث اعتبرت الجماعة الأم هذه الجماعات أنها جماعات مرتدة وبدأت عملية تصفية داخلية ، وكان أبرز أمراء الجماعة المسلحة الذين انضموا لهدنة الإنقاذ هو مصطفى كرتالى ، أمير " كتيبة الرحمن " ، والذى استجاب للنداء الذى وجهه كل من مدنى مزراق ، أمير الجيش الإسلامى للإنقاذ بوقف القتال ووضع السلاح . حيث استنكر كرتالى فى بيان أصدره المجازر الوحشية التى تبنتها الجماعة الإسلامية المسلحة وانتهاكها الأعراض والأموال ، واعتبر أن من يقومون بهذه الأعمال طائفة من المجرمين ، ودعا بقية الكتائب الإسلامية أن يسلكوا سبيل الهدنة<sup>88</sup>، وعقب ذلك البيان دخلت جماعة كرتالى فى معارك عنيفة مع عناصر من الجماعة الإسلامية المسلحة التى رفضت ما جرح إليه كرتالى واعتبرته وجماعته من المرتدين<sup>89</sup>.

وتثير الجماعة الإسلامية المسلحة بجناحيها العديد من التساؤلات ، يتعلق معظمها بالقدرات التنظيمية العالية لأعضائها والكميات الضخمة من الأسلحة التى تحوزها ، فالجماعة تمتلك ترسانة من الأسلحة تتراوح بين مدافع الهاون والقنابل اليدوية وبنادق الكلاشينكوف ، كما ذكر مسئولون جزائريون أن الجماعة لديها معامل

ويفرضون عليهم أيضاً إخفاء أفراد منهم عند الخطر فضلاً عن تزويدهم بالطعام وغيره من الحاجات الضرورية . ويعتذر المسئولون الجزائريون عن عدم قدرتهم التصدى لكل المذابح التى ترتكبها الجماعة بالقول بأنهم لا يستطيعون أن يتواجدوا فى كل مكان من مساحة الجزائر الشاسعة فضلاً عن أن الأمن يعتمد على المعلومات التى يقدمها الجزائريون أنفسهم ، وطالما تدرع الناس بالصمت فستظل الأزمة مستمرة<sup>84</sup>.

وقد أمكن مؤخراً التمييز بين اتجاهين أساسيين فى إطار الجماعة المسلحة ؛ الاتجاه الأول كان يتزعمه ( الأمير ) جمال زيتونى قبل أن تتم تصفيته ، ويخلفه ( الأمير ) عنتر زوابرى ؛ والذى رصدت الحكومة الجزائرية لمن يأتى برأسه 5 ملايين دينار ، وهو يتزعم حالياً ما يسمى بالكتيبة الخضراء وسيطر تماماً على منطقة أولاد علال التى حولها إلى ما يشبه الحصن ، ويرى هذا الفريق أن قتال المرتدين مقدم على قتال الكفار الأصليين ، ويذهب إلى أن مؤسسات الدولة الجزائرية من حكومات ووزارات ومحاكم ومجالس شعبية وشورية وبرلمانية وجيش ودرك وشرطة هى مؤسسات كافرة كما الحكم الجزائرى برمته<sup>85</sup> . وقد ذكرت الصحف أن الزوابرى قد أهدر دماء الشعب الجزائرى واستحل أموالهم وأعراضهم ، وأن ما يتم الاستيلاء عليه من غنائم أثناء عمليات اقتحام القرى يتم تقسيمها إلى جزئين ، يأخذ أمير الجماعة أحدهما فيما يوزع الجزء الثانى على المشاركين فى العملية ، ومن بين الوثائق التى عُثر عليها بحوزة المسلحين الذين ألقى القبض عليهم عدد من الفتاوى التى تنظر فقهيّاً لممارسات الجماعة منها واحدة خاصة بقتل الأطفال ، وتنص على أنه يجوز قتل الأطفال إذا احتوى بهم الكفار ، أما بالنسبة للسبايا فقد ذكرت إحدى الفتاوى أن الأمير هو الذى يهدبها ولا يقبلها إلا من أهدبت له بإذن الأمير<sup>86</sup>.

أما الاتجاه الثانى فيمثلته حسان خطاب ، أمير المنطقة الثانية فى الجماعة المسلحة ، والذى لا يرى جواز قتل المواطنين العزل ، وتستهدف

خاصة لتصنيع السلاح ، وأعلن أن رجال الجماعات المسلحة يستخدمون شبكات الصرف الصحي كطريق للهروب ويلجأون إلى تلغيم المنافذ التي يمكن أن يستخدمها رجال الأمن الجزائري لتطويقهم<sup>90</sup> ، كما أعلن أن أجهزة استخبار الجماعة قد تمكنت من اكتشاف شبكة التجسس التي شكلها الجيش الجزائري من الرعاة لإبلاغهم بأى تحركات غير عادية في مناطق الجبال ومن ثم تم استهداف هؤلاء الرعاة بعدد من العمليات الإرهابية للقضاء عليهم<sup>91</sup>.

وليس هذا أغرب ما يتعلق بالجماعة الإسلامية المسلحة ، فالعديد من الملابس التي تصاحب المذابح التي تنسب لهذه الجماعة تثير دورها العديد من علامات الاستفهام ، من ذلك على سبيل المثال ما تنشره الصحف الجزائرية نفسها على ألسنة الناجين من عدد كبير من المذابح من أن المهاجمين كانوا يرتدون ملابس عسكرية<sup>92</sup> أو يرتدون ملابس الحرس البلدي وأنهم قدموا أنفسهم للسكان على أساس أنهم يقومون بدورية<sup>93</sup> ، وتدفع هذه التفاصيل البعض إلى القول بأن الجيش - أو قطاعاً منه - يشترك في المذابح التي ترتكب ضد المدنيين ، من هؤلاء رئيس الوزراء الجزائري السابق ، عبد الحميد الإبراهيمي ، الذي صرح أكثر من مرة بأن الجيش أراد تشويه صورة الإسلاميين ومعاقبة السكان الذين اقترحوا لهم في الانتخابات التشريعية والبلدية التي جرت في الجزائر قبل ست سنوات<sup>94</sup> ، ولم يكن هذا هو الاتهام الأول للجيش الجزائري بالتورط في المذابح فقد اتهم ضابطان في الشرطة الجزائرية وجندي سابق ، توجهوا بطلب حق اللجوء السياسي لبريطانيا ، اتهموا قوات الأمن الجزائرية بالمشاركة في عمليات تعذيب وتصفيات ، وقد نشرت تصريحات هؤلاء في جريدة الانديبننت البريطانية ، حيث أفاد أحد الضابطين أنه كان مسئولاً عن الأسلحة في أحد مراكز الشرطة الجزائرية وأن رفاقه كانوا يقومون بتصفية السجناء من خلال خنقهم بمماسح مبللة بالماء ، ومن خلال أساليب أخرى مشينة ، كما نقلت الصحيفة عن جندي جزائري قوله أنه قد شاهد لحية للتتكر في تجهيزات أحد

أعضاء وحدة كوماندوز كانت عائدة من هجوم على إحدى القرى عثر فيها لاحقاً على جثث 23 مدنياً قتلوا ذبحاً ، وأكد أنه شاهد ضباطاً يتقبون أرجل بعض المشبوهين الإسلاميين ، كما شاهدهم في مرة أخرى يقومون بتقب معدة أحدهم بواسطة ثقابة كهربائية داخل قاعة مسماة بقاعة الموت ووصف شرطي آخر للصحيفة أشكال التعذيب التي تعرض لها المسجونون بواسطة الحوامض والتيار الكهربائي<sup>95</sup> .

أما القيادي الإنقاذي أنور هدام ، والمعتقل في الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب توصف بانها أسباب إدارية ، فقد صرح لمجلة " ديرشبيجل " الألمانية ، بأنه يعتبر الجماعة المسلحة تنظيم مخترق من قبل الجيش ، ولم ينكر هدام تأييده في بادئ الأمر للجماعة وقادتها إذ قال في معرض حديثه " ان هذه الجماعة التي علقنا عليها أمالاً كبيرة ، أصبحت أداة إرهابية في يد الجيش " <sup>96</sup>.

والغموض الذي يلف طبيعة وحقيقة الجماعة المسلحة يجد ما يبرره في ذلك الغياب التقليدي لقوات الأمن طوال الفترات التي تتم فيها المذابح ، والتي قد تمتد إلى 5 ساعات كما حدث في مذبحه الرايس الشهيرة ، فالمعتاد في مذابح الجزائر أن تصل قوات الأمن بعد انتهاء المذابح وليس أثناءها ، وقد تساءل البعض<sup>97</sup> هل من الصعب فعلاً أن يحمل مواطن السماعة ليبلغ القوات المرابطة في الحي أو القرية بوصول مهاجمين حال تعرض شارعه أو محلته لهجمة إرهابية ! ، وكيف تستطيع مجموعات يستنتج من حجم المذابح التي ترتكبها أن عددها غير قليل ، أن تنفذ من الحواجز وتأخذ كامل وقتها لإنجاز مهمتها اليومية حتى آخر سطر فيها من دون أن يزعجها أحد ؟ ويصل هذا الرأي إلى أن ما تشهده الجزائر إنما هو الأسلوب الذي ارتضته الأطراف للأخذ بالثأر وتصفية الحسابات بين الجناح الاستتصالي في الجيش وغلاة المتطرفين الذين غدوا أسرى دوامة العنف الأعمى. أما الرئيس السابق أحمد بن بلة فقد صرح للصحافة الأسبانية أن الجزائريين لم يعودوا يعرفون " من يقتل ومن يُقتل " ، وأضاف أن الجزائر تضم عدداً كبيراً من

المؤسسات شبه الأمنية التي أنشئت أثناء النضال من أجل التحرير وتحولت بعد ذلك إلى أجهزة لا تطاق لقتل الشعب<sup>98</sup>. وقد لخص البعض الوضع في الجزائر بقوله أن السلطة في الجزائر في مشكلة حقيقية ، فلو ثبتت الاتهامات الموجة إليها فإنها تغدو سلطة مجرمة ولو لم تثبت فإنها تبقى سلطة عاجزة<sup>99</sup>.

الموقف الفرنسي : بين الحذر والمصلحة:

من الممكن اعتبار أن الموقف الفرنسي من العنف الدائر في الجزائر لا يزيد عن كونه مجرد جزء من شبكة معقدة من العلاقات - المتوترة غالباً - بين الدولتين ، ذلك أن عناصر هذه العلاقة فضلاً عن كونها متعددة فهي متنافرة أيضاً في الكثير من الأحيان ، وعليه فقد اصطلح عدد من المراقبين<sup>100</sup> على الإشارة لهذه العلاقة بأنها خليط من المحبة و الكراهية!

فعبق الحصول على الاستقلال تصادمت الدولتان من خلال أكثر من قضية ، جاءت على رأسها قضية الصحراء المغربية ، حيث دعمت فرنسا الموقف المغربي فيما ساندت الجزائر مطالب جبهة البوليساريو الرامية إلى إنشاء دولة مستقلة . كما دأب النظام الاشتراكي الحاكم في الجزائر على التنديد بالتدخلات العسكرية الفرنسية في أجزاء شتى من القارة الأفريقية ، وأخيراً وليس آخراً فقد مثل اختلال الميزان التجاري بين البلدين ؛ لصالح فرنسا باستمرار ؛ نقطة صدام إضافية في سجل العلاقات الحساسة بينهما<sup>101</sup>. غير أن كل هذه المكدرات ، وغيرها الكثير ، لم تحل دون اهتمام فرنسا بالجزائر من أكثر من زاوية ، كما لم تلغ الإدراك الجزائري لأهمية الدور الفرنسي ومحوريته بالنسبة للجزائر .

وعندما حدث انقلاب عام 1992 في الجزائر رحبت فرنسا به ، بل وترددت مقولات في حينه تفيد أنها ، أي فرنسا ، قد تم استشارتها قبل قيام الجيش بهذ الخطوة ، ولذا حرصت فرنسا على إظهار دعمها للنظام الجزائري في تلك الفترة ، وقد تزايد هذا الدعم بشقيه السياسي والاقتصادي عقب تولي إدوارد بلا دور لمنصب رئيس الوزراء<sup>102</sup>. ويبدو أن فرنسا قد راهنت في تلك المرحلة على مؤسسة الرئاسة واعتبرت أنها

قادرة على مواجهة خطر الأصولية التي كانت على وشك الوصول للسلطة عام 1992 بكل ما يتضمنه ذلك من تهديد للمصالح الفرنسية في الجزائر وربما أيضاً تهديد لفرنسا نفسها . فعلى الرغم من حرصها المعلن على ضرورة رعاية الديمقراطية الوليدة في الجزائر ، فإنها لم تجد غضاضة في الإفصاح عن خشيتها مما قد يترتب على وصول الإسلاميين للسلطة ، خاصة وأن المسؤولين الفرنسيين مازالوا يحتفظون في ذاكرتهم بصورة حية للمشاكل التي سببتها لها المقاومة الإسلامية إبان حصول الجزائر على استقلالها ، الأمر الذي حرصوا على ألا تتاح الفرصة لتكراره حتى وإن جاء هذه المرة عبر صناديق الانتخابات .

إلا أن الرهان الفرنسي قد أدى إلى عكس ما كان يرجوه ، فبعد أن تفجر ملف العنف المسلح - الذي أسندت بطولته بشكل أساسي إلى الجماعة الإسلامية المسلحة - استهدف الرعايا الفرنسيين الموجودين في الجزائر دون غيرهم وذلك قبل أن يمتد إلى داخل التراب الوطني الفرنسي ذاته . وقد بدأ الأمر باغتيال 5 من موظفي السفارة الفرنسية في الجزائر في أغسطس 1994 ، وفي نوفمبر من نفس العام وصل عدد القتلى من الفرنسيين إلى 21 قتيلاً ، ثم قام مسلحون ، أعلن عن انتمائهم للجماعة الإسلامية ، باختطاف طائرة ركاب فرنسية وذلك في شهر ديسمبر ، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من ركبائها ، غير أن منفذى هذه العملية قد لقوا مصرعهم على يد قوات الأمن الفرنسية عقب هبوط الطائرة في ميناء مارسيليا ، الأمر الذي قابلته الجماعة المسلحة بأن أعلنت " الجهاد " ضد فرنسا !.

ويعتبر المسؤولون الفرنسيون أن عام 1995 هو عام الدماء في بلادهم ، فقد تم فيه تنفيذ عدد من التفجيرات داخل العاصمة باريس راح ضحيتها العشرات من الفرنسيين ، وهو الأمر الذي لم تشهده فرنسا منذ أمد بعيد . فقد انفجرت ثلاث عبوات ناسفة ابتداء من شهر يوليو مروراً بشهر أغسطس وانتهاءً بشهر سبتمبر راح ضحيتها 23 شخصاً فضلاً عن إصابة 90 آخرين كما أحبطت العديد من محاولات التفجير

وعدم الاندفاع إلى التورط إلى حد بعيد فى الوضع الجزائرى .  
غير أن الحرص الفرنسى لم يقتنع الأطراف المسلحة التى استأنفت حملتها الموجه ضد الفرنسيين ولكن انطلاقاً من الجزائر فى هذه المرة ، فبعد أن نجحت فرنسا فى تطويق التفجيرات الإرهابية داخل أراضيها ، انتقلت الحملة الموجهة ضد الفرنسيين مرة أخرى إلى داخل الجزائر ، الأمر الذى بدا كما لو كان تصفية لحسابات قديمة وليس مجرد مهاجمة لمصالح النظام الفرنسى لتأييده العلنى ؛ فى مرحلة معينة ، للحكومة الجزائرية . حيث تم استئناف العنف الموجه ضد الرعايا الفرنسيين المقيمين بالجزائر فى عام 1996 . وفى شهر مارس من هذا العام تم العثور على جثث سبعة من الرهبان الفرنسيين مقطوعة الرؤوس وذلك فى منطقة الميديا جنوب العاصمة الجزائرية ، وقد أعلنت الجماعة الإسلامية المسلحة مسؤوليتها عن الحادث وأضافت أنه يأتى كانتقام مزدوج ؛ ضد الحكومة الفرنسية والنظام الجزائرى ؛ خاصة بعد رفض الأخير الاستجابة لمطالبها بالإفراج عن معتقلي الجماعة فى السجون الجزائرية . وعلى أثر ذلك سارعت الحكومة الفرنسية بإجلاء جميع رعاياها من الجزائر بما فى هؤلاء 300 راهب فرنسى . إلا إن ذلك لم يثن الجماعة المسلحة عن الاستمرار فى حملتها الدموية ، وفى أغسطس من نفس العام اغتيل أسقف الكنيسة الكاثوليكية الرومانية فى حادث انفجار عبوة ناسفة فى منزلة بالعاصمة الجزائرية ، وقد جاء اغتيال الأسقف فى أعقاب اجتماع كان قد أجراه الأخير مع وزير الخارجية الفرنسى السابق ، هيرفى دو شاريت ، لتذكير السلطات الفرنسية بأن الحملة ضدها يمكن أن تأخذ أشكال متعددة . وقد أثار هذا الحادث موجة من الغضب داخل وخارج الجزائر ، حيث وصفه الرئيس زروال بأنه عمل بربرى يظهر افتقار من ارتكبه للإقليم الإسلامية المعهودة فى الشعب الجزائرى ، أما دوشاريت فقد علق على الحادث بالقول أن مثل هذه الأعمال لن تنتهى فرنسا عن الاستمرار فى

الأخرى التى تم اكتشافها ، وقد أعلنت " الجماعة الإسلامية المسلحة " مسؤوليتها عن هذه التفجيرات ، واعتبرتها بمثابة تنفيذ لتهديدها السابق بشن الحرب على الفرنسيين .  
وقد ذُكر فى ذلك الحين أن الجماعة قد أعلنت عن عدد من الشروط لوقف حملتها المسلحة ضد فرنسا<sup>103</sup> ، منها : قيام الأخيرة بإغلاق سفارتها فى الجزائر ، وامتناعها عن إرسال أى مساعدات للنظام الجزائرى ، فضلاً عن إلغاء اجتماع كان مقرراً عقده بين الرئيسين الفرنسى والجزائرى . وقد حاولت الحكومة الفرنسية أن تقلل من أهمية هذا البيان ، حيث صرح مسئول فرنسى بالقول : " إننا نتعامل مع خطر الهجمات الإرهابية بشكل جدى ولكننا لا ننظر إلى مثل تلك المطالب بعين الاعتبار " . ورغم ذلك فقد تم بالفعل إلغاء الاجتماع الذى كان مقرراً عقده بين شيراك وزروال . وقد ذكر كل من الرئيسين أسباباً مختلفة لإلغاء اللقاء ، فقد أرجع زروال ذلك إلى عدم رغبته فى الاجتماع برئيس الدولة التى مازالت تسلك مسلكاً يتسم بالعدائية بإزاء دولته الجزائر ، فيما ذكر شيراك أن تأجيل اللقاء يرجع إلى رغبته فى عدم الإيحاء بأن فرنسا تساند مرشحاً بعينه فى الانتخابات الرئاسية التى كانت على الأبواب ؛ خاصة وأن زروال كان قد طلب - وفقاً للمصادر الفرنسية - أن يحظى اللقاء بينهما بتغطية إعلامية مناسبة<sup>104</sup> .

وعلى الرغم من هذا التباين فى المواقف فقد سارع شيراك إلى تهنئة زروال عقب فوز الأخير فى الانتخابات الرئاسية التى أجريت فى عام 1995 . ولذا فقد توقع عدد من المراقبين أن تسير العلاقات الفرنسية الجزائرية قُدماً بعد تلك الانتخابات التى نجح زروال من خلالها أن يرسى شرعية جديدة للحكم فى الجزائر ، غير أن تصريحات شيراك والتى دعا فيها إلى أهمية السماح بإدماج التيار الإسلامى المعتدل بصورة أو بأخرى عند إجراء الانتخابات التشريعية قد أفسدت هذا المناخ الودى ، حيث قوبلت هذه التصريحات بسيل من الانتقادات الجزائرية التى اعتبرت ذلك تدخلاً فى شئونها الخاصة ، الأمر الذى دفع شيراك إلى إعادة التمسك بالحنز

علاقات الصداقة والتضامن مع الشعب الجزائري .

وعلى الرغم من استمرار التصريحات الفرنسية من نفس نوعية تصريحات دو شاريت والتي كانت توحى بأن فرنسا مستعدة لتقديم يد العون بشكل فعلى للنظام الجزائري ، فإن صور ضحايا تفجيرات 1995 وما تلاها قد جعلت الحكومة الفرنسية أكثر حذراً فى تناولها للملف الجزائري ، كما أصبح الساسة الفرنسيون ملتزمين بتصريحات مقتضية ومختصرة إذا ما تعلق الأمر بالجزائر ، بحيث تجنب هؤلاء إدانة أي من أطراف الصراع فى الجزائر وعلى رأسهم النظام الجزائري والجماعات المسلحة . وقد حدد الرئيس شيراك موقفه الرسمى مما تشهده الجزائر بالقول " إن السياسة الحاسمة فى الجزائر إلى جانب إرادة التطبيق هى وحدها التى تسمح بإحراز تقدم فى اتجاه الحوار والتفاهم الوطنى واحترام حقوق الإنسان " ثم أضاف قائلاً " من الصعب للغاية التدخل من الخارج فى شئون الجزائر " وشدد على أن فرنسا مستعدة لتقديم المساعدة ولكن فى الإطار والشكل الذى ترغب فيه السلطات الجزائرية التى تقع عليها وحدها مسئولية إعادة الأوضاع إلى حالتها الأولى وتحقيق الأمن . أما وزير خارجيته ، هبير فيدين فقد دأب على التأكيد فى كل مرة يجد نفسه مضطراً فيها للحديث عن الجزائر على أن الأوضاع الجزائرية هى مسألة داخلية وأن السلطة هناك هى الوحيدة القادرة على مواجهتها <sup>105</sup> .

وعلى الرغم من أن الحذر قد مثل موقفاً موحداً اشترك فيه معظم الساسة الفرنسيين ، إلا أن إحدى الدراسات قد رصدت تفاوتاً فى مواقف المسؤولين الأساسيين فى النظام الفرنسى ، فالرئيس شيراك الذى كان قد تعامل بارتياح مع نتائج الانتخابات الرئاسية قد بات مقتنعاً أن الرئيس زروال لم يستغل التأييد الشعبى الذى حظى به على النحو الصحيح ، وأنه كان قادراً على أن يستند إلى شعبيته لتغيير المعادلات وإدخال إصلاحات اجتماعية واقتصادية تساهم فى تخفيف الأزمة ، أما رئيس الوزراء ليونيل جوسبان وبحكم توجهه الاشتراكي فإن هذا يعنى

أن تعاطفه الطبيعى لا بد أن يصب فى خانة المعارضة الاشتراكية فى الجزائر وليس فى خانة النظام الجزائري نفسه ، ولعل هذا مما يبرر تصريحاته التى أدلى بها بعيد تسلمه منصبه والتى حمل فيها المسئولية مناصفة بين النظام والجماعة الإسلامية <sup>106</sup> .

ومن الجدير بالذكر أن تصريحات جوسبان السالفة قد مثلت خروجاً على النهج الفرنسى فى تناول الوضع الجزائري والذى يتسم فى مجمله بالحذر الشديد ، فقد اتهم جوسبان السلطات الجزائرية للمرة الأولى تقريباً بأنها شريكة فى استخدام العنف ، وقال " إننا نقف أمام معارضة تتسم بالتعصب والعنف وتقاتل ضد سلطة تستخدم هى نفسها العنف وقوة الدولة " <sup>107</sup> . وقد ردت الصحف الجزائرية على تصريحات جوسبان بسيل من الانتقادات ، فتساءلت صحيفة المجاهد الحكومية عما إذا كان جوسبان " يتظاهر بعدم التمييز بين الجزائريين وبين المدافعين عن حقوق الإنسان " ، ورأت لوتانتيك أن تصريحات جوسبان غير مقبولة واعتبرته أول شخصية تظهر على المسرح الدولى " تظهر عداءً ملحوظاً للسياسة الجزائرية " ، واعتبرت لوماتان أن التدخل فى شئون الجزائر " واضح فى تصريحاته " ، فى حين حملت جريدة الوطن عنواناً موحياً يقول " جوسبان لا يعرف من الذى يقتل " <sup>108</sup> .

وفى إطار حرب الاتهامات المتبادلة التى تسببت فيها تصريحات جوسبان بشكل أو بآخر ، بدأ المسؤولون الجزائريون بدورهم فى اتهام جهات أوروبية بدعم الإرهاب بالمال والسلاح . وفى تصريح له اتهم بختى بلعايد وزير التجارة الجزائرى جهات أوروبية بإمداد وتمويل من سماهم بـ " جماعات الإرهاب " وقال إن هذه الجهات تستهدف الجزائر بإمداد هذه الجماعات بالمال والسلاح ، وأضاف إن هذه الدول تسعى للانتقام من الجزائر " ولكن هذه المحاولات لن تنجح " <sup>109</sup> . وقد بدأت الاتهامات الجزائرية تأخذ طابعاً أكثر حدة عقب الدعوة التى تبنتها عدد من الدول الغربية بتدويل الأزمة الجزائرية ، حيث بدأ فى أواخر عام 1997 نقاش فرنسى أمريكى حول الوضع فى الجزائر ، تلى ذلك

الذي رأته فيه وزارة الداخلية الفرنسية أن هذه المعلومات تدعو إلى أكبر قدر من التحفظ<sup>112</sup>، وقد تزامن تاريخ نشر هذه المعلومات في الصحف الفرنسية مع المسيرة التي تم تنظيمها فرنسا في يوم 10 / 11 / 97 تضامناً مع الشعب الجزائري والتي حظيت بدعم المسؤولين الفرنسيين، الأمر الذي قابلته الحكومة الجزائرية بالاحتجاج، حيث اعتبرت أن هذه التصرفات تصب في المساعي الرامية للتدخل في الشؤون الجزائرية الداخلية، وجددت رفضها المطلق لأي محاولة من هذا النوع<sup>113</sup>.

غير أن الأجواء الملبدة بين الدولتين قد اتجهت صوب الانفراج بعد أن شرعت فرنسا في محاكمة 38 شخصاً من الإسلاميين المقيمين على أرضها بتهمة تشكيل شبكة دعم للجماعة المسلحة المتهممة بتنفيذ التفجيرات الإرهابية في صيف 1995<sup>114</sup>، وقد مثل هذا الإجراء الاستجابة الأولى من نوعها للمطلب الجزائري المتكرر للدول الأوروبية بتفكيك شبكات دعم الجماعات الإرهابية العاملة من أراضيها، حيث كانت هذه هي المحاكمة الأولى لشبكة إسلامية في فرنسا، وقد عبرت الحكومة الجزائرية عن ارتياحها لهذا الإجراء، خاصة وأنها قد دأبت على اتهام الدول الأوروبية بمساعدة الإرهاب بالمال والسلاح. وتفعيلاً لهذا الارتياح قبلت الحكومة الجزائرية التعاون مع القضاء الفرنسي في إتمام المحاكمة، حيث قامت في فبراير 1998 بتسليم الشرطة الفرنسية نسخة من بصمات جثة الشخص الذي اتهمه القضاء الفرنسي بأنه منسق عمليات التفجير التي شهدتها فرنسا، وكانت السلطات الجزائرية قد أعلنت أن "على توشنت" الشهير بطارق، والذي ينتمي للجماعة المسلحة، قد قتل في أحد فنادق العاصمة الجزائرية في مايو 1997، دون أن يتم التعرف عليه في حينه. وبعد التدقيق في البصمات المعطاء ومقارنتها بتلك الموجودة لديها، أفادت أجهزة الأمن الفرنسية أنها متطابقة، وعليه أصدرت محكمة باريس الجزائرية حكماً بالسجن لمدة عشرة أعوام على منسق عمليات التفجير "المتوفى"، وأشارت المحكمة أنها قد قررت إدانة توشنت من ضمن

قيام البرلمان الأوربي بتبني اقتراح إرسال لجنة للتداول مع البرلمان الجزائري حول الوضع الأمني، كما أدرج حلف الناتو المسألة الجزائرية ضمن جدول أعماله في أكتوبر عام 1997. فضلاً عن ذلك فقد دعت منظمات ومؤسسات ثقافية وشخصيات فرنسية بارزة إلى "يوم تضامن" مع الشعب الجزائري في 10 نوفمبر 1997 في باريس وعدد من المدن لإصدار عريضة تطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية في الفئات التي تحدث في الجزائر<sup>110</sup>.

وقد قوبلت فكرة تدويل الأزمة الجزائرية بالرفض القاطع من قبل السياسة الجزائريين، حيث أعلن السفير الجزائري لدى الأمم المتحدة، محمد صالح الدمبري، وهو وزير سابق للخارجية الجزائرية، أن بلاده لا تحتاج إلى وساطة خارجية، وقال الدمبري "عندما نتحدث عن الوساطة فإننا نتحدث عن حرب أهلية، وليست هناك حرب أهلية في الجزائر، الجزائر دولة مستقلة وذات سيادة لديها برلمان ديموقراطي ومؤسسات وقادرة على حل مشاكلها الخاصة (...). ولا نقبل بأي تدخل في شئوننا الخاصة" ثم نقل الدمبري الكرة إلى ملعب منتقدي النظام الجزائري عندما أضاف "هناك قواعد لدعم الإرهاب في الجزائر، في فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وسويسرا وألمانيا ونطالب هذه الدول بالتعاون لوضع نهاية لكل ذلك (...). هذا إرهاب دولي"<sup>111</sup>. في ظل هذه الأجواء المتوترة بين البلدين، قامت صحيفة الأوبزرفر اللندنية بنشر معلومات عن تورط أجهزة الاستخبارات الجزائرية في تفجيرات باريس، حيث نقلت الصحيفة عن عميل سابق للاستخبارات الجزائرية اتهمه إياها بالضلوع في تفجيرات باريس فضلاً عن تورطها في المجازر التي تشهدها الجزائر نفسها، وكررت صحيفة لوموند الاتهامات التي أوردتها الأوبزرفر، إذ نسبت إلى ضابط رفيع الرتبة في جهاز الاستخبارات قوله أن المجازر هي من تنفيذ الحكومة وكذا التفجيرات التي شهدتها فرنسا عام 1995، وقد وصفت السفارة الجزائرية في لندن المعلومات التي أوردتها الصحيفة بأنها معلومات سخيفة، في الوقت

وإقليمية خاصة بحقوق الإنسان وأنها تقدم تقارير سنوية للجنة الأمم المتحدة المعنية ، وعليه فإن كان لدول الاتحاد من تساؤلات بشأن الوضع الخاص بحقوق الإنسان في الجزائر فإن عليهم مطالعة التقارير السنوية التي تقدمها الجزائر للمنظمات الدولية المعنية في هذا الصدد<sup>116</sup>.

وعليه فقد تمثلت مهمة عطايف بالأساس في تقديم صورة عن الوضع في الجزائر تختلف عن تلك التي راجت في الدول الأوروبية ، وذلك فضلاً عن التشاور مع أعضاء لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الأوروبي لبحث قرار البرلمان بإرسال وفد إلى الجزائر لتقصي الحقائق الأمنية في البلاد ، وهو القرار الذي اتفق عليه الأعضاء وبخاصة بعد المعلومات التي أطلقها بعض المعارضين الجزائريين بخصوص تورط ميليشيات تابعة للسلطة الجزائرية في أعمال القتل والمجازر التي تشهدها الجزائر .

وفي ختام مباحثاته مع الرئاسة الأوروبية ومفوضية بروكسل والبرلمان الأوروبي شدد عطايف على رفض بلاده جملة وتفصيلاً قبول لجنة تقصي حقائق حول أعمال العنف مؤكداً أنه لا يعلم الغاية الكامنة وراء إرسال تلك اللجنة الدولية في الجزائر في الوقت الذي يعلن فيه "الإرهابيون" مسئوليتهم عن الأعمال الإرهابية ، كما أعلن وزير الخارجية الجزائري في المؤتمر الصحفي الذي عقد في بروكسل عن خلاف واضح في المواقف بينه وبين القيادة الأوروبية التي اجتمع معها حول اللجوء إلى أوروبا والذي وصفه بأنه يحمي الإرهاب ويغذيه بالمال والسلاح . وقد رفض جاك بوس ، وزير خارجية لوكسمبورج ، هذه الاتهامات وأكد بحضور ضيفه الجزائري عدم تقبله الاتهامات الجزائرية ، كما أكد أن بلدان الاتحاد الأوروبي تعتبر مسألة حق اللجوء حقاً مقدساً ولا يمكن تسليم اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية . ورغبة منه في تلطيف حدة الموقف ، أعلن عطايف أن هناك تطوراً في الموقف الأوروبي تجاه الشبكات المغذية للإرهاب ، حيث وقع تفكيك لبعضها ، واستجابت بعض الدول لمطلب الجزائر في هذا

40 شخصاً حوكموا بتهمة تشكيل شبكة تضم عناصر إسلامية نظراً لأنها ليس لديها أي معلومات رسمية بشأن وفاة المتهم<sup>115</sup>.

وعلى أثر إغلاق ملف التفجيرات الإرهابية التي شهدتها فرنسا ، سادت العلاقة بين البلدين موجة هادئة ، انحازت خلالها فرنسا لصالح الحكومة الجزائرية وبدأت تتغاضى عن أمانيتها السابقة بإدماج التيارات الإسلامية المعتدلة ، حيث جاءت تصريحات الرئيس الفرنسي جاك شيراك في هذه المرحلة لتعبر عن رغبة فرنسا في إقامة علاقات هادئة وطبيعية مع الجزائر فضلاً عن نيتها ألا تضع النظام الجزائري والإسلاميين على قدم المساواة ، ومن جانبها تعاطت الحكومة الجزائرية بإيجابية مع هذه النبرة الجديدة ، وخفتت من انتقاداتها التي كانت تكيلها لجارتها الشمالية ، كما انشغلت الحكومة في هذه المرحلة بموضوع المبادرة الأوروبية وزيارة وفد الترويكا الأوروبية ، الأمر الذي أسهم في تحييد الملف الفرنسي حتى حين .

الاتحاد الأوروبي : من الاتهامات إلى التوافق  
توجه وزير الخارجية الجزائري ، أحمد عطايف ، إلى بروكسل في أواخر شهر نوفمبر من عام 1997 بدعوة من وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي ليشرح وجهة نظر بلاده حول الأحداث الأمنية والسياسية التي تشهدها الجزائر وما صاحبها على الصعيد الدولي من تفسيرات وتأويلات متضاربة زادت الوضع السائد في الجزائر غموضاً.

وقد تمثل موقف الاتحاد الأوروبي من الأزمة الجزائرية منذ بدايتها في التأكيد على ضرورة إتخاذ خطوات ملموسة في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة ودعم المسار الديمقراطي من خلال إجراء حوار حقيقي مع المعارضة الراضية للعنف ، وقد مثلت هذه المطالب نقاط اختلاف مع الحكومة الجزائرية التي كانت ترفض التعامل مع ماتسميه بمشكلة الإرهاب على أنها مشكلة لحقوق الإنسان ، وترفض من ثم السماح باستقبال مقرري المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة . وقد دأب المسؤولون الجزائريون على التذكير بأن الجزائر دولة مشتركة في نحو 23 اتفاقية دولية

ضلع الحكومة الجزائرية فى المذابح التى تشهدها البلاد<sup>119</sup>، كما أعلن وزير الخارجية البريطانى ، روبين كوك ، أمام النواب الأوربيين فى ستراسبورج أنه لا وجود لأى دليل يثبت مزاعم ضلع السلطات الأمنية فى المذابح التى جرت فى الجزائر ، وكذا حرص وزير الخارجية الفرنسى ، هبير فيدين ، على التأكيد بدوره على أن المعلومات التى جمعها الأوربيون لا تتوافق مع فكرة تورط الجيش الجزائرى فى المجازر التى يتعرض لها الجزائريون .

وعلى الرغم من أن نجاح مهمة الترويكما الأوربية كان يهم المسئولين الأوربيين بشكل كبير ، نظراً لأن الأزمة التى تعيشها الجزائر تمس أوربا من عدة أوجه ؛ أدناها يتعلق بالأخطار المحتملة لتدفق تيارات الهجرة من الجزائر نحو الضفة الشمالية لحوض المتوسط ، وأقصاها يتعلق باحتمال وصول " التيار الأصولى " إلى مقاعد السلطة فى الجزائر مع مايتضمنه ذلك من تهديد كبير لفرنسا ودول الجوار الإقليمى بصفة عامة ، على الرغم من ذلك فإن زيارة الترويكما ، التى لم تدم لأكثر من 24 ساعة ، قد بدأت وانتهت من دون أن يجد جديد سواء فى الموقف الأوربى أو الموقف الجزائرى ، فقد عاد المسئولون الأوربيون إلى بلادهم بنفس التصريحات التى صرحوا بها قبل الزيارة ، مضافاً إليها الأسف لأن الفرصة لم تنح للقاء كافة أطراف الأزمة ، كما ظهرت الصحف فى الجزائر حاملة لنفس العناوين التى تطالب أوربا بوقف لعبة النفاق مع الإرهاب ، وتخص بالاتهام الدولة التى ينحدر منها رئيس الوفد الأوربى نفسه، ديريك فاتشيت ، وهى بريطانيا ، والتى اتهمتها إحدى الصحف الحكومية الجزائرية بأنها الدولة التى يعمل فيها الإرهابيون من دون رادع ، وأضافت الصحيفة أنه لولا هذا الدعم اللوجيستى لكان الإرهاب فى الجزائر قد أبيد منذ مدة طويلة<sup>120</sup> .

ومع انتهاء مهمة وفد الترويكما الأوربية ، لم يبد أن اتفاقاً فى شأن الوضع الجزائرى قد ساد وجهات النظر الأوربية ، ففى حين اتخذت بعض الأوساط فى فرنسا موقفاً مسانداً للحكم

الصدد ، وبشأن قبول الجزائر استقبال وفد البرلمان الأوربى، اشترط عطايف أن يتم الإعداد لبرنامج عمل ذلك الوفد مع السلطات الجزائرية مؤكداً أن ذلك لا يمت بصلة لطلب منظمة العفو الدولية الخاص بإرسال لجنة لتقصى الحقائق ، وقال إن زيارة الوفد البرلمانى الأوربى للجزائر تأتى فى إطار الحوار القائم منذ أمد بعيد بين المجلس الشعبى الجزائرى وبين البرلمان الأوربى ، وأن ذلك الوفد لن يسمح له بإجراء أى تحقيق فى أى مسألة وطنية كانت<sup>117</sup> .

الترويكما الأوربية : زيارة شرفية :  
وفى هذه الأونة أعد مدراء الشؤون السياسية فى وزارات الخارجية للبلدان الخمسة عشر فى الاتحاد الأوربى فحوى رسالة يقوم وفد ترويكما أوربية بتسليمها إلى الحكومة الجزائرية ، وذكر مصدر أوربى أن ممثلى الدبلوماسية الأوربية حددوا أهداف المهمة الأوربية فى : الاستماع إلى وجهات نظر الحكومة الجزائرية حول الوضع الداخلى ورصد طلباتها المتعلقة بالتعاون لمكافحة الإرهاب ، فضلاً عن التأكيد على تضامن الاتحاد الأوربى وقلق الرأى العام الأوربى لاتساع المذابح التى تستهدف المدنيين ، ولفت إلى أن الرأى العام الأوربى يضغط على بلدان الاتحاد من أجل التحرك والنظر فى إمكانات المساعدة لوقف المذابح<sup>118</sup> .

وكانت زيارة الترويكما الأوربية تحمل طابعاً رمزياً بالأساس ، وهو الأمر الذى ظهر بوضوح من خلال تشكيل الوفد الذى ضم مجموعة من " كبار الموظفين المختصين فى شئون الشمال الإفريقى " ، وقد كاد ذلك أن يتسبب فى إلغاء زيارة الوفد ، بعد أن اعترضت الحكومة الجزائرية على هذا التمثيل الضعيف ، ولكنها تراجععت عن موقفها بعد أن حدث اتفاق بين الطرفين على تركيبة الوفد ومهمته، كما حرص المسئولون الأوربيون قبيل زيارة الوفد على طمأنة الحكومة الجزائرية من خلال عدد من التصريحات المشجعة التى تفصح عن " تأكد الأوربيين من عدم ضلع الحكومة الجزائرية فى المجازر التى تشهدها البلاد " ، فقد أكد مانويل مارين ، مفوض الشئون المتوسطة فى المفوضية الأوربية اقتناعه بعدم



تشهدها الجزائر ، ولكنه أضاف فى هذه المرة " وفى المقابل لا توجد معلومات مؤكدة تماماً <sup>122</sup> .

هذه الحالة من الارتباك وتداخل المواقف فى الأوساط الأوروبية ظهرت بوضوح فى اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبى فى 26 يناير 1998 ، حيث تبنى الوزراء "بالإجماع" إعلاناً يدعو الحكومة الجزائرية إلى شفافية أكبر فيما يتعلق بالوضع الداخلى ، وقد جاءت الدعوة لمزيد من الشفافية كمحصلة لاتجاهات متعددة ومتباينة سادت بين الدول الأوروبية ، ففىما أرادت بعض الدول التعبير بشكل صريح عن براءة السلطات الجزائرية من الشكوك التى استهدفتها ، فقد اقترحت بلدان أخرى الاقتصار على إدانة الجماعات التى تمارس الإرهاب ، أما وزير الخارجية الألمانى السابق ، كلاوس كينكل فقد تحدث عن أهمية إقناع الحكومة الجزائرية بجدوى المساعدة الأوروبية <sup>123</sup> . وكان التقرير الذى رفعه وفد الترويكا الأوروبى إلى مجلس وزراء خارجية قد تضمن إشارات إلى أنه " طالما لا تسمح الجزائر بمزيد من الانفتاح ، فإن الشكوك سوف تظل محيطية بها " .

وقد قوبلت الدعوة الأوروبية - وكما هى العادة - باستنكار الصحف الجزائرية ، حيث اعتبرت صحيفة المجاهد الحكومية أن أوربا تريد التدخل فى الشؤون الجزائرية مهما كلفها ذلك ، وأنها لا تفهم الشفافية إلا على أنها نشر لمراقبين أجانب على الأراضى الجزائرية ، ورأت الصحيفة أن تدويل الأزمة سوف يتسبب فى الفوضى ولن يجلب الاستقرار المنشود ، كما نشرت الصحيفة أيضاً تصريحاً أدلى به شوقى حمراوى الناطق باسم الحكومة ووزير الاتصال ، قال فيه إن الجزائر طلبت من الاتحاد الأوروبى خلال زيارة الترويكا الأوروبية " الخروج من إطار العموميات " وتسهيل قيام حوار حول نقاط محددة ، لاسيما مكافحة الإرهاب ، وتعطيل شبكات الدعم ، وقال حمراوى " إن الجزائر جددت رفضها لأى لجنة تحقيق دولية ، معتبراً أن طرح السؤال " من يقتل من ؟ " هو تواطؤ مع الإرهاب ، لأنه يبرره ويعطيه ذرائع من

الجزائرى وبدأت من ثم فى توجيه الاتهامات وبشكل محدد إلى الجماعات المسلحة ، فإن المدافعين عن حقوق الإنسان قد رفضوا توجيه أصابع الاتهام إلى " الإرهابيين " على وجه الخصوص ، وقال باتريك بودوان ، رئيس الاتحاد الدولى لحقوق الإنسان : " لا يمكن أن نقدم دعماً مطلقاً للحكومة الجزائرية وتجاوزاتها " . كما أسهم معارضون جزائريون فى زيادة الارتباك وعدم وضوح الرؤية ، بعد أن اتهموا السلطة الجزائرية بالإعداد لهذه المجازر وإن كان ذلك بدون تقديم أدلة على هذه الاتهامات <sup>121</sup> .

وقد أدلى عدد من هؤلاء المعارضين بشهاداتهم أمام اللجنة البرلمانية المكلفة بحقوق الإنسان فى البرلمان البريطانى ، وكان أحد هؤلاء المعارضين ، وهو محمد العربى زيتوت ، قد دعا دول الاتحاد الأوروبى وبريطانيا إلى عدم الإصغاء إلى فرنسا التى اعتبر أنها قد انحازت إلى جانب الحكم الجزائرى ، كما تحدث الصحفى رشيد المسعودى عن الطغيان الثقافى الفرنسى ، واتهم الإعلام الفرنسى بتجاهل الأدلة على التواطؤ الحكومى فى أعمال القتل ، أما محمد سكوت الناطق باسم مجلس اللاجئين الجزائريين ، فقال إن لندن نفسها لا تزال تعتقل طالبى اللجوء وتعيدهم إلى بلادهم على الرغم من وصول حزب العمال إلى الحكم فيها . وكان أشهر من أدلوا بشهاداتهم أمام البرلمان البريطانى هو عبد الحميد الإبراهيمى ، رئيس الوزراء الجزائرى السابق ، والذى اتهم أجهزة الأمن الجزائرية بأنها مسؤولة عن تنظيم مجازر الجزائر ، وبأنها نظمت سلسلة الاعتداءات التى وقعت فى فرنسا عام 1995 ، ويبدو أن تصريحات مسئول بثقل الإبراهيمى قد زعزعت ثقة الفرنسيين فى النظام الجزائرى ، وهو النظام الذى كانوا يحرصون على تبرئة ساحته فى كل المناسبات الإعلامية المتاحة ، وعليه فقد علق المتحدث باسم الخارجية الفرنسية باقتضاب على تصريحات الإبراهيمى واكتفى بالتذكير بالتصريحات التى أدلى بها وزير الخارجية الفرنسى حول عدم وجود أدلة عن تورط الجيش فى أعمال المجازر التى

خلال الإساءة إلى سمعة الدولة وقوى الأمن والشعب<sup>124</sup>.

الوفد البرلماني الأوربي : متابعة الحوار:  
تم التحضير لزيارة الوفد البرلماني الأوربي أثناء زيارة وزير الخارجية الجزائري ، أحمد عطاف ، لبروكسل كما سبق القول ، وقد اعتبرت زيارة الوفد على أنها استمرار لمسيرة الحوار بين الطرفين ، وإن كان البعض قد طالب بإلغائها وذلك بعد النتائج الهامشية للغاية التي حققتها بعثة الترويكا ، ولذا فقد طالب بعض البرلمانيين الأوربيين بصرف النظر عن القيام بزيارة جديدة<sup>125</sup> ، ورغم ذلك استقبلت العاصمة الجزائرية في 8 فبراير 1998 وفداً برلمانياً أوروبياً ترأسه الفرنسي أندريه سوليبه ، وقد أفادت الإذاعة الجزائرية أن الوفد سيجري محادثات مع وزير الخارجية أحمد عطاف ، فضلاً عن لقاء نواب جزائريين وممثلين عن الأحزاب السياسية الممثلة في لجنة الشؤون الخارجية وأعضاء جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان ، كما التقى الوفد وفداً نيابياً جزائرياً رأسه السيد عبد القادر حجار ، الذي أفاد أن مجموعته قد طالبت الوفد الأوربي بضرورة تشكيل لجنة تحقيق دولية حول شبكات الإرهاب في أوروبا ، وقد علق مقرر وفد البرلمان الأوربي بالقول " نحن مستعدون لتشكيل لجنة تحقيق في شأن جمع الأموال والشبكات التي تدعم الإرهاب في أوروبا " ، ولكنه أضاف " إن على الجزائريين في المقابل أن يوافقوا على الإفصاح للمجتمع الدولي للتحقيق في مشاكل حقوق الإنسان والتعذيب"<sup>126</sup>.

وقد دبت الخلافات بين أعضاء الوفد البرلماني أثناء الزيارة بسبب ما اعتبر أنه دعوة من جانب أحد أعضاء الوفد ، وهو النائب الألماني دانيال كوهين بنديت ، إلى محاورة نائب زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة ، الشيخ علي بلحاج ، وكان بنديت قد أعلن في مناقشة له مع الصحفيين أنه إذا كانت هناك فرصة واحد إلى عشرة آلاف في إقناع بلحاج بالتخلي عن العنف فيجب أن نغتنمها " . وقد فسرت الصحف الجزائرية تصريحات بنديت بأن النواب الأوربيين يطلبون لقاء ممثل جبهة

الإنقاذ المحظورة . وقد سارع رئيس الوفد بإيضاح أن اقتراح النائب لم يعرض على الوفد الذي لا يوافق عليه ، وأن الموقف الرسمي للوفد يعبر عنه رئيسه أو نائب رئيسه ، وأكد أن بنديت سيظل عضواً في الوفد لحين انتهائه من مهامه ويستطيع حينئذ أن يقول ما يريد بصفتة الشخصية . أما النائب الألماني نفسه فقد نفى ما تناقلته عنه الصحف وقال : " إذا كنت أريد الحوار مع الجبهة فإن هذا لا يعني أني متوافق مع هذا الحزب ، أنا ضد تدخل الدين في السياسة ، ولا يمكن أن أكون متوافقاً مع الإنقاذ ، أريد فقط أن أتعرف على تفكيرهم"<sup>127</sup>

وقد أنهى الوفد الأوربي زيارته للجزائر في 15 فبراير 1998 ، وكان آخر ما فعله النواب هو القيام بتصريف رمزي ذي مغزى كبير على مستوى إيضاح المواقف ، حيث رفض الوفد البرلماني تسلم رسالة من حزبين محظورين وهما الجبهة الإسلامية للإنقاذ والحركة من أجل الديمقراطية ( القريبة من الرئيس السابق أحمد بن بلة ) ، وأفاد صحافيون أن رئيس الوفد الأوربي ، أندريه سوليبه ، قد مزق أمامهم رسالة مختومة من جبهة الإنقاذ من دون أن يفتحها للإطلاع على مضمونها ، مبرراً ذلك بأن الوفد قد أعطى للمسؤولين الجزائريين " كلمة شرف " بعدم الاتصال بالأحزاب المحظورة ، وقد اعتبرت الهيئة التنفيذية للجبهة الإسلامية للإنقاذ قيام الوفد بتمزيق الرسالة بمثابة تهريج إعلامي ، ونفت أن تكون قد طلبت لقاء الوفد ، وأوضحت أن الرسالة كانت مجرد مساهمة في توضيح صورة الوضع في الجزائر<sup>128</sup>.

وفي أواخر شهر فبراير تقدم الوفد البرلماني الأوربي بتقريره عن الزيارة التي قام بها للجزائر إلى رئيس البرلمان الأوربي ، وأفاد هذا التقرير " أن وضع آلية دستورية ديمقراطية تستند إلى الدور الذي تلعبه الجمعية الوطنية الجزائرية المنتخبة يقطع الطريق أمام أي دعوة لتشكيل لجنة تحقيق دولية " وأضاف التقرير " ان ذلك لا يعني أن مسألة حقوق الإنسان لم تعد مطروحة في الجزائر ، ولكن هذا الأمر يجب أن يبحث في الإطار البرلماني "

بذلك ولذا فإن دعمه يمثل أفضل الخيارات المتاحة ، خاصة وأن أي خيار آخر يفقد هذه الدول تعاون النظام الجزائري ومرونته التي اكتسبها بعد لأى ، ويجعلها تقف فى مواجهة الجماعات المسلحة من جديد بعد أن كانت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية قد نجحت إلى حد بعيد فى إنهاء حملة العنف الموجهة ضد الأجانب المقيمين فى الجزائر ، كما يبدوا أن الاتهامات التي توجه بها المعارضون الجزائريون ضد النظام الجزائري بالضلوع فى المجازر والتورط فى تقجيرات فرنسا قد افتقدت الدليل الكافى لحمل الدول الأوروبية على إعادة صياغة مواقفها من النظام الجزائري بشكل سلبى ، كما أن الكثير من هذه الشهادات - على افتراض صدقها - كانت تدين الجيش وليس الحكومة ، وعليه قدرت الدول الأوروبية أن اكتساب ود النظام الجزائري حتى لو لم يفدها بشكل كامل فإنه لن يعرضها لانتقادات داخلية من جانب الرأى العام الأوربى .

الموقف الأمريكى : العمل على المحاور الهادئة:

تزامنت حادثة إلغاء الانتخابات التشريعية فى الجزائر مع فترة حكم الجمهوريين بزعامة جورج بوش والذي كان لإدارته موقفها الخاص مما تسميه بظاهرة الإسلام السياسى ، وقد عبر عن هذا الموقف المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ، إدوارد جيرجيان ، فى نفس عام إلغاء الانتخابات بقوله " إن الولايات المتحدة ليس لديها ما تضرره للإسلام كواحد من أعظم المعتقدات العالمية ... كما أنه ليس لدى أمريكا ما تضرره للمسلمين الذين يؤكدون على تمسكهم بمبادئ دينهم ، غير أن واشنطن ترتاب من أولئك الذين يستخدمون الدين لتغطية أهدافهم الإرهابية وأنشطتهم العنيفة ... فالدين وحده لا يؤثر فى صياغة الولايات المتحدة لعلاقاتها مع غيرها من الدول إيجاباً أو سلباً ، ولكن معركة الولايات المتحدة الحقيقية إنما هى ضد الإرهاب والعنف وعدم التسامح<sup>131</sup> .

ولم يتطوع المسؤولون الأمريكيون أبداً بتوضيح المعيار الذى يستخدمونه فى التمييز

وتابع أن الوفد الأوربى " أبلغ محاوريه الجزائريين أنه فى هذا السياق يمكن أن يدرس موضوع القواعد اللوجيستية للإرهاب فى أوربا " <sup>129</sup> . وقد جاء هذا التأكيد الأوربى على معارضة إجراء تحقيق دولى للأزمة الداخلية فى الجزائر ليكون بمثابة دليل على اقتناع الدول الأوربية ببراءة ساحة النظام الجزائري من الاتهامات التي سبق أن وجهت إليه بالضلوع فى أعمال العنف الموجهة ضد المدنيين . وإن كان البعض يرى أن الموقف الأوربى لم ينهض على اقتناع فعلى بسلامة موقف النظام الجزائري بقدر ما مثل رهاناً على البديل المناهض للاتجاهات الأصولية ، والذي عبر عنه فى هذه الحالة النظام الجزائري نفسه .

واتساقاً مع هذا الخط الأوربى الجديد فى التعامل مع النظام الجزائري ، بدأت فى الجزائر بتاريخ 15 / 3 / 98 اجتماعات بين فريق من خبراء الشرطة الجنائية الدولية (انتربول) ومسؤولين جزائريين ، من أجل التعرف على وجهة نظر الحكومة الجزائرية فى شأن الشبكات الإرهابية فى أوروبا ، حيث قدم الجانب الجزائري للوفد قائمة بأسماء أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقادة الجماعات المسلحة فى الخارج <sup>130</sup> . وفى إطار إجراءات إعادة بناء الثقة مع نظام الرئيس زروال ، قامت عدة حكومات أوربية بإجراءات اعتقال ضد إسلاميين مقيمين فى أوروبا ، كما بدأت الدول الأوربية فى تشديد القبضة على الإسلاميين بحيث يمكن القول أن خريطة المواقف الأوربية قد اتضحت ملامحها إلى حد بعيد ، فدول الاتحاد قد فضلت الرهان على نظام الرئيس زروال فى مقابل التغاضى عن دعاويها السابقة بشأن أهمية الحوار وإدماج التيارات المعتدلة من المعارضة الإسلامية ، وهو التوجه الذى كانت فرنسا أول الأخذين به ، بل ووصل الأمر إلى حد التراجع عن التأكيدات السابقة على قدسية مبدأ حق اللجوء السياسى والذى كانت تعتبره بعض الدول أمراً مفروغاً منه ، ويبدو أن الحسابات الأوربية قد انتهت إلى ضرورة القضاء على خطر الجماعات المسلحة فى الجزائر وأن النظام الجزائري هو خير من يقوم

بها سياسات الولايات المتحدة الأمريكية إزاء دول العالم، فقد وقفت الولايات المتحدة في معارضة الثورة الإيرانية منذ اندلاعها لا لشيء إلا لأنها قد جاءت بحفنة من " الإسلاميين الأشرار " على حساب " الشاه الطيب " وفقاً لمعطيات المعيار القديم ، وهو الأمر الذي أفقد الولايات المتحدة حليفاً هاماً في منطقة الخليج ، وعليه توجه عدد من المحللين بالنصح لإدارة الرئيس الديموقراطي بأن تقلع عن هذه التصنيفات ، وأن تحاول الاستفادة من كافة الظروف المحتملة ، بما فيها إمكانية وصول الإسلاميين - أياً كان توصيفهم - للسلطة في أي من بلدان العالم ، حتى لا تتكرر تجربة الحليف الضائع مرة أخرى .

ويبدو أن الإدارة الأمريكية قد أخذت بهذا الرأي فيما يتعلق بالأزمة الجزائرية ، فآثرت عدم الانحياز لأي طرف من أطراف الصراع ، أو على الأقل أظهرت ذلك إعلامياً ، فهي تدعم نظام الرئيس زروال في الوقت الذي تستضيف فيه إنقاذى صادر ضده حكم بالإعدام داخل الجزائر ، وهي تشجع المسار الديموقراطي وإن كانت تعترف بوجود تجاوزات تتخلله ، وهي تدين أعمال العنف الموجه ضد المدنيين وإن كانت لا ترغب أن تتورط في الأزمة بأى شكل من الأشكال .

وقد فضلت الإدارة الأمريكية العمل على المحاور الهادئة التي تبقّيها بعيدة عن أتون الأزمة وتكسبها في ذات الوقت ثقة - أو على الأقل عدم معارضة - الأطراف المتصارعة في الجزائر . وتمثلت هذه المحاور في : الدعوة لتحرير الاقتصاد ، التعددية السياسية ، دعم المؤسسات النيابية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان ... وقد اعتبر السفير الأمريكى السابق لدى الجزائر، رونالد نيومان، أن العمل على هذه المحاور يمثل حلاً للأزمة " من جذورها " <sup>133</sup>

وتفصح تصريحات المسؤولين الأمريكيين عن إدراكهم للوضع الخاص الذى يمثله الجيش فى الدولة الجزائرية ، لذا فقد حملت تصريحاتهم فى البداية نوعاً من التأكيد على ضرورة المحافظة على وحدة الجيش الجزائرى

بين النوعين اللذين ذكرهما جيرجيان ، أى بين المسلمين الطيبين والمسلمين الأشرار Good Moslims & Bad Moslims وفقاً لمصطلحات الإدارة الأمريكية نفسها ، ورغم ذلك فقد استخدم هذا التقسيم التحكمى فى العديد من الحالات ، وبشكل أفرز العديد من التناقضات ، فبناء على هذا المعيار الغامض دخل المجاهدون الأفغان فى دائرة الإسلاميين الطيبين فيما دخل مجاهدو حزب الله فى دائرة الإسلاميين الأشرار ، على الرغم من أن كلاهما يدافع عن قضية واحدة وهى تحرير الأرض المغتصبة ، إلا أنه من المفهوم أن تحرير أرض يسيطر عليها السوفييت هو أمر يختلف بشكل جلى عن تحرير أرض يسيطر عليها اليهود من منظور الإدارة الأمريكية .

وبناء على هذا الأسلوب فى التعامل مع الإسلام " السياسى " استقبلت الإدارة الأمريكية حادثة إلغاء الانتخابات التشريعية فى الجزائر بشكل اتسم بالسلبية الشديدة ، إذ اكتفى المتحدث باسم الإدارة الأمريكية بالإعلان عن " أسف " الولايات المتحدة لإيقاف العملية الديموقراطية فى الجزائر ، غير أنه لم يشفع هذا الأسف بالإعلان عن عزم بلاده اتخاذ أى خطوات فعلية لتفعيل هذا الموقف الراض ، وعليه بدا التصريح الأمريكى المقتضب كما لو كان لخدمة أغراض الاستهلاك الإعلامى فحسب ، أما الموقف السياسى للإدارة الأمريكية فقد أظهر ارتياحاً صريحاً لتدخل الجيش لإقصاء الإسلاميين عن الحكم . ولم يكن عسيراً على الإدارة الأمريكية أن تبرر موقفها فى هذا الصدد ، فهم وإن كانت " تدعم العملية الديموقراطية فى بلدان الشرق الأوسط ، إلا أنها تعارض فى الوقت ذاته هؤلاء الذين يتخذون من الديموقراطية مجرد ذريعة للاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها للأبد " <sup>132</sup>

وعقب مجيء الإدارة الديموقراطية بقيادة بل كلينتون إلى السلطة ، بدأ المحللون فى توجيه النصح للإدارة الجديدة بالتخلى عن المعيار المعمول به فى التعامل مع الإسلام " السياسى " ، نظراً لما يتسم به هذا المعيار من جمود لا يتفق مع الطبيعة البراجماتية التى يجب أن تتسم

بعض مجموعات الحرس الحكومي المحلى ربما تكون ضالعة هي الأخرى فيها . وشجعت الولايات المتحدة للمرة الأولى تقريباً إرسال بعثات لتقصي الحقائق لمحاولة الوقوف على حقيقة ما يجري في الجزائر ، وكرر الناطق باسم الخارجية الأمريكية موقف بلاده التي تدين بشدة المجازر وتدعو إلى احترام سيادة القانون ، كما كرر الدعوة إلى قيام حوار بين الفئات الجزائرية المختلفة التي تنبذ العنف وإلى توسيع قاعدة الحكم<sup>137</sup>، ومنذ إطلاق التصريح الأمريكي بدأ الحديث عن " تدويل الأزمة الجزائرية " يجرى بشكل مكثف ، ويتعرض للعديد من التحليلات مابين موافق ورافض . غير أن الموقف الجزائري الرسمي قد قابل مثل هذه الطروحات بالرفض القاطع حيث دأب المسؤولون الجزائريون على التأكيد بأن الأزمة الجزائرية هي شأن داخلي لا يحق لأى أحد التدخل فيه ، وفى مواجهة هذا الرفض ، أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأوسط ، مارتن إنديك ، أن على الجزائر ألا تتوقع من المجموعة الدولية أن تقف صامتة بينما تستمر الأعمال الوحشية ضد المدنيين ، وأضاف إنديك إنه فى استطاعة الجزائر أن تظهر المزيد من الشفافية من دون أن يؤثر ذلك على سياستها . غير أن واشنطن لم تذهب بعيداً فى انتقاداتها للنظام الجزائرى ، فقد حدد إنديك خطوات حل الأزمة الجزائرية من منظور الولايات المتحدة بأنه يتمثل فى مجرد تفعيل العناصر الرئيسية التى حددها زروال لتحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية ، وأضاف أن على الحكومة الجزائرية أن تتحمل مسؤولياتها فى حماية مواطنيها بشرط أن يتم ذلك تحت سلطة القانون ودون أن يؤثر على الخطوات المتواضعة التى اتخذت نحو قيام حكم ديموقراطى<sup>138</sup> .

وقد ظلت الولايات المتحدة حريصة على ألا تتورط بأى شكل من الأشكال فى الأوضاع الداخلية التى تشهدها الجزائر ، ومن الأمور اللافتة أن الأمريكيين المقيمين فى الجزائر لم يتعرضوا لأى هجمات إرهابية فى غمار الحملة التى استهدفت الأجانب المقيمين داخل الجزائر

لما لذلك من أهمية فى الحفاظ على الاستقرار الداخلى ، غير أنها انطوت أيضاً على تلميحات بشأن تنامي السلطات التى يتمتع بها العسكريون خاصة بازاء المؤسسات البرلمانية المنتخبة .

وقد حرص المسؤولون الأمريكيون على التأكيد على استمرارية سياسية المحاور الهادئة فى أكثر من مناسبة ، وعلى عدم انتواء الولايات المتحدة إطلاق أية مبادرة بشأن الوضع فى الجزائر ، خاصة فى أواخر عام 1997 حينما راجت بعض تقارير أفادت أن وزيرة الخارجية الأمريكية أمرت بمراجعة سياسة الإدارة الأمريكية فى الجزائر ، وذلك فى أعقاب المباحثات التى أجرتها مادلين أولبرايت مع نظيرها الفرنسى ، هيبير فيدرين ، على هامش اجتماعات الجمعية العامة الـ 52 فى نيويورك<sup>134</sup> ، فسارع المتحدث باسم الخارجية الأمريكية إلى التقليل من أهمية هذه التقارير كما استبعد حدوث أى تغيير جذرى فى موقف الولايات المتحدة مما يجرى فى الجزائر<sup>135</sup> .

ويبدو، أن هذه السياسة قد أتاحت للولايات المتحدة أن تكون أقل المتضررين من أعمال العنف وأكثر المستفيدين من عملية التحول الليبرالى التى شهدتها الجزائر مؤخراً . فقد وقعت شركات النفط الأمريكية عقوداً هامة مع الحكومة الجزائرية ، طوار فترة الأزمة ، للإفادة من حقول النفط والغاز المنتشرة بكثرة فى الصحراء الجزائرية ، كان من أبرزها ذلك العقد الذى وقعته شركة Arco مع الحكومة بقيمة 1.5 بليون دولار فى فبراير 1996 . كما يمكن استشفاف الانسجام الاقتصادى بين الولايات المتحدة والجزائر من خلال القروض المتكررة التى وافق الصندوق والبنك الدوليين على منحها للحكومة الجزائرية فى تعبير عن رضاهما عن الإدارة الاقتصادية السديدة للأخيرة<sup>136</sup> .

وقد بدأت الولايات المتحدة تكسر حاجز التصريحات المقتضبة وتفصح عما توصلت إليه تحرياتها بشأن الوضع فى الجزائر وذلك مع استهلال عام 1998 . ففى يناير من هذا العام أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الجماعة المسلحة تتحمل مسؤولية معظم الفظائع التى تحدث فى الجزائر ، ولكنها أعلنت أيضاً أن

الحكومة الجزائرية أنه ربما يصبح من الأفضل أن تخفف من تشدها بإزاء مسألة قبول مراقبين من الخارج ، خاصة بعد أن صدرت شهادات أوروبية في صالحها في هذا الصدد ، فضلاً عن أن قبول المراقبين تحت مظلة الأمم المتحدة ربما يصبح أقل إخراجاً من وجهة نظر الكرامة الجزائرية .

الأمم المتحدة : الحفاظ على السمعة الدولية:

فيما وصف بأنه نهاية للتردد الجزائري بشأن استقبال ممثلي الهيئات الدولية ، استقبلت الجزائر يوم 22 يوليو 1998 وفداً دولياً برئاسة ماريو سواريش ، الرئيس البرتغالي السابق ، وضم كلا من عبد الكريم الكباريتي ، رئيس الوزراء الأردني السابق ، ميك كوجرال ، رئيس الوزراء الهندي السابق ، دونالد ماك هنري ، عضو حكومة الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر ، سيمون فاي ، وزيرة الفرنسية السابقة ، وأموس واكو ، وزير العدل الكيني .

وقد تم تشكيل الوفد بالتنسيق بين الأمين العام للأمم المتحدة ، كوفي عنان ، والأمين العام لجامعة الدول العربية ، عصمت عبد المجيد ، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، سالم أحمد سالم ، وذلك بوجوب اقتراح قدمه أحمد عطاف ، وزير خارجية الجزائر ، إلى المنظمات الثلاث في رسالة رسمية بعث بها في مايو 1998 بهدف وضع حد للضغوط التي تمارسها بعض المنظمات الدولية لإرسال لجان تقصي حقائق ، ولتقديم شهادة " حق " عن هذا الواقع<sup>142</sup> .

وقد حرص رئيس الوفد أن يؤكد منذ البداية على أن مهمة الوفد إنما هي مهمة استعلامية وليست تحقيقية ، وأنها تضم ستة شخصيات دولية تمثل الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وأنها مكلفة بتقديم تقرير شامل يكون بمثابة شهادة دولية عن الوضع المعاش في الجزائر يعرض على الأمين العام للأمم المتحدة ، وأضاف أن هذه العملية تجري في إطار احترام القوانين وسيادة الدولة الجزائرية المطلقة . وتتبع أهمية هذه التأكيدات من أن الحكومة الجزائرية قد ترددت كثيراً قبل الموافقة على استقبال هذه اللجنة الدولية ، وذلك

من قبل من وصفوا بالجماعات الإسلامية المسلحة . وقد حظيت مسألة مثل مسألة النزاع الحدودي حول الصحراء المغربية بين الجزائر والمغرب بعناية الإدارة الأمريكية بشكل ربما يفوق عنايتها بأزمة العنف الدائر بداخل الجزائر ، ظهر هذا بوضوح أثناء الزيارة التي قام بها مارتن إنديك للجزائر والتي وصفتها الصحف بأنها مؤشر على " إعادة الاهتمام الأمريكي بالجزائر " . فقد اهتم المسؤول الأمريكي في هذه الزيارة بتسوية الخلاف الذي لاح في الأفق بين الجزائر والمغرب بعد ان ترددت أنباء عن قيام القوات الجزائرية برصد لجماعات مسلحة تعمل بالقرب من منطقة الحدود المغربية الجزائرية ، وبعد صدور اتهامات جزائرية ضد المغرب بإيواء متطرفين إسلاميين . وكانت الإدارة الأمريكية قد أبدت اهتماماً متزايداً بتطور الخلاف بين المغرب والجزائر لكون ذلك يهدد التوازنات في المنطقة<sup>139</sup> .

أما عن الأوضاع الداخلية في الجزائر فلم تشأ الولايات المتحدة أن تتقدم بمبادرة فردية من جانبها لحلها وإن التزمت بين الحين والآخر بالإعلان عن وقفها في صف الحكومة الجزائرية التي تحارب الإرهاب ، وفي هذا الصدد أعلن السفير الأمريكي في الجزائر ، كامرون هيوم ، عن أن بلاده تحارب الإرهابيين بصرامة ، كما أشار إلى تطابق وجهات نظر الولايات المتحدة والجزائر حول هذه الظاهرة<sup>140</sup> . ويبدو أن الولايات المتحدة قد أثرت أن تلقى بتبعية الأزمة الجزائرية على عاتق الأمم المتحدة بدلاً من أن تضطلع هي بدور مؤثر فيها ، وفي هذا الصدد أكد بيل ريتشاردسون ، سفير الولايات المتحدة في المنظمة الدولية ، على ضرورة إرسال مقررين دوليين حول أعمال التعذيب والعنف ، وتابع ريتشاردسون " إننا نشجع الحكومة الجزائرية على القبول بهؤلاء المقررين ، إذ يجب إجراء تحقيق دولي في هذه المسألة ، والأمم المتحدة هي الهيئة الدولية المسؤولة والمؤهلة لإجراء مثل هذا التحقيقات<sup>141</sup> " .

ومع تغير نبرة الخطاب الأمريكي وتحوله نحو المطالبة بإجراء تحقيق دولي ، وجدت

فى إطار رفضها العام لمسألة تدويل الأزمة الجزائرية ، وعليه كان هذا الإطار الذى قدمت فيه مهمة اللجنة هو الحل الوحيد الذى حظى بموافقة جميع الأطراف .

ولم يكن إرسال هذه اللجنة هو أول تعامل بين المنظمة الدولية والحكومة الجزائرية ، فتاريخ هذا التعامل يعود إلى بداية اندلاع موجة المذابح المتكررة التى استهدفت القرويين، فقد تطوع كوفى عنان الأمين العام للأمم المتحدة بإعطاء تصريحات قال فيها : "إننا ظللنا نتعامل طويلاً مع الأزمة الجزائرية على أنها شأن داخلى ، ولكن ليس بوسعنا أن نظل ننظر إلى ما يجرى على أنه لا شيء أو على أننا ليس لدينا علم به ، ثم نترك الشعب الجزائرى لكى يواجه المذابح بمفرده " وطالب عنان بضرورة إيجاد حل عاجل ، ووضع حد للمجازر التى تعيشها الجزائر . غير أن إجابة الرئيس زروال على مقترحات عنان ، فى تلك الفترة ، جاءت حاسمة ، إذ أكد زروال للأمين العام أن الجزائر دولة ذات مؤسسات وهيئات منتخبة ، هى وحدها القادرة على الخروج بالبلاد من أزمتها ، وشدد زروال على مطلبه إليه وهو ألا يعود إلى مثل هذه التصريحات ولا يفكر لحظة فى التدخل فى شئون الجزائر الداخلية . وكان طبيعياً بعد ذلك أن يتراجع عنان عن تصريحاته المدوية عندما قال فى لهجة اليانس : " كنت أتصور بحكم كونى أميناً عاماً للأمم المتحدة أن بمقدورى أن أعرض وساطتى فى كل مرة أشعر فيها أن هناك حاجة إليها ... لكننى اليوم أفضل التخلّى تماماً عن هذه الفكرة " <sup>143</sup> . وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين هى المعنية التالية من بين أجهزة المنظمة الدولية بإدانة هذه المجازر ، فقد صرحت مارى روبنسون المفوضة العليا لحقوق الإنسان والرئيسة السابقة لجمهورية أيرلندا ، أكثر من مرة ، أن قضية حقوق الإنسان فى الأزمة الجزائرية هى مسألة تهمة المجتمع الدولى بأسره ، لذا فقد ساندت الزيارتين الأوربيتين للجزائر ، وكانت من أوائل من طرحوا فكرة المساهمة الدولية فى حل الأزمة الجزائرية <sup>144</sup> ، وكانت روبنسون قد أعلنت فى وقت سابق عن قناعتها

بأن المسئولية الكبرى عن أعمال العنف لا تتحملها السلطات فى الجزائر ، واعترفت بأن جزءاً كبيراً للغاية من العنف يرجع إلى عوامل خارج نطاق الدولة ، ورغم ذلك فقد استمرت فى دعوتها للحكومة الجزائرية بقبول وفد دولى للتحقيق فى ما تشهده البلاد من أعمال قتل <sup>145</sup> . وكان الرد الجزائرى التقليدى على مثل هذه المبادرات يتمثل فى رفض أى تدخل أجنبى فى الشأن الجزائرى الداخلى والتأكيد على أن المشكلة التى تواجهها الجزائر إنما هى مشكلة إرهاب وليست مشكلة انتهاك لحقوق الإنسان . وقد انتقدت مفوضية الأمم المتحدة نفسها اللجنة الدولية التى أوفدت إلى الجزائر برئاسة سواريش ، وقالت المفوضية إن هذه اللجنة لا يمكنها أن تتوصل إلى أى نتائج ملموسة بسبب افتقارها للألية والخبرة العملية فى التحقيق فى أعمال خطرة كتلك التى تشهدها الجزائر ، وترى مارى روبنسون إن مهمة الوفد اللجنة لا تتعدى الملاحظة ، فهى غير مخولة أولاً ، وغير قادرة ثانياً بسبب القيود الجزائرية ، فقد أعلن وزير الخارجية الجزائرى أحمد عطاق " أن بإمكان اللجنة جمع معلومات ، شريطة أن يكون مصدر هذه المعلومات يتصرف ضمن الإطار القانونى " والإطار القانونى يعنى تحديداً أن كل الذى تستطيع اللجنة فعله هو الملاحظة الإجمالية غير الهادفة ، ومن ثم الاتصال بالعناصر المتفقة مع السلطة ، أو المنضوية إلى أحزاب وتنظيمات تحظى برضا الحكم ، وهو ما يعنى أنه سيكون من المحظور على أعضاء الوفد التقاء أى من أعضاء جبهة الإنقاذ المحظورة أو أى من التنظيمات الجزائرية الأخرى التى تم حظر نشاطاتها <sup>146</sup> . وكما انتقدت مفوضية الأمم المتحدة اللجنة الدولية وتوقعت لها الفشل ، فقد انتقدها أيضاً عدد من الأحزاب الجزائرية ، مثل حزب التجمع من أجل الجمهورية الذى يتزعمه الراديكالى الكبير رضا مالك ، والذى أوضح فى حديث له ، أنه ، مثل معظم قادة الأحزاب الجزائرية (باستثناء حزب جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين آيت أحمد ) ، يرفض التدخل الخارجى فى الشئون الجزائرية ،

وأضاف أنه لا يتوقع لهذه اللجنة النجاح فهي على حد قوله قد قامت بمهام سابقة في العديد من الدول الأفريقية ولم تحقق نجاحاً ، كما أنها ربما يغلب عليها طابع المجاملات ، حيث أن رئيسها ، ماريو سواريش ، كان لاجئاً سياسياً في الجزائر في فترة حكم سالازار في البرتغال ، وساهم بعد ذلك في اتفاقية الجزائر الخاصة بتصفية المستعمرات البرتغالية في أفريقيا<sup>147</sup> .

و من جانبه فقد أشاد ماريو سواريش بالوسائل والإمكانات التي وفرتها الحكومة الجزائرية لتسهيل مهمة اللجنة وقال " إن الأرضية الطيبة التي وفرتها الجزائر من وسائل مادية وبشرية ومعنوية وحرية الحركة والاتصال مع كل الجهات والأطراف سواء في الدولة أو المعارضة قد أسهم في نجاح العملية التي تجرى في أحسن الظروف وبعيداً عن الأجواء الإعلامية منعاً لأي إثارة أو تشويه وحفاظاً على مصداقية ونزاهة اللجنة وحياد الحكومة الجزائرية<sup>148</sup> . ورغم هذه التصريحات المشجعة فقد أفادت بعض المصادر أن الوفد قد قضى بعض الوقت متردداً في التعرف على مصادر العنف والإرهاب وأن الأسئلة التي توجه بها إلى الجزائريين قد تركزت حول " من يقتل من؟" غير أن تحليلات أخرى قد انتهت إلى أن وفد الأمم المتحدة سوف يسعى إلى تأكيد ما هو موجود باعتبار أن ما تم انجازه في الجزائر هو أفضل ما في الإمكان وأنها في الطريق السليم والصحيح<sup>149</sup> .

وعقب انتهاء الزيارة أكدت صحة ما ذهب إليه أصحاب التحليل الثاني ، إذ أكد ماريو سواريش ، أنه رغم الموقف المعقد نتيجة الإرهاب إلا أنه لا يعني بأي شكل من الأشكال أن الجزائر في خطر ، بل إنها تجاوزت الخطر الحقيقي ، وأن الوضع يسير نحو الانفراج بعد سيطرة الدولة على الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية وفرضها سيادة القانون ، وأكد أن البعثة أتمت مهمتها بنجاح وتمكنت من الوصول إلى كل الأماكن بحرية تامة ، وأنه استطاع الاتصال بكل الأطراف الجزائرية<sup>150</sup> . وهكذا انضم تقرير الوفد الأممي إلى ما سبقه من تقارير دولية في الإشادة بالنظام الجزائري

وتبرئة ساحته من أعمال العنف التي تشهدها البلاد وهي النتيجة التي توقعها كثيرون حتى قبل أن يصل أعضاء الوفد إلى الجزائر . ولكن على الرغم من هذه النتيجة الرمزية التي أسفرت عنها زيارة الوفد الأممي ، فقد تردد بعدها أنها قد تركت صدوعاً كبيرة على مستوى علاقة مؤسسة الجيش ، الذي أضررت ساحته بشكل أو بآخر في ثنايا تقرير اللجنة ، بالرئاسة الجزائرية ، الأمر الذي تبثت آثاره في قرار زروال عزمه التنحي<sup>151</sup> ، وهو القرار الذي أسهم في إضافة المزيد من علامات الاستفهام حول المستقبل السياسي والأمني للجزائر .

العرب والجزائر : بانوراما عدم التدخل :  
تمثل الموقف العربي من الأزمة الجزائرية إجمالاً في عدم الرغبة في التورط في الشأن الداخلي للدولة الشقيقة ، وتنوعت تصريحات القادة العرب التي تعبر عن هذا المضمون ، على اعتبار أن عدم التدخل يعبر - أكثر من أي شيء آخر - عن ثقة الحكومات العربية في النظام الجزائري وفي قدرته على مواجهة التحدي الداخلي بالكفاءة المطلوبة . غير أن السبب الحقيقي وراء ذلك الدعم المتوانى من جانب البلدان العربية للشقيقة الجزائرية ، يرجع في قدر كبير منه إلى ارتباط الأزمة الجزائرية بخطر الإرهاب ، وهو الخطر الذي لا تزعم أي دولة أنها تملك علاجاً شافياً له ، ليس فقط بسبب الطبيعة الدموية لهذا الخطر أو بسبب الغموض الذي يحيط عادة بمرتكبيه ، وإنما أيضاً بسبب الظروف المواتية في معظم البلدان العربية تقريباً لنمو هذه الظاهرة . وهو الأمر الذي يجعل احتمالات العدوى قائمة بشكل كبير لدى أية دولة تتطوع بشكل جدي لمساعدة الجزائر للخروج من محنتها . غير أن النظام الجزائري يتحمل من جانبه قدراً من المسؤولية أيضاً وذلك برفضه القاطع لأي محاولة أو دعوة للتدخل من جانب أي طرف سيات في ذلك الأطراف العربية والأطراف الدولية الأخرى وذلك في إطار الحساسية الجزائرية العامة لكل ما هو خارجي . وفيما يلي نماذج من المواقف العربية "المقتضبة" التي نقلتها وسائل الإعلام على ألسنة المسؤولين العرب .



**الجامعة العربية** : أوفد الدكتور عصمت عبد المجيد مبعوثاً خاصاً إلى الجزائر في شهر يناير من عام 1998 لتسليم الرئيس زروال رسالة عاجلة أكد له فيها موقف الجامعة الراض لأى تدخل أجنبى فى الشؤون الداخلية للجزائر ، كما أكد عبد المجيد على استعداد الجامعة لتقديم أى عون للسلطات الجزائرية ورفضها لكل أعمال العنف والإرهاب ، ومن جانبه عبر السفير مهاب مقبل ، مبعوث الأمين العام ، عن إيمانه بأن ما يجرى فى الجزائر هو شأن داخلى ، مؤكداً قدرة الحكومة الجزائرية على القضاء على الإرهاب ، وتابع " إن الارهاب يلفظ أنفاسه الأخيرة " وأنه مطمئن للوضع فى الجزائر وأن ما نراه مبالغ فيه وأن الأوضاع فى الجزائر طبيعية وتسير على ما يرام<sup>152</sup> .

**الإمارات** : أكدت على تضامنها مع الشعب الجزائرى فى محنته التى يمر بها ، ووقوفها إلى جانبه فى مواجهة المجازر التى يرتكبها خارجون على كل القيم الإسلامية والإنسانية ، وأعلن وزير الدولة للشئون الخارجية الإماراتى عن استعداد بلاده لإرسال وفد للجزائر للبحث مع الحكومة الجزائرية فى ما يمكن أن تقدمه من مساعدة وعون للشعب الجزائرى من أجل وقف هذه الجرائم البشعة ، وقال ان دولة الإمارات ترحب فى الوقت ذاته باستقبال وفد جزائرى من الحكومة الجزائرية للغرض نفسه ، كما ناشد الوزير المجتمع الدولى التحرك الفعال والوقوف إلى جانب الحكومة الجزائرية بحزم<sup>153</sup> .

**مصر** : حرصت مصر على التأكيد فى كل المناسبات المتاحة على أن ما تمر به الجزائر هو شأن داخلى ، وقد ساندت مصر المطالب الجزائرية الموجهة للبلدان الأوربية بشأن ضرورة قيام هذه الدول بتفكيك شبكات دعم الجماعات المسلحة العاملة من أراضيها . وتنسق الدولتان الأوضاع الأمنية بينهما باستمرار كما حدث فى مؤتمر وزراء الداخلية العرب وعند التوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ، وعندما توترت العلاقات بينهما فى أواخر عام 1997 كان ذلك لأسباب اقتصادية بالأساس ، حيث انزعجت القاهرة من القرارات الجزائرية المفاجئة بمنع دخول

حاصلات زراعية مصرية إلى أرضها بحجة عدم مطابقتها للمواصفات<sup>154</sup> ، ولكن هذا التوتر سرعان مازال بشكل كامل بعد الزيارة التى قام بها الوزير المصرى أحمد جويلى إلى الجزائر فى أكتوبر 1998 ، حيث تم التنسيق بين البلدين فيما يتعلق بالمواصفات القياسية ومعايير الجودة المشتركة فى السلع .

**السعودية** : أصدر مجلس الوزراء السعودى بياناً جاء فيه استعداد المملكة لتقديم كل ما يطلب منها لوقف إراقة الدماء ، كما أدان البيان الإرهاب بكل صوره ومصادره<sup>155</sup> ، كما ناشد إمام وخطيب المسجد الحرام فى خطبة الجمعة الأخيرة من رمضان الماضى الجزائريين " حقن الدماء والاحتكام إلى صوت الحق " ودعا ذوى التأثير فى الأمة إلى " العمل الجاد لجمع كلمة المسلمين " <sup>156</sup> .

**قطر** : أعلن مجلس الوزراء القطرى تأييد الدوحة ما جاء فى البيان السعودى بشأن الجزائر ، وصرح الناطق باسم مجلس الوزراء بأن المجلس جدد موافقه من أعمال العنف فى الجزائر ، وأعرب عن بالغ قلقه واستيائه من استمرار المجازر الوحشية هناك " <sup>157</sup> .

**العراق** : أكد العراق باستمرار على " رفضه القاطع لأى تدخل فى الشؤون الداخلية للجزائر ، كما دعا إلى ضرورة قيام موقف عربى موحد " <sup>158</sup> .

**عمان** : كان السفير العمانى فى الجزائر قد تعرض لحادث اختطاف من قبل من وصفوا بالجماعات المسلحة وذلك قبل أن يطلق المختطفون سراحه لكى ينتقل للعمل فى سوريا بدلاً من الجزائر ، وتجمدت العلاقات بين الجزائر وعمان منذ ذلك التاريخ . ولكن عقب الزيارة التى قام بها زروال إلى عمان فى أواخر عام 1997 تحسنت العلاقات بين البلدين مرة أخرى وتم اعتماد سفير جديد لعمان فى الجزائر . وقد أثرت عمان ألا تتدخل فى الوضع الجزائرى بأكثر مما تدخل به باقى الأشقاء العرب <sup>159</sup> .

**لبنان** : دعت الحكومة اللبنانية السابقة برئاسة رفيق الحريري إلى تحرك عربى فعال لمساعدة الجزائر على مواجهة محنتها ، وقد

1994 في أعقاب عملية مسلحة استهدفت أحد فنادق مدينة مراكش ، حيث بدأت الحكومة المغربية منذ ذلك التاريخ في فرض التأشيرات على الجزائريين وذلك كإجراء وقائي للحيلولة دون انتقال حلقة العنف الجزائري إلى داخل المغرب ، حيث اتهمت أوساط مغربية متعددة الجزائر بمحاولة تصدير العنف إلى المغرب ، مستتدة في ذلك إلى الحادث المذكور الذي كشف عن شبكة تخريبية تستهدف زعزعة استقرار البلاد . ومن جانبها أبدت السلطات الجزائرية انزعاجها من عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات إلى الجزائر عبر الحدود مع المغرب . وقد أسفرت كل هذه المكدرات عن توتر العلاقات بين البلدين بشكل دائم ، الأمر الذي أدى إلى تجميد نشاط اتحاد المغرب العربي الذي تشكل الدولتان عموده الفقري<sup>164</sup> .

الموقف المغربي من الوضع في الجزائر يبدو بهذا المعنى محكوماً بعوامل مسبقة تعوق المغرب عن السعي الجدي للتوسط في حل الخلاف الجزائري الداخلي ، وذلك على الرغم مما تعلنه القيادات المغربية المختلفة وعلى رأسها الملك الحسن الثاني نفسه من رغبة متفائلة في إعادة العلاقات بين البلدين إلى مجاريها الطبيعية ، وفي خروج الشعب الجزائري من محنة الإرهاب التي يواجهها بشجاعة<sup>165</sup> .

ولا يلوح في الأفق المنظور أن المواقف العربية السالفة قابلة للتغيير ، وذلك على الرغم من استمرار المجازر التي تنخر في المجتمع الجزائري وتندثر بتحول بلد المليون شهيد إلى بلد المليون قتيل ، فالأطراف العربية مازالت مصرة على مجاملة الحكومة الجزائرية وإن جاء ذلك على حساب الشعب الجزائري نفسه الذي يقدم أرواح أبنائه ثمناً لهذه المجاملة ، وترى الأطراف العربية أن النظام الجزائري مازال يمتلك - أو على الأقل يدعي امتلاك - معظم خيوط الوضع الداخلي في البلاد ، وعليه ترى الحكومات العربية أنه بوصفه المعبر الشرعي عن الدولة الجزائرية يمكنه أن يحمل بمفرده عبء حل الأزمة حتى لو كان هو نفسه أحد أطرافها . ويبدو أن إرادة التدخل لا تتحقق

قابلت الحكومة الجزائرية هذا التصريح باستدعاء السفير اللبناني لدى الجزائر حيث أبلغته شفويًا رفض الجزائر لأي تدخل في شئونها الداخلية أيًا كان الشكل الذي يتخذه وأياً كان مصدره<sup>160</sup> .

**اليمن** : تمثل موقف اليمن في " إدانة المجازر الوحشية البشعة التي تقع في الجزائر ورفض كل أشكال العنف والإرهاب والتطرف"<sup>161</sup> .

**تونس** : وقفت تونس إلى جانب الجزائر في " صراعها مع الدول الأوربية التي سعت إلى إرسال لجنة تحقيق عن المجازر التي تتم فيها " وذلك لقناعة الحكومة التونسية بأن ما يجري في الجزائر إنما هو شأن داخلي<sup>162</sup> .

**ليبيا** : لا يعرف بالضبط طبيعة الموقف الليبي مما يجري في الجزائر ، فبعدما قامت السلطات الليبية في أواخر عام 1997 بطرد 132 جزائرياً لغير سبب مفهوم ، الأمر الذي تسبب في توتر العلاقات بين البلدين ، عادت العلاقات بين البلدين للتحسن على أثر تطابق الموقفين الليبي والجزائري من مشروع أطلسي كشفت عنه إحدى الصحف الأسبانية ويرمى إلى تشكيل قوات طوارئ أطلسية للتدخل في منطقة شمال أفريقيا عند الحاجة ، وبعدما كان الموقف الليبي الرسمي يحض النظام الجزائري على فتح حوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ويعرض القيام بوساطة بين الطرفين ؛ بدأ الإعلام الليبي يشن حملات شبه يومية على من أسماهم " الزنادقة " في إشارة منه إلى الجماعات المسلحة ، وهو ما أدى بدوره إلى حدوث تقارب مع الحكومة الجزائرية التي ارتضت من الجارة الشرقية هذا الدور<sup>163</sup> .

**المغرب** : مثل النزاع المغربي الجزائري حول الصحراء الغربية تركة ثقيلة لم تنجح الدولتان في تجاوزها حتى يومنا هذا ، وذلك على الرغم من الاجراءات التصالحية التي تم اتخاذها منذ " قمة الخيام " التي عقدت بوساطة سعودية ، وقد أصيبت العلاقات بين البلدين بانتكاسة حقيقية بعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف ، الذي كان بصدد البحث جدياً في حل لنزاع الصحراء ، ثم لحقها توتر جديد في عام

قدراته على مواجهة الأزمة الداخلية التي تشهدها بلاده ، غير أن هذا التردد العربي من جهة والتصلب الجزائري من جهة أخرى لن ينجحا في إخفاء حقيقة كون النظام الجزائري قد وضع نفسه في مواجهة مع قطاعات واسعة من الشعب الجزائري وهو الأمر الذي يندرج بتحول الأزمة الجزائرية ؛ المتسارعة أصلاً ؛ إلى شكل أكثر خطورة يصعب فيه التدخل حتى لو جاء حينئذ بدعوة من النظام نفسه .

#### خلاصة

تناولنا في هذا التقرير مواقف الأطراف المختلفة التي تتشكل من خلالها أبرز ملامح الأزمة الجزائرية ، ونقصد بالأزمة هنا تلك الحلقة المفرغة من العنف والعنف المضاد التي تكبل الشعب الجزائري منذ سبع سنوات ، وقد وقع الاختيار على هذه الأطراف دون غيرها نظراً للدور الهام الذي تلعبه - إيجابياً أو سلباً - في هذه الأزمة . والنتيجة التي أمكن الخلوص إليها بعد القيام بهذه المتابعة الموجزة هي أن كل هذه الأطراف تتحمل نسباً متفاوتة من المسؤولية عما آلت إليه الأوضاع ؛ أو بالأحرى تردت إليه في الجزائر على مستوى الدولة والمجتمع.

فالنظام الجزائري لم تزد محاولاته لاستعادة الأمن والاستقرار عن أن تكون مجرد جهود ميتورة لا يمكنها أن توفر حلاً للأزمة من جذورها ، إما بفعل إقصائه لأطراف فاعلة من على خريطة القوى السياسية وإما بفعل تهميشه لقطاعات واسعة من الشعب الجزائري وهو يصدد البحث عن مخرج للبلاد من أزمتها ؛ هذا إذا ما تغاضينا عن حقيقة كونه أحد المساهمين البارزين في تفجير ملف العنف أصلاً بفعل احتكاره لوسائل التعبير وقنوات الرأي لعقود طويلة في الوقت الذي تخلى فيه عن حقه في احتكار امتلاك أدوات القوة لفرض الأمن ، فالنظام الجزائري قبل بتسليح المجتمع في مقابل الحفاظ على مكاسبه السياسية الأمر الذي تسبب في تفجر عملية تأرية متداخلة الأطراف لم يعد بإمكانه أن ينهيها بقرار منفرد .

أما الجيش فإنه يضم في صفوفه قطاعات ذات ثقل ؛ تعطي الأولوية للمكاسب الاقتصادية على حساب الاعتبارات الأمنية ، وتؤمن بأن

لدى الأطراف العربية إلا عندما يختفى الطرف الذي يحتكر امتلاك القوة ، أو بتعبير آخر عندما يتلاشى الشكل المؤسسي للدولة وتصبح عبارة عن مجموعة من الفرقاء المتحاربين الذين يتساوون في ادعاءاتهم امتلاك الشرعية . غير أن هذا النوع من التدخل المتأخر قد لا يؤتي ثماره دائماً ، كما أنه قد يقابل بصعوبات خلال استقراء النموذجين اللبناني والصومالي ، ففي كل منهما كانت جميع الأطراف تتنازع الشرعية وتتقاتل عليها - وعليه لم يكن ثمة طرف متاح لكي " تعلن الثقة في قدراته على حل الأزمة " ، كما لم يكن من الممكن اعتبار أن الأزمة في هذين النموذجين هي " أزمة داخلية " ، ففي كلتا الحالتين انهارت الحدود بين ما هو داخلي وما هو خارجي بحيث أصبح المجتمع منكشفاً بدون دولة أو انكشفت الدولة لكي تتطابق حدودها مع حدود القبيلة أو الميليشيا التي تقاتل من أجل فرض سيطرتها على بقية الأطراف - هذه الملابسات والأوضاع التي ميزت هاتين التجريبتين ربما تكون مسؤولة - إلى حد كبير - عن تفسير ذلك التلاقي الذي حدث حول إرادة التدخل لتصحيح الأوضاع سواء من قبل أطراف عربية في الحالة اللبنانية أو من قبل أطراف دولية في الحالة الصومالية إلا أنه من الواضح أن التدخل في الحالتين لم يسفر عن كل النتائج المرجوة وإن كان ذلك يصدق بدرجة أكبر على النموذج الصومالي . أما الوضع الجزائري فإنه يبدو مغايراً لهذين النموذجين وذلك بوصفه وضعاً لم يفقد فيه الطرف الأقوى كل قوته بعد ومن ثم فهو يدير الأزمة من موقع الطرف الشرعي الذي يواجه زمرة من الخارجين ، وهو بهذا المعنى يعتبر أن أي مسعى للتدخل ينضوي على شبهة قدح في هذه الشرعية التي يدعيها في مواجهة خصومة ، ويساعده على هذا ذلك التردد الذي يخيم على مواقف الأطراف التي تعرض المساعدة على استحياء ، فهي من جانبها تعرف الطبيعة الشائكة للأزمة الجزائرية وتعرف أنها تمتلك قابليات العدوى ولذا تؤثر أن تدع الأمر كله للنظام الجزائري بنفسه معلنة عن ثقته في

حل الأزمة التي تشهدها الجزائر يتلخص في استئصال الجماعات المتمردة عبر الاستمرار في سيناريو الحل الأمني أو بالأحرى الحل الدموي ، هذه القطاعات العسكرية تفصلها في حقيقة الأمر هوة واسعة عن بقية قطاعات المجتمع الجزائري ، وذلك بفعل ما تحوزه من قدرات وامتيازات اقتصادية واجتماعية، ولهذا السبب يعد الانخراط في صفوف النخبة العسكرية أحد المطامح الهامة في المجتمع الجزائري . وتظهر حقيقة الوضع الاقتصادي المتميز لأفراد الجيش الجزائري في حرص قياداته على عدم زيادة حجمه عما هو عليه - حوالي 160 ألف فرد فقط - وذلك على الرغم من أن الاعتذار الأساسي الذي يبرر به القادة العسكريون عدم مقدرتهم التصدي لكل المذابح التي تشهدها البلاد هو أن الجيش الجزائري لا يستطيع أن يتواجد في كل أنحاء البلاد ، وهو نفس السبب الذي برر به الجيش قيامه بتسليح فرق الدفاع الذاتي .

أما الجماعات الإسلامية والتي انخرطت جميعها قبل انفجار ملف العنف الدموي تحت لواء جبهة الإنقاذ فقد بدأت بمشروع إصلاحى ثم انجرفت إلى دوامة العنف الثأري ، بعد أن قيمت مكاسبها السياسية التي اغتصبتها النظام بشكل يفوق تقييمها لمصلحة الشعب الجزائري بأكمله ، الأمر الذي أفقدها قدراً كبيراً من مصداقيتها لدى الشارع الجزائري ، كما أدى إلى انبثاق العديد من الجماعات المسلحة من جعبتها ، حيث مارست هذه الجماعات العنف تحت رصيد الجبهة مما أدى إلى تشوه الصورة التي كانت تعد بها عند بداية ظهورها .

أما الموقف الدولي فإنه يثير بدوره مفارقة " المصلحة - الادعاء " ، ففيما تتمثل المصلحة المؤكدة لحكومات الدول الغربية في بقاء الأنظمة المدعومة من قبل الجيش في سدة الحكم في الجزائر ؛ ومن ثم في عدم وصول التيار الإسلامي إلى مقاعد السلطة ، فإن جملة وافرة من شعارات حقوق الإنسان قد تم ترويجها على مدار الأزمة على الرغم من ذلك . وقد صبغت هذه المفارقة المهام الشرفية الثلاث التي قام بها أطراف دوليون إلى الجزائر ، حيث كان

أعضاء هذه الوفود يصلون إلى الجزائر وهم مستعدون لتبرئة ساحة النظام الجزائري حتى قبل القيام بمهامهم الاستقصائية ، وفي بعض الأحيان كانت تصريحات الإشادة بالنظام الجزائري وتأكيد برائته تسبق وصول هذه البعثات إلى الجزائر ، وهو ما كان يضيف بظلال من اللادقية أو المجاملة على طبيعة هذه البعثات . هذا التناقض في الدور الدولي يجد تبريره في حقيقة كون هذه الأطراف الدولية لديها ترتيب معين للأولويات ، بحيث تعلقها مسألة مثل قضية تيارات الهجرة بأكثر مما تعلقها قضية انهيار المجتمع الجزائري بأكمله .

الأطراف العربية تعاملت مع الأزمة الجزائرية على أنها شأن داخلي ، ومثل هذا الموقف يجد تبريره في طبيعة الوضع العربي العام ، الذي يفضل عدم الاعتراف بالأزمات عن محاولة حلها ، على الرغم من أن الأزمة الجزائرية تمثل نموذجاً لما يمكن أن يكون عليه الوضع في العديد من الدول العربية الأخرى التي تمتلك نفس القابليات التي أدت بالجزائر إلى ما هي عليه ، الأمر الذي كان يفترض من هذه الدول أن تسعى بشكل جدى إلى محاولة تدارك الوضع المأساوى الذي باتت الجزائر مستغرقة فيه .

وعلى الرغم من خلو هذا التقرير - تقريباً - من بيان بالمذابح أو أرقام الضحايا الذين دفعوا أرواحهم ثمناً لهذا العنف الأعمى فإن الثابت أن العنف قد مثل وتيرة لا تنفك على مدار جميع الفترات التي تناولها هذا التقرير ، إلى الدرجة التي أصبح لا يستثير معها القدر الذي يستحقه من القلق أو الاهتمام المجردين ؛ على اعتبار أنه أصبح مجرد ظاهرة روتينية . كما أصبح التساؤل حول " من يقتل من؟ " مدعاة للضجر بين جميع المهتمين بالأزمة الجزائرية ؛ ليس فقط لأنه أصبح سؤالاً بلا إجابة ، بعد أن اتسعت دائرة العنف وتعمقت تفاصيلها ربما إلى درجة تصعب معها محاولة الإجابة " الجنائية " عن هذا التساؤل ، ولكن أيضاً لأن تساؤلاً من هذا النوع يفترض في ذاته حتمية القصاص ، والأخير أصبح حقاً مشاعاً بين جميع الجزائريين ، بعد أن قام الجيش الجزائري - بنفسه - بتسليح

الأفراد لكي يعوض من خلالهم عجزه عن القيام بوظيفته الأمنية . والمجتمع المسلح يمارس القصاص ممن يتوهم أنه مسؤل عن العنف ، وهذا بطبيعته يفتح أبواباً لا توصل من ردود الأفعال الدموية القائمة في مجموعها على المظنة والحدس . وعلى الرغم من توافر الأمثلة الحية التي تفصح بوضوح عن الآثار الخطيرة لتسليح الأفراد ، فإن المسؤولين الجزائريين أقدموا على هذه الخطوة بدون تردد يذكر ، وهو ما أدى ، ضمن أشياء أخرى ، إلى أن أدمنت الفئات المسلحة في الجزائر ممارسة العنف ، كما اعتبرت أن من حقها الاسترسال في عمليات لا تنتهي من العنف والعنف المضاد

بهذا المعنى فإن العنف المسلح في الجزائر هو في قدر كبير منه عنف ثأري ، ومما يؤكد هذه السمة الثأرية للعنف الجزائري طبيعته اللاغائية ، فمفدو هذه العمليات لا يعلنون عن مطالب معينة يبغون تحقيقها ، فضلاً عن أنهم لا يحددون شروطاً من جانبهم لإيقاف حملتهم الدموية ، فالعنف الموجه ضد النظام على سبيل المثال لم يعلن مرتكبوه أن هدفهم يتمثل في إسقاطه لإقامة نظام بديل أو شيء من هذا القبيل ، ونفس الشيء يقال بالنسبة للأسباب الواهية التي كانت تبرر بها العمليات التي استهدفت الرعايا الفرنسيين . ولعل غياب " الغايات المباشرة " المعروفة عن الجماعات المسلحة عموماً التي تتميز مطالبها بالصرامة غالباً ولا تقبل التفاوض بخصوصها ، هو الذي دفع العديد من المراقبين إلى الإلقاء بتبعية العنف على الكيانات الرسمية في الدولة الجزائرية على اعتبار أن هذه الجهات توظف العنف بشكل تكتيكي لخدمة غاياتها الاستراتيجية والمحددة سلفاً .

وبعيداً عن الطبيعة التي تميز العنف الجزائري عن غيره ، فإن الأمر الذي يبدوا مؤكداً أن خروج الدولة الجزائرية مما تعانيه لا يمكن تصور حدوثه من غير قرار جماعي داخلي ، قرار يستوعب طاقة العنف التي ولدتها حالة العسكرة الفوضوية المتفشية في المجتمع ، ويعيد التقاف الجزائريين حول مشروع جماعي تنصهر في بوتقته كافة الخلافات التي تشكل

أسواراً فيما بينهم ، ويتطلب هذا بدوره أن يعترف أطراف الصراع ببعضهم البعض ، لكي يصبح من الممكن مد جسور للتفاهم بينهم ، فالإصرار النظامي على اعتبار الأطراف التي يستبعدنها من الحياة السياسية بشكل تحكمي أطرافاً غير شرعية ، يفسح المجال أمام مشكلة لا يمكن حلها ، ويجعل البديل المسلح مطروحاً بشكل دائم ، طالما بقيت هذه الأطراف " غير الشرعية " لكي تمثل قطاعات معتبرة من الشعب الجزائري ، وعلى الجانب الآخر فإن الجماعات المسلحة ؛ أي كانت هويتها ؛ لن تفلح في حملتها الموجهة ضد قوى الحكم ، الأمر الذي يفرض عليها أن تعيد صياغة مواقفها التي تعبر من خلالها عن رفض مهادنة النظام أو التفاوض معه بشأن إيجاد حل للأزمة .

الجزائريون بهذا المعنى مطالبون بإصلاح ما فسد ، فالأواصر الجزائرية في حاجة إلى إعادة الالتئام مرة أخرى ، والفرقاء المتقاتلون عن غير سبب واضح في حاجة إلى إعادة التقارب . ثمة حاجة إذن إلى مشروع جديد يحقق الانصهار القومي والثقافي ويعيد ترتيب الأولويات . وعلى الرغم من اعترافنا بتقاعس الموقف العربي وإحجامه عن القيام بالدور الذي ينبغي منه ؛ فإن الحل الذي تتطلبه الأزمة الجزائرية ينبغي أن ينطلق من الجزائريين أنفسهم ، حتى يمكن بعد ذلك لأي مبادرة أن تكون ذات معنى ، فالشعب الجزائري عليه عبء استئصال نزعة العنف ؛ إذا كانت هذه متفشية في عموم الشعب ، ومحاصرتها ؛ إن كانت لدى قطاعات معينة منه ، الجزائريون عليهم أن يصلحوا أنفسهم قبل أن ينتظروا من الآخرين أن يقوموا بذلك لهم ، وأولى خطوات مصالحة الذات هي أن يعترف أطراف النزاع ببعضهم البعض ، وينبذوا عزمهم على الاستمرار في تصفية خصومهم ، لأن خصومهم هؤلاء هم في النهاية جزء من النسيج الجزائري العام ، الذي تجمع أجزائه مصلحة واحدة ومصير واحد ، والذي يؤدي بتر أي جزء منه إلى تآكل المقدره الكلية للدولة والمجتمع الجزائريين .

خاتمة :

تبدو لنا أهم عناصر الاعتبار والدلالات المتعلقة بالحلقة المفرغة للعنف الذي ميز الأزمة الجزائرية في الإجابة عن التساؤل :  
ما هو حصاد مسلسل العنف الذي لا تبدو له نهاية في المدى المنظور ؟

- الحدث الجزائري هو واحد من الأحداث التي يجب التوقف عندها ، إنه لا يقل في التأثير على العرب والمسلمين عن حرب الخليج الثانية ، ليست تلك مبالغة ، إنما هو حدث يصب في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع . هذا الحدث الذي اتسم بالكثافة في الحركة والسرعة والتنوع في أحداثه في بدايته انتهى إلى حركة رتيبة أو روتينية أورثت سلوكا داخليا وعربيا ودوليا يمكن تسميته "بالتعايش مع العنف" ، وضمن هذه الحلقة المفرغة للعنف سارت الدولة نحو الإضعاف ، وسار المجتمع نحو التفتيك . الدولة صارت إحدى القوى المتنازعة ، والمجتمع شهد قوى منقسمة ومتصارعة تنفي بعضها بعضا خروجاً على كل قواعد العقد الاجتماعي والسياسي .

- الكامن في الحدث الجزائري أكثر من الظاهر فيه أو منه ، أطراف العنف ، قوتها وحجمها ، أهدافها وغاياتها ، هذه المصادر الكامنة في تشكيل ظاهرة العنف شكلت أهم عناصر عشوائية الظاهرة بحيث تستعصي على الضبط ، العشوائية اتخذت ضمن هذا السياق عشوائية في تكوين الظاهرة ، وعشوائية في التفسير وعشوائية في التقويم وضمن هذه العشوائية تبدو عملية عسكرية المجتمع "تسليح الشعب" وهي عملية محفوفة بالمخاطر تتضمن ما يفرضه السلاح من إغراء بالقوة وممارستها ، وهو أمر يأتي على قدرات النظام السياسي بالسلب خاصة في قدرته على التغلغل في أرجاء الوطن وأقاليمه المختلفة .

- حينما تشعر الدولة بضعفها فإنها تحاول التأكيد على قوتها تارة تجاه الداخل بالتأكيد على قدرتها في السيطرة على مجرى الأحداث وتارة تجاه الخارج بالتأكيد على أن الأحداث هي شأن داخلي يتعلق بسيادة الدولة ، وعدم تدخل الدول الأخرى في شؤونها ، وضمن هذا الوضع تستمر الأحداث في التفاقم ، ويعتبر العرب مؤسسات

وأظمة أن هذا شأن داخلي جزائري إيثراً للسلامة والراحة وهو عمل يشير إلى "مؤامرة السكوت" عن دولة تتأكل ومجتمع يتفكك ضمن آليات العنف الذي يأكل كل فاعليات الدولة والمجتمع ، ويخرب كل وشائج العلاقة بينهما . هذه المواضع للسكوت أصبحت نمطا في السلوك العربي تارة يمارس حيال العراق ، وتارة أخرى حيال الصومال ، وتارة ثالثة حيال الجزائر نمط تؤكد الدول العربية وهي تتحدث عن مقومات وحدتها من آمال وآلام مشتركة وتاريخ وجغرافيا ، ولغة وأهداف ، فإذا بها تمارس أقصى درجات تمسكها بسيادتها حيال بعضها البعض (منازعات الحدود التي تمثل قنابل موقوتة في العلاقات العربية - العربية) هذا من جانب ، ومن جانب آخر (قاعدة الإجماع) والتي تشير إلى امتلاك كل دولة لقيمتها ينسف أي فاعليات عربية في معالجة القضايا العربية ، بينما تتوازي سيادات هذه الدول حيال كثير من التدخلات الخارجية (القواعد العسكرية - استدعاء قوات أجنبية للدفاع عنها - التأثير الخارجي من خلال قوى سياسية داخلية) ، هذا التقليد في العلاقات البينية العربية - العربية ، أورث سلوكا من إهمال الشأن العربي حتى يستفحل بحيث لا يمكن استدراك الأمر المتعلق به ، وهو أمر أسهم في تدويل الشؤون الداخلية أو القضايا العربية البينية ، إلى حد ينفلت فيه عالم الأحداث من التأثير العربي ، وهو أمر تحول بفعل تواتر هذا السلوك إلى تحول كثير من مناطق العالم العربي إلى موضع للتعامل وليست فاعلة فيه.

الشأن الجزائري ليس بعيدا عن ذلك بل هو واحد من المؤشرات الدالة في هذا المقام على ضعف الدولة ، وتفكيك المجتمع ، واختفاء الدور العربي . إن التجزئة أصبحت تفرض قوانينها في التعامل ، والتجزئة هي عنوان الضعف والمدخل إليه وصناعة الضعف ، تحت مقولات متعددة وتعليقات متنوعة ، صارت عربية .

- يؤكد الحدث الجزائري أن تمكين الخارج في التأثير لا يتأتى إلا بقابليات الداخل المتمثلة في ضعفه "قل هو من عند أنفسكم" ، إن البحث

علاقتها عبر الدولة وخارجها لتعبر عن قوة تابعة ، لاقوة تابعة بشروط العلاقة بين قوة وفاعلية الدولة وقوة وفاعلية المجتمع .

إن أهم ما يطرحه الحدث الجزائرى أن نتعلم ونعى تسيير المجتمع فى إطار فقه وثقافة السفينة التى لايمكنها الوصول إلى بر الأمان إلا بقوانين تؤكد عناصر تقسيم العمل وتكامل الجهود ، وتطرح معانى الأمة الجامعة والجماعة الوطنية ، فهل نتعلم أن اختلاف التنوع حركة فاعلة نحو الائتلاف والاجتماع ، واختلاف التضاد والانقسام حركة سلبية نحو التنازع والفشل لا تحصل شيئا سوى ذهاب الريح وغياب الفاعلية والتأثير .. أين الجزائر من كل ذلك؟.

<sup>1</sup> انظر : رشيد بوكرواح ، الحوادث ، العدد 2180 ، 14 / 8 /

1998 . نقلاً عن وليام زارتمان الباحث فى جامعة جون هوبكتر .

<sup>2</sup> انظر : جهاد سالم ، الوطن العربى ، العدد 1114 ، 10 / 7 /

1998 .

<sup>3</sup> انظر : فهمى هويدى ، الشرق الأوسط ، 6 / 11 / 1997 .

<sup>4</sup> انظر : محمد الريميحي ، العربى الكويتية ، العدد 472 ، مارس

1998 .

<sup>5</sup> حول تعقد الهرم المؤسسى الجزائرى انظر : سليم نصار ، الحياة ،

18 / 10 / 1998 .

<sup>6</sup> انظر : محمد الريميحي ، العربى الكويتية ، العدد 480 ، نوفمبر

1998 .

<sup>7</sup> Uropa Year book , 1996 , p 333

<sup>8</sup> محمد الأكحل ، الحوادث ، العدد 2187 ، 2 / 10 / 1998

<sup>9</sup> المرجع السابق .

<sup>10</sup> سعيد محمد الشهاى ، العالم ، العدد 438 ، 4 / 7 / 1992 .

<sup>11</sup> العالم ، العدد 439 ، 11 / 7 / 1992 .

<sup>12</sup> صالح حسن ، العالم ، العدد 639 ، 19 / 9 / 1998 .

<sup>13</sup> فيصل جلول ، الوسط ، العدد 348 ، 28 / 9 / 1998 .

<sup>14</sup> الحياة 24 / 9 / 1997 .

<sup>15</sup> Lara Marlowe , Time , November 27 , p 52 , 53

1995

<sup>16</sup> وأهمها تحصيل 75000 توقيع من 25 ولاية جزائرية و بحد

أدى 1500 توقيع عن كل ولاية

فى بنية وبيئة الدولة والمجتمع الجزائريين هى التى تفسر ضمن بنية الانقسام وبيئة التنافى كيف أن التدخلات الخارجية تؤتى آثارها السلبية على الكيان الجزائرى ، وتحرك كل إمكانات الأمة الجزائرية ، ليس فقط نحو الإهدار ، ولكن ربما إلى الانتحار الذى يثمر تخريب العلائق على كل مستويات الكيان الجزائرى ، شبكة العلاقات الاجتماعية والسياسية وتقطع أوصالها وانسداد شرايين المجتمع ، وضعف شبكة العصبية والاتصالية ، وازدياد عناصر الاستقطاب والانفصال هى عوامل تمثل قابليات الدور الخارجى المتزايد حتى لو صدعت الدولة فى الجزائر بالسيادة (!) فسيادة الدولة ليست كلمة تقال وإنما جملة من السياسات والفاعليات تبنى عناصر السيادة على الأرض وضمن كيان الدولة والمجتمع .

إن استحكام حلقة الأزمات (الهوية والشرعية والتوزيع والتغلغل) تشكل بيئة مواتية لإضعاف الدولة وتفكيك المجتمع ، ومحاولة اكتساب الشرعية عبر الخارج إنما يعبر عن استهانة بالشروط الداخلية التى تؤسس قوة الدولة والمجتمع .

- يؤشر الحدث الجزائرى على واحدة من أهم الإشكالات التى تثار بصدد العلاقة بين الدولة والمجتمع ، وتفرض ضرورة الجمع بين معادلتين مهمتين قوة الدولة وقوة المجتمع ، وكيف يحدث استتراق القوة فى الدولة والمجتمع معا . هل هذه هى المعادلة الصعبة ، لماذا استقر فى العقل السياسى العربى أن قوة الدولة تعنى إضعاف المجتمع ، وأن إضعاف الدولة يعنى قوة المجتمع ، إن هذا النمط من التفكير الذى ترتب عليه نمط تسيير وتدبير أحد العناصر المسؤولة عن إضعاف الدولة وتفكيك المجتمع ، وبدا الأمر أن قوة الدولة يعنى مركزيتها أكثر من قدرتها على التغلغل واستبدالها أكثر من فاعليتها وكفاءتها وإنجازها ، فمن حيث أرادت أن تكون قوية ضعفت فى علاقتها مع المجتمع ، وقوى المجتمع تصورت أن تقوية أركانها فى تقويض قوة الدولة وإضعاف شأنها والتغاضى عن هيبته ، ومن حيث أرادت قوى المجتمع قوتها ، مدت شبكة

- <sup>48</sup> العالم ، العدد 628 ، 4 / 7 / 1998 .
- <sup>49</sup> الأهرام ، 30 / 6 / 1998 .
- <sup>50</sup> رشيد بوكروخ ، الحوادث ، العدد 2180 ، 14 / 8 / 1998 .
- <sup>51</sup> الأهرام ، 1 / 7 / 1998 .
- <sup>52</sup> رشيد بوكروخ ، الحوادث ، مرجع سابق .
- <sup>53</sup> الأهرام ، 7 / 7 / 1998 .
- <sup>54</sup> العالم ، العدد 639 ، ص 18 ، 19 / 9 / 1998 .
- <sup>55</sup> انظر فى التحدى الفرنكوفونى زياد الباز ، الوسط مرجع سابق .
- <sup>56</sup> عبد الرحمن سلامة ، الحوادث ، العدد 2167 ، 17 / 7 / 1998 .
- <sup>57</sup> العالم ، العدد 628 ، 4 / 7 / 1998 .
- <sup>58</sup> على بوراوى ، العالم ، العدد 640 ، 26 / 9 / 1998 .
- <sup>59</sup> حسن عواد ، الوسط ، العدد 347 ، 21 / 9 / 1998 .
- <sup>60</sup> محمد الأكلح ، الحوادث ، العدد 2187 ، 2 / 10 / 1998 .
- <sup>61</sup> على بوراوى ، العالم ، مرجع سابق .
- <sup>62</sup> حسن عواد ، الوسط ، مرجع سابق .
- <sup>63</sup> جهاد سالم ، الوطن العربى ، مرجع سابق .
- <sup>64</sup> Uropa Year Book , Op.cit , p , 332
- <sup>65</sup> Ibid , p 333
- <sup>66</sup> World Kessing's Report 1993
- <sup>67</sup> Uropa Year Book , Op.cit p 333
- <sup>68</sup> Ibid , p 334 .
- <sup>69</sup> الحياة ، 2 / 10 / 1998 .
- <sup>70</sup> فيصل جلول ، الوسط ، العدد 286 ، 21 / 7 / 1997 .
- <sup>71</sup> Uropa Year Book , Op.cit , p 335
- <sup>72</sup> الحياة ، 8 / 10 / 1997 .
- <sup>73</sup> Uropa Year Book , Op.cit , 335
- <sup>74</sup> خالد عمر بن قفة ، الحياة ، 7 / 8 / 1997 .
- <sup>75</sup> فيصل جلول ، الوسط ، العدد 286 ، مرجع سابق .
- <sup>76</sup> خالد عمر بن قفة ، الحياة ، 7 / 8 / 1997 .
- <sup>77</sup> الحياة ، 11 / 10 / 1997 .
- <sup>78</sup> الحياة ، 22 / 4 / 1998 .
- <sup>79</sup> العالم ، العدد 640 ، 3 / 10 / 1998 .
- <sup>80</sup> المرجع السابق

- <sup>17</sup> Robert Mortimer , Current History , May 1997 ,
- <sup>18</sup> أحمد ترك ، الأمة فى عام ، 1994 — 1995 ، ص 236 .
- <sup>19</sup> Uropa Year Book , op. Cit , p 335
- <sup>20</sup> أحمد ترك ، مرجع سابق ، ص 241 .
- <sup>21</sup> الشرق الأوسط ، 18 / 10 / 1997 .
- <sup>22</sup> الحياة ، 20 / 1 / 1998 .
- <sup>23</sup> الحياة ، 25 / 11 / 1996 .
- <sup>24</sup> Robert Mortimer , op.cit , p 233
- <sup>25</sup> Ibid , p 234
- <sup>26</sup> الحياة ، 7 / 6 / 1997 .
- <sup>27</sup> الأهرام ، 12 / 11 / 1997 .
- <sup>28</sup> يذكر أن هذا الحزب قد رفض الإنصياع لمطالب النظام بإلغاء لفظ " الثقافة " من اسمه بحجة أنه لم يذكر صراحة أنه تجمع من أجل الثقافة البربرية وإنما هو تجمع من أجل الثقافة بمعناها العام
- <sup>29</sup> الحياة ، 29 / 12 / 1997 .
- <sup>30</sup> محمد عبد الرحمن دياب ، الأهرام ، 6 / 7 / 1997 .
- <sup>31</sup> فهمى هويدى ، الشرق الأوسط ، 16 / 6 / 1997 .
- <sup>32</sup> أحمد الربيعى ، الشرق الأوسط ، 26 / 10 / 1997 .
- <sup>33</sup> الحياة ، 2 / 2 / 1998 .
- <sup>34</sup> الحياة ، 7 / 2 / 1998 .
- <sup>35</sup> الحياة ، 11 / 2 / 1998 .
- <sup>36</sup> محمد خليفة ، الحياة ، 30 / 10 / 1997 .
- <sup>37</sup> الوسط ، العدد 345 ، 7 / 9 / 1998 .
- <sup>38</sup> فيصل جلول ، الوسط ، العدد 348 ، 28 / 9 / 1998 .
- <sup>39</sup> انظر الحوار الذى أجرته هدى الحسينى مع مايكل ويليس مؤلف كتاب "التحدى الإسلامى فى الجزائر " ، الشرق الأوسط ، 1 / 2 / 1997 .
- <sup>40</sup> فهمى هويدى ، الأهرام ، 30 / 9 / 1997 .
- <sup>41</sup> زياد الباز ، الوسط ، العدد 294 ، 15 / 9 / 1997 .
- <sup>42</sup> الحياة ، 4 / 3 / 1998 .
- <sup>43</sup> الحياة ، 15 / 4 / 1998 .
- <sup>44</sup> الأهرام ، 11 / 6 / 1998 .
- <sup>45</sup> صالح حسن ، العالم ، العدد 630 ، 18 / 7 / 1998 .
- <sup>46</sup> فيصل جلول ، الوسط ، مرجع سابق .
- <sup>47</sup> الحوادث ، العدد 2180 ، 14 / 8 / 1998 .



- 114 الحياة ، 25 / 11 / 1997 .
- 115 الحياة ، 19 / 2 / 1998 .
- 116 الأهرام ، 26 / 1 / 1998 .
- 117 الشرق الأوسط ، 28 / 11 / 1997 .
- 118 الحياة ، 14 / 1 / 1998 .
- 119 الحياة ، 18 / 1 / 1998 .
- 120 الحياة 20 / 1 / 98 ، نقلاً عن صحيفة المجاهد الحكومية .
- 121 الحياة ، 25 / 1 / 1998 .
- 122 الحياة ، 24 / 1 / 1998 .
- 123 الحياة ، 28 / 1 / 1998 .
- 124 الحياة ، 28 / 1 / 1998 .
- 125 الأهرام ، 8 / 2 / 1998 .
- 126 الحياة 10 / 2 / 1998 .
- 127 الحياة ، 98/2/11 ، نقلاً عن صحيفة الوطن الجزائرية .
- 128 الحياة ، 12 / 12 / 1998 .
- 129 الحياة ، 28 / 2 / 1998 .
- 130 الحياة ، 16 / 3 / 1998 .
- 131 Judith Miller , Foreign Affaires , Vol. 71 , , p 46
- 1993
- 132 Ibid , p 47
- 133 انظر نص خطاب سفير الولايات المتحدة السابق لدى الجزائر ، رونالد نيومان ، أمام إحدى لجان مجلس الشيوخ الأمريكى فى <http://www.africanews.org/north/algeria/stories>
- 134 الأهرام ، 1 / 10 / 1997 .
- 135 World Kessing's Record , Op.cit
- 136 Ibid
- 137 الحياة ، 14 / 1 / 1998 .
- 138 الحياة 12 / 3 / 1998 .
- 139 الحياة 15 / 3 / 1998 .
- 140 الأهرام ، 14 / 6 / 1998 .
- 141 الحياة ، 27 / 3 / 1998 .
- 142 انظر: عبد الرحمن سلامة ، الحوادث ، العدد 2179 ، 8 / 7 / 1998 .
- 143 سعيد اللاوندى ، الأهرام ، 1 / 10 / 1997 .
- 144 الحياة ، 17 / 1 / 1998 .
- 145 الحياة ، 1 / 4 / 1998 .
- 81 الحياة ، 30 / 3 / 1998 .
- 82 قصى صالح الدرويش ، الشرق الأوسط ، 17 / 10 / 1997 .
- 83 الحياة ، 17 / 11 / 1998 .
- 84 الشرق الأوسط ، 5 / 11 / 1997 .
- 85 الحياة ، 19 / 5 / 1996 .
- 86 الحياة ، 9 / 10 / 1997 .
- 87 الحياة ، 14 / 3 / 1998 .
- 88 الحياة ، 9 / 11 / 1997 .
- 89 الحياة ، 13 / 3 / 1998 .
- 90 الحياة ، 27 / 2 / 1998 .
- 91 الحياة ، 24 / 2 / 1998 .
- 92 الحياة 18 / 1 / 98 نقلاً عن ليبرتى الجزائرية
- 93 الحياة 25 / 1 / 98 نقلاً عن نفس الصحيفة
- 94 الحياة ، 20 / 1 / 1998 .
- 95 الشرق الأوسط ، 31 / 10 / 1997 .
- 96 الحياة ، 25 / 8 / 1997 .
- 97 رشيد خشانة ، الحياة ، 24 / 9 / 1997 .
- 98 الحياة ، 17 / 11 / 1997 .
- 99 حازم صاغية ، الحياة ، 19 / 11 / 1997 .
- 100 انظر على سبيل المثال : أسعد حيدر ، الحياة ، 21 / 2 / 1997 .
- 101 أحمد ترك ، مرجع سابق ، ص 246
- 102 Uropa Year Book , Op.cit , p 335
- 103 أحمد ترك ، مرجع سابق ، ص 347 ، نقلاً عن مجلة Times بتاريخ 30 / 10 / 1995 .
- 104 Uropa Year book , Op.cit , p 336 .
- 105 سعيد اللاوندى ، الأهرام ، 1 / 10 / 1997 .
- 106 رندة تقى الدين ، الحياة ، 19 / 1 / 1998 .
- 107 الحياة 10 / 1 / 1997 .
- 108 الحياة ، 2 / 10 / 1997 .
- 109 الحياة ، 29 / 10 / 1997 .
- 110 الشرق الأوسط ، 29 / 10 / 1997 .
- 111 الحياة ، 9 / 10 / 1997 .
- 112 الحياة ، 11 / 11 / 1997 .
- 113 الأهرام ، 12 / 11 / 1997 .

- <sup>157</sup> الحياة ، 1998 / 1 / 23
- <sup>158</sup> الحياة ، 1998 / 1 / 23 .
- <sup>159</sup> الشرق الأوسط ، 1997 / 10 / 28 .
- <sup>160</sup> الحياة ، 1998 / 1 / 16 .
- <sup>161</sup> الحياة ، 1998 / 1 / 16 .
- <sup>162</sup> الحياة ، 1998 / 1 / 20 .
- <sup>163</sup> الحياة ، 1998 / 1 / 25 .
- <sup>164</sup> انظر : رضا الأعرجى ، الوسط ، العدد 337 ، 13 / 7 /
- . 1998
- <sup>165</sup> الحياة ، 1997 / 11 / 3 .

- <sup>146</sup> انظر : حسن آل بلال ، العالم ، العدد 632 ، 1 / 8 /
- . 1998
- <sup>147</sup> أسامة عجاج ، الحوادث ، العدد 2188 ، 9 / 10 / 998
- .
- <sup>148</sup> عبد الرحمن سلامة ، الحوادث ، مرجع سابق .
- <sup>149</sup> الأهرام ، 1998 / 8 / 26 .
- <sup>150</sup> الأهرام ، 1998 / 8 / 10 .
- <sup>151</sup> على بوراوى ، العالم ، مرجع سابق .
- <sup>152</sup> الحياة ، 1998 / 3 / 3 .
- <sup>153</sup> الحياة ، 1998 / 1 / 16 .
- <sup>154</sup> الحياة ، 1997 / 11 / 15 .
- <sup>155</sup> الحياة ، 1998 / 1 / 23 .
- <sup>156</sup> الحياة ، 1998 / 1 / 24 .